حقيبة مشاريع تفعيل مضامين القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي

20 فبراير 2020

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السادسة عشرة لتربع جلالته على عرش أسلافه المنعمين

-30 يوليوز 2015 -

«...يظل إصلاح التعليم عماد تحقيق التنمية، ومفتاح الانفتاح والارتقاء الاجتماعي، وضمانة لتحصين الفرد والمجتمع من آفة الجهل والفقر، ومن نزوعات التطرف والانغلاق. لذا، ما فتئنا ندعو لإصلاح جوهري لهذا القطاع المصيري، بما يعيد الاعتبار للمدرسة المغربية، ويجعلها تقوم بدورها التربوي والتنموي المطلوب...

وخلافا لما يدعيه البعض، فالانفتاح على اللغات والثقافات الأخرى لن يمس بالهوية الوطنية، بل العكس، سيساهم في إغنائها، لأن الهوية المغربية، ولله الحمد، عريقة وراسخة، وتتميز بتنوع مكوناتها الممتدة من أوروبا إلى أعماق إفريقيا..... فمستقبل المغرب كله يبقى رهينا بمستوى التعليم الذي نقدمه لأبنائنا. ومن هنا، فإن إصلاح التعليم يجب أن يهدف أولا إلى تمكين المتعلم من اكتساب المعارف والمهارات، وإتقان اللغات الوطنية والأجنبية، لاسيما في التخصصات العلمية والتقنية التي تفتح له أبواب الاندماج في المجتمع... »

...ولضمان النجاح للمنظور الاستراتيجي للإصلاح، فإنه يجب على الجميع تملكه، والانخراط الجاد في تنفيذه، كما ندعو لصياغة هذا الإصلاح في إطار تعاقدي وطني ملزم، من خلال اعتماد قانون - إطار يحدد الرؤية على المدى البعيد، ويضع حدا للدوامة الفارغة لإصلاح الإصلاح ، إلى ما لا نهاية ...».

المحتوى

I. تقديم 5
1. السياق العام 5
2. منهجية الإعداد 8
II. مجالات الإصلاح 10
المجال الأول: الإنصاف وتكافؤ الفرص 10
1. التعريف بالمجال 10
2. الوضعية الراهنة 10
3. الأهداف العامة 16
4. توصيف مشاريع المجال 17
المشروع 1: الارتقاء بالتعليم الأولي وتسريع وتيرة تعميمه 17
المشروع 2: تطوير وتنويع العرض المدرسي وتحقيق إلزامية الولوج 18
المشروع 3: تطوير منظومة منصفة وناجعة للدعم الاجتماعي 20
المشروع 4: تمكين الأطفال في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة من التمدرس 21
المشروع 5: تأمين التمدرس الاستدراكي والرفع من نجاعة التربية غير النظامية 24
المشروع 6: التأهيل المندمج لمؤسسات التربية والتكوين 27
المشروع 7: تطوير وتنويع التعليم الخاص 29
المجال الثاني: الارتقاء بجودة التربية والتكوين 33
1. التعريف بالمجال 33
2. الوضعية الراهنة 33
3. الأهداف العامة 37
4. توصيف مشاريع المجال 37
المشروع 8: تطوير النموذج البيداغوجي 37
المشروع 9: تجديد مهن التربية والتكوين والارتقاء بتدبير المسارات المهنية 40
المشروع 10: الارتقاء بالحياة المدرسية 41
المشروع 11: إحداث مسارات "رياضة ودراسة" وتوفير المراكز الرياضية 42
المشروع 12: تحسين وتطوير نظام التقويم والدعم المدرسي والامتحانات 44
المشروع 13: إرساء نظام ناجع للتوجيه المبكر والنشيط المدرسي والمهني والجامعي 46
المشروع 14: تطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم 49
المجال الثالث: حكامة المنظومة والتعبئة 56
1. التعريف بالمجال 56
2. الوضعية الراهنة 57
3. الأهداف العامة 60
4. توصيف مشاريع المجال 60
المشروع 15: الارتقاء بتدبير الموارد البشرية 61

المشروع 16 : تطوير الحكامة ومأسسة التعاقد 63
المشروع 17: تعزيز تعبئة الفاعلين والشركاء حول المدرسة المغربية 65
المشروع 18: تقوية نظام المعلومات للتربية والتكوين 67
III. منهجية التنزيل وآليات تتبع التنفيذ 70
1. محددات منهجية 70
2. إرساء نظام القيادة وتتبع التنفيذ 70
3. مؤشرات تتبع تنفيذ المشاريع على المدى القريب (2019-2021) 73
الملحق رقم 1: توطين المشاريع المندمجة ضمن الهيكلة التنظيمية للإدارة المركزية 98
الملحق رقم 2: التقائية المشاريع المندمجة مع مواد القانون الإطار 100

I. تقديم

1. السياق العام

تحظى منظومة التربية والتكوين باهتمام خاص، إذ تعتبر ثاني أولوية بعد الوحدة الترابية للمملكة وإحدى اللبنات الأساسية التي تعول عليها بلادنا لتحقيق التنمية المستدامة والنهوض بالرأس المال البشري والارتقاء بالفرد والمجتمع، وهو الأمر الذي يضعنا جميعا أمام مسؤولية وطنية وتاريخية جسيمة، مسؤولية ترهن مستقبل البلاد، وتحتم استحضار المصلحة الفضلى للتلميذ، في التنزيل السليم للمبادئ والأهداف والنتائج المحددة للإصلاح، بما يرفع من مستوى التعليم بمختلف مراحله ويضمن استدامته وجودته وتنافسيته، وكذا ارتقاءه بمجمل الخدمات المقدمة للمتعلمين على امتداد المجال الترابي للمملكة.

فمستقبل البلاد رهين بتحقيق أهداف الإنصاف والجودة والارتقاء، وتوفير مدرسة قادرة على تأهيل العنصر البشري، وتزويد المجتمع بالكفاءات الكفيلة بحمل مشعل التنمية، والانخراط في مجتمع الاقتصاد والمعرفة والتكنولوجيا ، من أجل المساهمة الفعلية في النموذج التنموي المنشود، ومن خلال بلورة مشروع تربوي جديد يجعل المدرسة في صلب انشغالات المجتمع بمختلف مكوناته، باعتبار أن ورش إصلاح المنظومة التربوية يعد قضية مجتمعية ومسؤولية مشتركة بين جميع مكونات هذا المجتمع.

في هذا الصدد، وفي إطار سعي الوزارة لتحقيق هذه الغايات الكبرى، فقد تم إنجاز سلسلة من الإصلاحات، مكنت من تحقيق جملة من المكتسبات الهامة، خاصة على مستوى التوسع الكمي للتعليم والتكوين، وإعادة هيكلة النموذج البيداغوجي، وتحديث الإطار القانوني للمنظومة، واعتماد نموذج جديد للحكامة يكرس الجهوية في تدبير الشأن التربوي.

وقد شكل الميثاق الوطني للتربية والتكوين، مرحلة أساسية باعتباره وثيقة مرجعية تؤطر الإصلاح من خلال المرتكزات والثوابت والغايات الكبرى الهادفة إلى بناء مدرسة في مستوى طموحات وتطلعات المجتمع بأكمله وبحكم الإجماع والتوافق الوطني الذي حظي به من طرف مختلف الفاعلين والفرقاء والمتدخلين، وكذا المهتمين بالحقل التربوي ببلادنا.

واستجابة للدعوة الملكية السامية التي تضمنها الخطاب الافتتاحي للدورة التشريعية الخريفية لسنة 2007، وبهدف تسريع وتيرة الإصلاح وإعطائه نفسا جديدا، عملت الوزارة على وضع برنامج استعجالي، للفترة ما بين 2009و2012. وقد تزامن ذلك مع إصدار المجلس الأعلى للتعليم "التقرير السنوي 2008 حول حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها"، والذي اعتمدت خلاصاته وتوصياته في صياغة البرنامج الاستعجالي.

وبالرغم من المكتسبات والإنجازات المحققة، فقد أبانت الدراسات التقويمية عن بعض النواقص التي ماتزال تعتري المنظومة التربوية وتحد من نتائجها، خاصة على مستوى الجودة، ومدى التمكن من القيم، وإدماج الخريجين في الحياة الاجتماعية والمهنية.

في نفس السياق، ومن منطلق الوعي بأهمية توسيع وإغناء النقاش حول الشأن التربوي على المستوى الوطني، اعتمدت الوزارة مقاربة تشاركية تجلت في إطلاق سلسلة من المشاورات الموسعة في شتنبر من سنة 2014، همت كل مكونات المجتمع من فعاليات وكفاءات وطنية ومختلف الهيآت والمؤسسات والفرقاء الاجتماعيين وكذا فعاليات المجتمع المدني، بهدف التحسيس بأهمية بلورة مشروع تربوي تشاركي يرقى بالمدرسة المغربية إلى أعلى المستويات، وقد شكلت هذه المشاورات مناسبة هامة للنقد الموضوعي والبناء، ووقفة للتشخيص الدقيق والصريح للوضعية، وكذا رصد سبل الارتقاء بمنظومة التربية والتكوين، و التأكيد على اعتبار إنجاح الإصلاح شأن الجميع.

واستجابة للدعوة الملكية السامية الموجهة إلى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الخريفية لسنة 2014 من أجل وضع خارطة طريق لإصلاح المدرسة، وعبر المقاربة التشاركية الموسعة التي اعتمدها والتي شملت مختلف الشركاء والمعنيين. قام المجلس، بإعداد الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، من أجل إرساء مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء.

ومن جهة أخرى واصلت الوزارة أوراشها بناء على نتائج وخلاصات هذه المشاورات، والتزاما منها بتفعيل وتنفيذ التوصيات والمقترحات التي تم التوصل إليها، وتجسيدها على أرض الواقع من خلال إجراءات عملية ملموسة، قامت الوزارة بتسطير مجموعة من التدابير التي تكتسي طابع الأولوية والتي تستوجب تنفيذها على المدى القريب والمتوسط، كما تم إرساء آلية للقيادة والتتبع مركزيا وجهويا وإقليميا ضمانا للتنسيق والانسجام المطلوبين. تماشيا مع هذا الخطاب الملكي السامي والذي نص على أنه "في أفق وضع المجلس لخارطة طريق واضحة، فإن على القطاعات المعنية مواصلة برامجها الإصلاحية دون توقف أو انتظار".

وخلافا لتجربة الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي لم تتم مواكبة مقتضياته بإطار قانوني، يضفي عليها طابع الإلزامية، فقد برزت الحاجة الملحة إلى تعزيز الرؤية الاستراتيجية بمستند قانوني يهدف إلى تأمين استدامة الإصلاح وضمان إلزاميته. ويسمح بتحقيق التعبئة المجتمعية حول أهدافه، وهو ما أوصت به الرؤية الاستراتيجية، التي دعت إلى صياغة مضمون الإصلاح في قانون - إطار، يُتّخذ بمثابة تعاقد وطني ملزم.

وفي انتظار ذلك وانسجاما مع البرنامج الحكومي 2016-2021 ، شرعت الوزارة في ترجمة مضامين الرؤية الاستراتيجية إلى مشاريع مندمجة انطلاقا من قراءة معمقة لما ورد فيها من توجهات وأهداف ومستلزمات ووفق معايير تضمن تغطية كل المقتضيات، مع ما يتطلب ذلك من تناسق وانسجام التامين فيما بينها. وفي التلقائية كاملة مع التدابير ذات الأولوية المعتمدة من طرف الوزارة على اعتبار أن هذه المقتضيات تدخل في صميم اختصاصات والعمل الاعتيادي للمديريات المركزية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وكذا المديريات الإقليمية.

كما تم الانكباب في نفس الآن على إعداد القانون - الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الذي صودق عليه، والذي دخل حيز التنفيذ في 19 غشت 2019، في انسجام تام مع المرجعيات الأساسية، المتمثلة في دستور 2011، ولاسيما الفصل 71، الذي يؤكد "على صلاحية اعتماد قوانين تضع إطارا للأهداف الأساسية لنشاط

الدولة، في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية" ، والخطب الملكية ذات الصلة، والاتفاقيات والمواثيق الدولية، وأحكام الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ومقتضيات الرؤية الاستراتيجية، وكذا المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي 2016-2021، الخاص بقطاع التربية الوطنية، معتمدا في ذلك المبادئ الجوهرية للإصلاح، والتوجهات والأهداف العامة، المجسدة له، كأولوية وطنية ملحة، ومسؤولية مشتركة بين الجميع، مع تحديد مسؤوليات كل طرف في هذا الإصلاح المجتمعي.

هذا القانون يعتبر سابقة في التشريع المغربي، من خلال مأسسته لتحول نوعي في مسار إصلاح منظومة التربية والتكوين، ولكونه يشكل منعطفا تاريخيا حاسما في تفعيل الإصلاح الشامل والعميق للمدرسة المغربية، وباعتباره مرجعية تشريعية ملزمة. تحدد الاختيارات الكبرى والأهداف الأساسية للمنظومة التربوية غايته الفضلى تأمين شروط التنزيل الفعلي والفعال للرؤية الاستراتيجية بمرجعياتها المتعددة، وتحقيق التعبئة المجتمعية حولها.

بناء على كل ما سبق، تأتي هذه الوثيقة لإبراز المنهجية المعتمدة من طرف الوزارة لتنزيل مضامين القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، من خلال بلورتها إلى مخطط استراتيجي وفق مقاربة مندمجة، تضم حقيبة مشاريع متناسقة ومتكاملة محددة الأهداف والنتائج.

تتبنى في انسجام وتناسق تامين، المشاريع والأوراش الكبرى التي تباشرها الوزارة والمتميزة بطابعها الاجتماعي والهادفة إلى التقليص من الفوارق المجالية و السوسيو-اقتصادية للتمدرس، والتي تمت صياغتها في برنامج عمل تنفيذي جرى تقديم خطوطه العريضة أمام صاحب الجلالة في 17شتنبر 2018 ، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الهادفة إلى إعادة هيكلة شاملة وعميقة للبرامج والسياسات الوطنية للدعم والحماية الاجتماعية، والسهر على ضمان ملاءمة أفضل بين التكوين وحاجيات الشغل.

هذا، وتشتمل الوثيقة على ثلاثة أجزاء، موزعة بين التقديم ومنهجية الإعداد (الجزء الأول)؛ ومجالات الإصلاح، ناظمة ومتكاملة، تتمثل في مجال الإنصاف وتكافؤ الفرص ومجال الارتقاء بجودة التربية والتكوين ومجال الحكامة والتعبئة (الجزء الثاني)؛ بالإضافة إلى جزء خاص يشمل منهجية تنزيل وتتبع تنفيذ المشاريع (الجزء الثالث).

2. منهجية الإعداد

لتصريف مضامين الرؤية الاستراتيجية، المرتبطة بقطاع التربية الوطنية، إلى مشاريع قطاعية، تم اعتماد سيرورة متدرجة تمثلت مرحلتها الأولى في قراءة معمقة لما ورد في هذه الرؤية من توجهات وأهداف ومستلزمات، بهدف استخلاص الأهداف الاستراتيجية وكذا التدابير ذات الطابع الإجرائي المرتبطة بها. وهمت في مرحلتها الثانية تجميع الأهداف وترجمتها الى مشاريع بالارتكاز على مجموعة من المعايير التي من شأنها ضمان الانسجام التام بين هذه الأهداف، وتحديد المسؤوليات وتيسير عملية القيادة والتتبع والتقييم المنتظم للرؤية الاستراتيجية، ليتم في نهاية المطاف اعتماد ستة عشر (16) مشروعا، وتستحضر هذه المشاريع المنظور الشمولي والنسقي للرؤية الاستراتيجية، كما تتوزع على ثلاثة مجالات استراتيجية وفق ما يلي: المجال الأول: الإنصاف وتكافؤ الفرص، ويضم ستة (6) مشاريع؛ المجال الثاني: الارتقاء بجودة التربية والتكوين، ويشمل ستة (6) مشاريع أخرى؛ ثم المجال الثالث: الحكامة والتعبئة، ويضم أربعة (4) مشاريع.

وفي انتظار المصادقة على القانون الإطار، شرعت الوزارة في تنزيل هذه المشاريع عبر مجموعة من التدابير ذات الأولوية، ليتم العمل على تحينها وفق مضامين القانون الإطار رقم 17-51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، بعد المصادقة عليه ودخوله حيز التنفيذ.

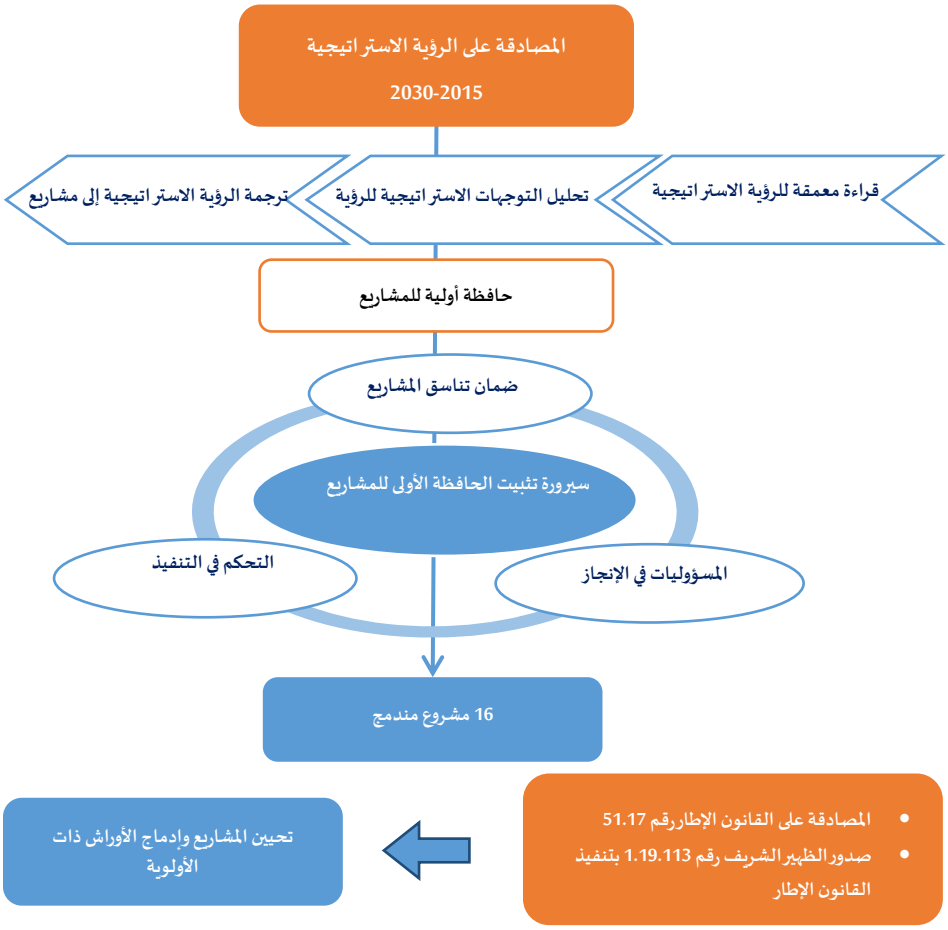

الإنصاف وتكافؤ الفرص

- الارتقاء بالتعليم الأولي وتسريع وتيرة تعميمه
- تطوير وتنويع العرض المدرسي وتحقيق إلزامية الولوج
- تطوير منظومة منصفة وناجعة للدعم الاجتماعي
- تمكين الأطفال في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة من التمدرس
- تأمين التمدرس الاستدراكي والرفع من نجاعة التربية غير النظامية
- التأهيل المندمج لمؤسسات التربية والتكوين
- تطوير وتنويع التعليم الخاص

II. مجالات الإصلاح

المجال الأول: الإنصاف وتكافؤ الفرص

1. التعريف بالمجال

يعتبر الإنصاف وتكافؤ الفرص بمنظومة التربية والتكوين من بين المقومات الهامة لعملية الإصلاح، إذ يحرص هذا المجال في تكامل مع باقي مجالات الرؤية الاستراتيجية، على ضمان تعميم التعليم والتكوين بفرص متكافئة لعموم الساكنة، مع القضاء على جميع التفاوتات بمختلف أنواعها المجالية والاجتماعية والنوعية .

وباعتبار أهمية هذا المجال، فقد ارتقى القانون الإطار بمبادئ المساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص، إلى مستوى المبادئ والمرتكزات الأساسية التي تؤطر فلسفة عمل واشتغال المنظومة التربوية. كما اعتبر أن تحقيق هذه المبادئ يستوجب الاستناد إلى مجموعة من الرافعات، الهادفة إلى التصدي للهدر والانقطاع المدرسيين، أهمها ضمان تحقيق تعميم تعليم دامج وتضامني لفائدة جميع الأطفال دون تمييز، مع الحرص على الزاميته بالنسبة لجميع الأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 4 و16سنة. وكذا جعل التعليم الأولي إلزاميا بالنسبة للدولة والأسر، وتخويل تمييز إيجابي لفائدة الأطفال في المناطق القروية وشبه الحضرية ومناطق ذات العجز والخصاص، وضمان الحق في ولوج التربية والتعليم والتكوين لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة.

2. الوضعية الراهنة

بذلت الوزارة جهودا حثيثة ومتواصلة من أجل تحقيق مبدأي الإنصاف وتكافؤ الفرص وعلى هذا الأساس فقد تم تطوير العرض المدرسي من المؤسسات التعليمية خلال الثلاث سنوات الأخيرة ليصل إلى 11032 مؤسسة تعليمية برسم السنة الدراسية 2018-2019 مقابل 10833 سنة 2016-2017 أي بزيادة بلغت 199 مؤسسة تعليمية.

وفي هذا الإطار، عملت الوزارة كذلك على تنويع العرض المدرسي من خلال مجموعة من التدابير أهمها اعتماد المدارس الجماعاتية بالسلك الابتدائي عوض المدارس الفرعية وإحداث المسارات المهنية والدولية بسلكي الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي.

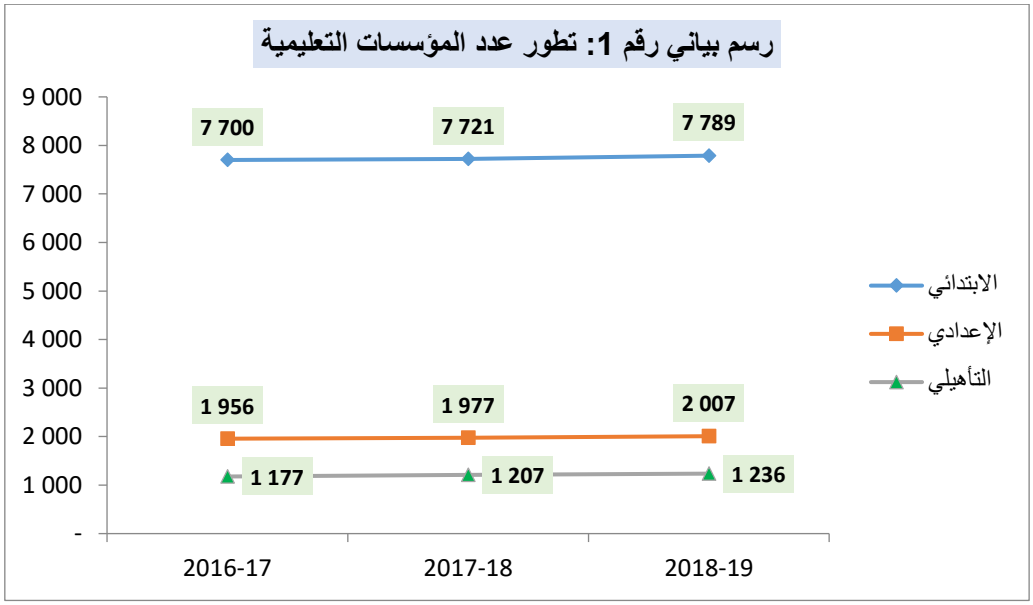

وموازاة مع ذلك عرفت نسب التمدرس بجميع الأسلاك التعليمية تطور ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقلت على الصعيد الوطني من 97,3% خلال الموسم الدراسي 2016-2017 إلى 99,7% إبان الموسم الدراسي 2018-2019. وبالتالي فإن التعميم الكلي للتمدرس بالمستوى الابتدائي قد أصبح من المكتسبات الأساسية للمنظومة، في حين لازالت نسب التمدرس بسلكي التعليم الثانوي لم ترق إلى المستوى المطلوب.

وبالنسبة للتعليم الأولي القاعدة الأساس لكل إصلاح تربوي، فهو يتطلب تمكين جميع الأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 4 و6 سنوات من ولوجه وضمان جودة خدماته ومردوديته على نحو منصف بالنسبة لجميع الأطفال المغاربة، ذكورا وإناثا، وتطويره عبر بلورة مفهوم جديد لهذا النوع من التعليم ليكون عصريا ومنسجما مع الخصوصيات المغربية، والعمل على تدارك نقص مؤسسات التعليم الأولي في بعض المناطق لا سيما القروية وتكوين المربين والمربيات.

واعتبارا لذلك، جاء البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي (الذي تم إعطاء انطلاقته بتاريخ 18 يوليوز 2018). وبعد سنة من تنفيذه، بلغ عدد الأقسام 43141 من بينهم 16 834 قسم بالوسط القروي وعدد المربيات والمربين 38 058 مربية ومربي.

كما أن الجهود المبذولة في تطوير التعليم الأولي كان لها أثر إيجابي في التحاق الأطفال من الفئة العمرية 4-5 سنوات، حيث شهدت النسب الصافية للتمدرس بالتعليم الأولي زيادة ملموسة قدرت ب 9,8 نقطة مئوية بحيث انتقلت من 48% إلى 57,8% بين سنوات 2016 -2017 و 2018-2019.

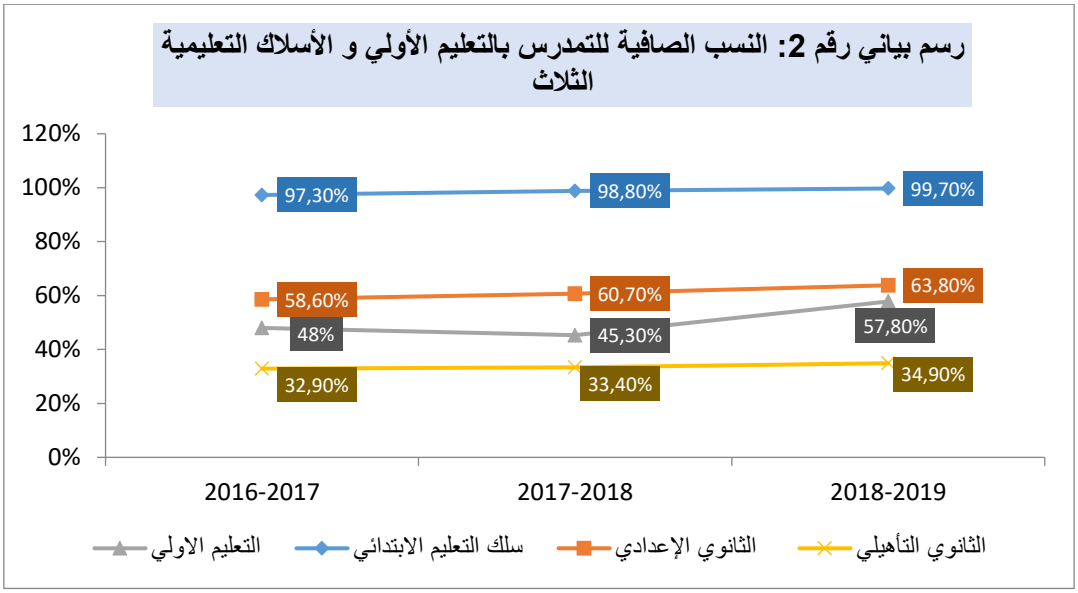

وفي إطار تكافؤ الفرص بين الفتيات والذكور، شهد مؤشر المساواة، ارتفاعا طفيفا بين السنوات الدراسية 2016-2017 و 2018-2019 لصالح الفتيات وبالنسبة لجميع الأسلاك التعليمية.

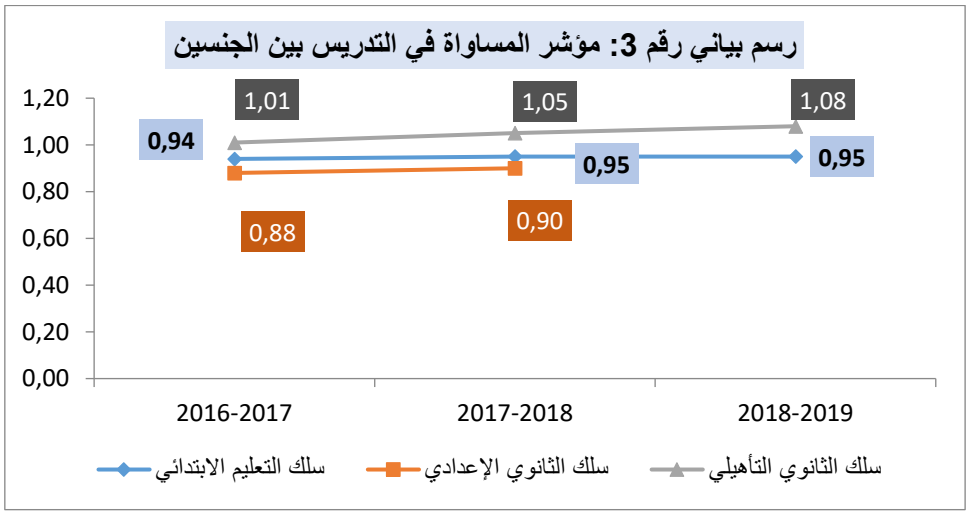

أما بالنسبة لمؤشر المساواة بين الوسطين الحضري والقروي، فإنه يبقى مرضيا بالسلك الابتدائي وضعيفا بالنسبة لسلكي الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي.

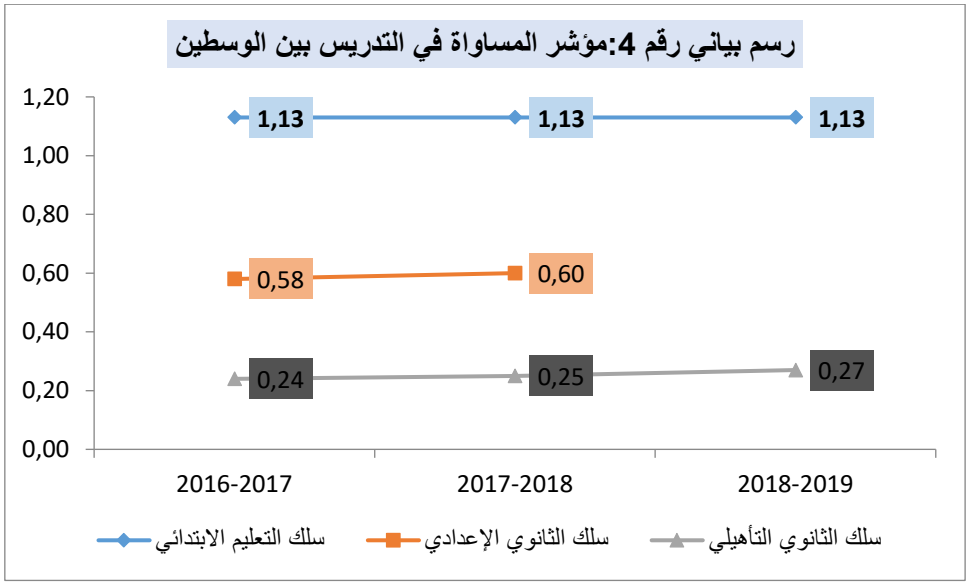

كما عرفت نسب الانقطاع عن الدراسة انخفاضا بالتعليم الابتدائي، نظرا للمجهودات المبذولة من طرف القطاع، لاسيما في مجال الدعم الاجتماعي، حيث انخفضت على الصعيد الوطني إلى 0,6%. إلا أن التحكم في ظاهرة الانقطاع بسلكي الثانوي لازالت تشوبه بعض الصعوبات، حيث أن نسبته بقيت في حدود 10,7% بالثانوي الإعدادي و 9.1% بالثانوي التأهيلي، وذلك خلال الموسم الدراسي 2018-2019.

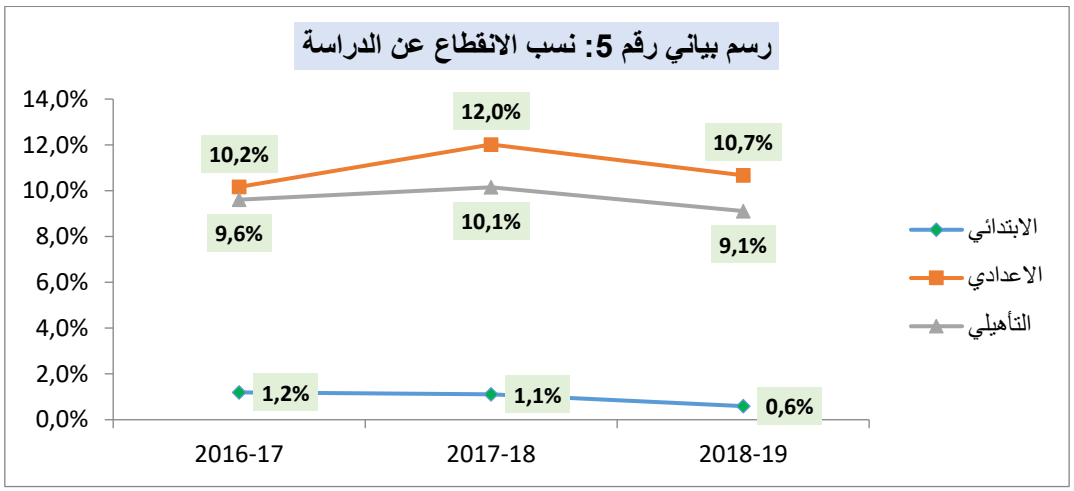

ولمواجهة ظاهرة الانقطاع، يتم العمل سنويا على توفير خدمات الإطعام والداخليات لفائدة المتمدرسات والمتمدرسين وخاصة في الوسط القروي، بالإضافة إلى خدمات أخرى ذات طابع اجتماعي كالمبادرة الملكية مليون محفظة وخدمات النقل المدرسي والدعم المادي المشروط لفائدة الأسر المعوزة.

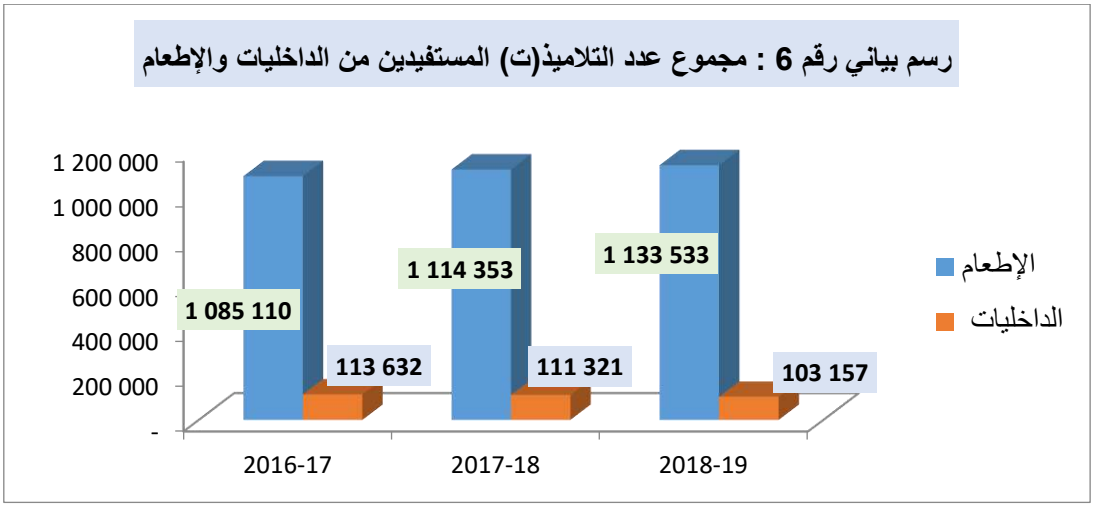

وفي هذا الإطار نشير إلى المراجعة المهمة التي عرفتها القيمة اليومية للمنح المخصصة للداخليات والمطاعم المدرسية، حيث انتقلت الميزانية السنوية المخصصة لهذه الخدمات الاجتماعية من 905 مليون درهم خلال الموسم الدراسي 2017-2018 إلى مليار و475 مليون درهم خلال موسم 2018-2019، أي بزيادة صافية تقدر بحوالي 570 مليون درهم وذلك بهدف تجويد خدمات الإطعام المدرسي والإيواء المقدمة بهذه الفضاءات.

إضافة إلى المجهودات المذكورة أعلاه، نشير إلى النقلة النوعية التي عرفها برنامج "تيسير" ابتداء من شتنبر 2018 حيث عملت الوزارة على تعميم البرنامج بالسلك الابتدائي بالوسط القروي وكذا بالسلك الإعدادي على مستوى تراب المملكة (الوسطين الحضري والقروي). وهكذا، فقد تضاعف العدد الإجمالي للتلميذات والتلاميذ المستفيدين من البرنامج أكثر من ثلاث مرات (x3,4) وانتقل من حوالي 706 ألف مستفيد(ة) خلال سنة 2017-2018 إلى حوالي مليوني مستفيد(ة) خلال موسم 2018-2019. كما عرف عدد الأسر المستفيدة من برنامج "تيسير" ارتفاعا مماثلا خلال نفس الفترة حيث انتقل من حوالي 440 ألف أسرة إلى أزيد من مليون و200 ألف أسرة مستفيدة. ومن حيث الموارد المرصودة لبرنامج "تيسير"، فقد انتقلت الميزانية السنوية المخصصة للبرنامج من حوالي 630 مليون درهم إلى أزيد من مليار و700 مليون درهم بين الموسمين المذكورين.

وبالنسبة للأطفال في وضعية إعاقة بدلت الوزارة مجهودات كبرى من أجل تحقيق التعميم الشامل لتمدرس هؤلاء الأطفال، وذلك من خلال إحداث أقسام الإدماج المدرسي منذ بداية التسعينيات. حيث بلغ عدد المتمدرسين في وضعية إعاقة حوالي 80 ألف متمدرس بأقسام عادية و8 آلاف بأقسام الإدماج برسم الموسم الدراسي 2018-2019.

كما يبلغ عدد المدرسين والمدرسات الذين يعملون بهذه الأقسام 500 مدرسة ومدرس وما يفوق 360 مساعدة ومساعد لهذه الفئة. ويستفيد من خدمات الدعم الاجتماعي ما يناهز 3 آلاف و591 طفلة وطفل.

وعلى مستوى التربية غير النظامية، فقد استفاد من برامجها برسم الموسم التربوي 2018-2019 ما مجموعه 66066 طفلة وطفل، منهم 25559 استفادوا من مدرسة الفرصة الثانية الأساسية و2927 من مدرسة الفرصة الثانية الجيل الجديد، في حين بلغ عدد المدمجين مباشرة 31406 طفلة وطفل، كما أن 6174 استفادوا من المواكبة التربوية، بالإضافة إلى تمدرس 381 تلميذة وتلميذ من أطفال الهجرة.

وعلى مستوى تأهيل المؤسسات التعليمية، فقد تم تحقيق نسب هامة فيما يخص الربط أو التزويد بالماء والكهرباء، وتوفير السياجات والمرافق الصحية والربط بالشبكة الخارجية أو توفير شبكة داخلية للصرف الصحي، وتجديد وإصلاح الأثاث المدرسي علاوة على توفير الولوجيات لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، وبناء المكتبات والقاعات متعددة الوسائط وقاعات داعمة للأنشطة، وتعويض البناء المفكك. مع إعطاء الأولوية للبناء المفكك الذي يتوفر على الصخر الحريري بأغلب المؤسسات التعليمية، وتوفير التدفئة بأغلب المؤسسات التعليمية، وكذا الصيانة الوقائية.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة أن حصة المؤسسات المربوطة بشبكة الماء الصالح للشرب بلغت على التوالي 87% و98% و99% بأسلاك الابتدائي و الإعدادي والثانوي التأهيلي، في حين لم تتجاوز نسبة الفرعيات المستفيدة 52,56%.

كما أن نسبة المؤسسات التعليمية المستفيدة من عملية الربط بشبكة الكهرباء تعتبر جد مهمة خلال الموسم الدراسي 2019-2020بالنسبة لجميع الأسلاك الابتدائي والإعدادي والثانوي التأهيلي بحيث بلغت نسب الربط تباعا 96% و 99,36% و 99 ,61% في حين أن نسبة تزويد الفرعيات بلغت 65%.

أما بالنسبة الربط بالشبكة الخارجية أو توفير شبكة داخلية للصرف الصحي بالأسلاك التعليمية الثلاثة عرفت تسجيل النسب التالية: 80% بالابتدائي و 92% بالإعدادي و 93,60% بالثانوي التأهيلي في حين تبقى نسبة الربط أو التزويد ضعيفة بالنسبة للفرعيات لا تتعدى 48,35%.

أغلب المؤسسات التعليمية بجميع أسلاكها تتوفر على السياجات تمثلت في تسجيل النسب التالية: 93,37% بالابتدائي و 92,27% بالإعدادي و99,45% بالثانوي التأهيلي في حين أن نسبة توفير السياجات بالفرعيات لم تتجاوز 53,84%.

كما أن تغطية المؤسسات التعليمية بالمرافق الصحية تعتبر جد مهمة مسجلة النسب التالية: 95,37% بالابتدائي و99,46% بالإعدادي و 99,69% بالثانوي التأهيلي في حين بلغت نسبة تزويد الفرعيات بالمرافق الصحية 65,32%.

المكون	السنة الدراسية	نسبة الربط أو التزود			
		ابتدائي	فرعيات	إعدادي	ثانوي تأهيلي
الماء الصالح للشرب	2017-2018	86,23%	49,87%	98,08%	97,02%
	2018-2019	86,37%	50,49%	98,75%	98,35%
	2019-2020	87,07%	52,56%	98,04%	98,67%
الكهرباء	2017-2018	89,90%	54,59%	99,19%	99,17%
	2018-2019	93,79%	62,43%	99,25%	99,60%
	2019-2020	95,79%	64,67%	99,36%	99,61%
الصرف الصحي	2017-2018	77,93%	36,47%	86,23%	82,77%
	2018-2019	78,75%	46,03%	91,21%	91,66%
	2019-2020	79,70%	48,35%	92,85%	93,60%
السياج	2017-2018	88,87%	48,25%	91,38%	99,01%
	2018-2019	93,03%	50,86%	92,05%	99,27%

	2019-2020	93,37%	53,84%	92,27%	99,45%
المرافق الصحية	2017-2018	92,25%	63,03%	99,36%	99,45%
	2018-2019	95,26%	64,60%	99,41%	99,52%
	2019-2020	95,37%	65,32%	99,46%	99,69%

3. الأهداف العامة

ومن أجل ترصيد المكتسبات المحققة، ومجابهة الصعوبات، يروم مجال الإنصاف وتكافؤ الفرص من خلال المشاريع التي يتضمنها، بلوغ الأهداف العامة التالية:

- تعميم تعليم أولي ذي جودة؛
- تحقيق إلزامية الولوج التام للتعليم المدرسي للفئة العمرية 4 -16 سنة خلال ست سنوات وتطويره بالنسبة لباقي الفئات؛
- خفض نسبة الانقطاع المدرسي بالنسبة للسلك الابتدائي بالوسط القروي، من 5,7% موسم 2017-2018 إلى 2,5% سنة 2021-2022 ثم إلى 1% في أفق 2024-2025.
- خفض نسبة الانقطاع المدرسي بالنسبة للسلك الإعدادي (مجموع الوسطين)، من 12% سنة 2017-2018 إلى 6% سنة 2021-2022 ثم إلى 3% في أفق 2024-2025.
- تأمين الحق في ولوج التربية والتكوين لجميع الأشخاص في وضعية إعاقة، أو في وضعيات خاصة؛
- تأمين التمدرس الاستدراكي للجميع وتمكين المتعلمين من استدامة التعلم وبناء المشروع الشخصي للاندماج؛
- تخويل مؤسسات التربية والتكوين التأطير والتجهيز والدعم اللازم؛
- جعل التعليم الخاص شريكا للتعليم العمومي في التعميم وتحقيق الإنصاف.

4. توصيف مشاريع المجال

المشروع 1: الارتقاء بالتعليم الأولي وتسريع وتيرة تعميمه

أ. تقديم المشروع

نظرا إلى أهمية التعليم الأولي في إصلاح المنظومة التربوية، باعتباره القاعدة الصلبة التي ينبغي أن ينطلق منها أي إصلاح، بالنظر لما يخوله للأطفال من اكتساب مهارات وملكات نفسية ومعرفية، تمكنهم من الولوج السلس للدراسة، والنجاح في مسارهم التعليمي، وبالتالي التقليص من التكرار والهدر المدرسي؛ وحيث أن التعليم الأولي هو أساس بناء المدرسة المغربية الجديدة، يهدف هذا المشروع إلى جعل تعميم تعليم أولي لجميع الأطفال إناثا وذكورا البالغين سن التمدرس بمواصفات الجودة التزاما للدولة والأسرة أو أي شخص مسؤول عن رعاية الطفل قانونا. وذلك من خلال إصدار قانون إلزامية التعليم الأولي للأطفال المتراوحة أعمارهم مابين 4 و6 سنوات، والعمل على الإدماج التدريجي للتعليم الأولي في التعليم الابتدائي الإلزامي في أجل ثلاث سنوات، ويشكلان معا «سلك التعليم الابتدائي»، على أن يتم فتحه في وجه الأطفال البالغين ثلاث سنوات بعد تعميمه خلال أجل لا يتعدى ست سنوات.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

يروم هذا المشروع إلى تشجيع الطلب على التعليم الأولي، والاهتمام بولوج الفتيات الصغيرات والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة للتعليم الأولي، عملا بمبدأ التميز الإيجابي. وإلى توسيع العرض التربوي بالتعليم الأولي وتركيز الجهود على الحد من التفاوتات بين الفئات والجهات، وخاصة بالمناطق القروية والنائية، وشبه الحضرية، وتلك التي تعاني خصاصا ملحوظا في مجال البنيات التحتية التعليمية بتعزيز الفضاءات الملائمة للتمدرس وتزويدها بالتجهيزات الضرورية بما فيها الولوجيات والبنيات الرياضية والتثقيفية، وإعادة تأهيل مؤسسات التعليم الأولي القائمة.

ويهدف هذا المشروع أيضا إلى تحسين جودة التعليم الأولي، بكل مكوناته، لاسيما منها المناهج ومعايير الجودة، والتكوين الأساسي والمستمر للمربيات والمربين. واعتماد نموذج بيداغوجي متجدد وخلاق، يأخذ بعين الاعتبار المكاسب الرائدة في مجال علوم التربية وتقوية والتجارب الناجحة في هذا المجال، وتطوير نماذج التعليم الحالية، لتحسين جودة العرض التربوي بمختلف وحدات التعليم الأولي، في كل جهات المملكة. والعمل على تنزيل الإطار المنهاجي الجديد وإعداد الدلائل البيداغوجية الخاصة بتنزيله. والحرص على التأهيل التربوي للتعليم الأولي التقليدي.

ويتعين العمل على تأطير التعليم الأولي عبر:

- وضع وتعديل النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بتأطير هذا التعليم طبق مستجدات القانون-الإطار. بما في ذلك تعديل القانون 05.00 بمثابة النظام الأساسي للتعليم الأولي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.201 بتاريخ 19 مايو 2000 والنصوص المتخذة لتطبيقه، وإعداد المراسيم التطبيقية؛
- إحداث إطار مؤسساتي يختص بالتعليم الأولي، يكون تحت إشراف وزارة التربية الوطنية، يتحمل مهام التنسيق وتحقيق الانسجام بين كافة أنواع المؤسسات التربوية المعنية بهذا النوع من التعليم، مع وضع آليات تتبعه ومراقبته؛
- إعداد دليل توجيهي الخاص ببناء حجرات التعليم الأولي العمومية؛

- تحيين دليل المساطر الخاصة بمواصفات ومعايير ترخيص فتح وحدات التعليم الأولي؛
- إعداد دفتر التحملات لفتح وتوسيع بنيات التعليم الأولي الخصوصية؛
- اعتماد نموذج بيداغوجي موحد الأهداف والغايات خاص بالتعليم الأولي؛
- وضع إطار مرجعي واضح، ودفاتر تحملات مضبوطة لمعيرة التعليم الأولي؛
- اعتماد شراكات بناءة بين مختلف الفاعلين المعنيين بقطاع التربية والتكوين، في ما يتعلق بالتعليم الأولي؛
- وضع الآليات الكفيلة لتحقيق الانخراط التدريجي للجماعات الترابية في مجهود تعميم التعليم الأولي، وتحسين خدماته، وتأطير إبرام الشركات.

في أفق السنة الدراسية 2021-2020 يتم العمل على:

- تحقيق نسبة التمدرس 73% بالتعليم الأولي لفئة 4 و 5 سنوات؛
- تسجيل أزيد من 400 ألف طفل (ة) بأقسام التعليم الأولي (عمومي + خصوصي)؛
- إحدث ما يقارب 13 ألف قسم للتعليم الأولي؛
- تأهيل وتجهيز ما يقارب 1200 حجرة بمؤسسات التعليم العمومي؛
- تعبئة ما يقارب 21 ألف من المربيات والمربين بأقسام التعليم الأولي (عمومي +خصوصي)؛
- الإدماج التدريجي للتعليم الأولي في التعليم الابتدائي؛
- اعتماد الإطار المنهاجي للتعليم الأولي كمدخل لتحسين الجودة؛
- وضع أو تعديل النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بالتعليم الأولي طبق مستجدات القانون-الإطار.

المشروع 2: تطوير وتنويع العرض المدرسي وتحقيق إلزامية الولوج

أ. تقديم المشروع

تنص الأهداف الأساسية لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي كما ورد بالقانون الإطار 51.17 على تعميم التعليم ذي الجودة وفرض إلزاميته بالنسبة لجميع الأطفال في سن التمدرس، باعتباره حقا للطفل، وواجبا على الدولة وملزما للأسرة؛ ويعتبر الطفل بالغا سن التمدرس إذا بلغ من العمر أربع سنوات إلى تمام ستة عشرة سنة.

ومن أجل تعميم التعليم الإلزامي، يتعين على الدولة، اعتمادا على إمكاناتها الذاتية أو في إطار شراكات مع الجماعات الترابية والقطاع الخاص وأي شركاء آخرين **وخلال أجل لا يتعدى ست سنوات**، تعبئة جميع الوسائل اللازمة...ولا سيما منها التدابير التالية:

- توفير الإطار المؤسساتي والقانوني لتفعيل إلزامية الولوج للتعليم المدرسي للفئة العمرية من 4الى 16 سنة؛
- سد الخصاص الحاصل في عدد مؤسسات التربية والتعليم والتكوين، خلال أجل أقصاه ست سنوات، وتزويدها بالأطر التربوية والإدارية الكافية وبالبنيات والتجهيزات اللازمة والملائمة؛
- تخويل التمدرس بالوسط القروي والوسط شبه الحضري والمناطق ذات الخصاص تميزا إيجابيا؛

- إرساء نظام للتخطيط التوقعي لحاجات المتعلمين وخصوصياتهم، مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المحلية والجهوية لمحيطهم الاجتماعي والاقتصادي، وتقوية قدرات الأطر المختصة في المجال.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

يعد توفير الإطار المؤسساتي والقانوني لتفعيل إلزامية الولوج للتعليم المدرسي للفئة العمرية من 4الى 16 سنة، من بين الأهداف الخاصة للمشروع، وفي هذا الإطار يتم العمل على:

- توفير الإطار المؤسساتي والقانوني لتفعيل إلزامية الولوج؛
- وضع المساطر واليات تفعيل وتتبع إلزامية الولوج؛
- إرساء الإطار التعاقدي للشراكة مع الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية في دعم الإلزامية وتعميم الولوج؛
- مراجعة الإطار القانوني والتشريعي لاحتواء التنويع الذي يعرفه العرض التربوي.

أما بخصوص سد الخصاص الحاصل في عدد مؤسسات التربية والتعليم والتكوين، وتزويدها بالأطر التربوية والإدارية الكافية وبالبنيات والتجهيزات اللازمة والملائمة، سيعمل القطاع في أفق سنة 2030، على:

- بناء xxx وتأهيل xxx حجرة للتعليم الأولي بمؤسسات التعليم الابتدائي العمومي؛
- بناء xxx مدرسة جماعاتية مع الحرص على انفتاح هذا النوع من المدارس على المحيط الاقتصادي والاجتماعي؛
- بناء xxx مؤسسة للتعليم الابتدائي؛
- بناء xxx مؤسسة للتعليم الثانوي الإعدادي؛
- بناء xxxمؤسسة للتعليم الثانوي التأهيلي؛
- بناء xxx داخلية؛
- تزويد المؤسسات التعليمية بالأطر التربوية والإدارية.
- تعزيز الفضاءات الملائمة للتمدرس وتزويدها بالتجهيزات الضرورية بما فيها الولوجيات والبنيات الرياضية والتثقيفية.

كما يعد تخويل التمدرس بالوسط القروي والوسط شبه الحضري والمناطق ذات الخصاص تميزا إيجابيا من بين الأهداف ذات الأولوية، وعليه يتم اتخاد التدابير التالية:

- إعطاء الأولوية للوسط القروي والشبه الحضري والمناطق ذات الخصاص؛
- توسيع نطاق تجربة المدارس الجماعاتية ولا سيما بالوسط القروي، والعمل على تطويرها ودعمها، والرفع من أدائها في إطار اتفاقيات للشراكة بين الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وجمعيات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛
- تحفيز وتشجيع الأطر التربوية والإدارية على ممارسة مهامها بالأوساط القروية والمناطق ذات الخصاص، من خلال توفير السكن لهم.

إرساء نظام للتخطيط التوقعي لحاجات المتعلمين وخصوصياتهم، مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المحلية والجهوية لمحيطهم الاجتماعي والاقتصادي، وتقوية قدرات الأطر المختصة في المجال، وذلك عبر:

- مأسسة عمليات التخطيط التربوي المتعدد السنوات وإرساء المساطر والآليات لتفعيلها؛
- إحداث آلية لتأطير مسطرة توطين المؤسسات التعليمية؛
- تطوير القدرات والكفاءات للأطر العاملة في مجال التخطيط المدرسي وكذا تطوير الخريطة المدرسية لمواكبة تنويع العرض التربوي؛
- إرساء الإطار التعاقدي بين الإدارة المركزية والجهات لتحقيق الإلزامية وتطوير العرض التربوي.

المشروع 3: تطوير منظومة منصفة وناجعة للدعم الاجتماعي

أ. تقديم المشروع

إن تحقيق تكافؤ الفرص يستوجب مواصلة جهود الوزارة الهادفة إلى التصدي للهدر والانقطاع المدرسيين. وفي هذا الإطار، فإن المشروع المتعلق ب"تطوير منظومة منصفة وناجعة للدعم الاجتماعي" يهدف إلى تجاوز المعيقات السوسيو اقتصادية والجغرافية التي تحول دون ولوج الأطفال للتمدرس والاحتفاظ بهم داخل المنظومة التربوية وخاصة المنحدرين منهم من الأسر الفقيرة والمعوزة ومن المناطق ذات الخصاص.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

لبلوغ الهدف العام للمشروع، فقد تم تحديد أربعة أهداف خاصة وإجرائية تتعلق ب: (1) تطوير نظام الدعم المادي المباشر للأسر الفقيرة والمعوزة (برنامج "تيسير")، (2) توسيع بنيات الاستقبال للداخليات والمطاعم المدرسية مع تجويد الخدمات المقدمة بهذه الفضاءات، (3) تعزيز وتجويد خدمة النقل المدرسي بالوسط القروي إضافة إلى (4) تدبير أمثل للموارد المرصودة لبرامج الدعم الاجتماعي.

كما حدد المشروع مجموعة من النتائج المنتظرة والتي يتعين العمل على تحقيقها لضمان بلوغ الأهداف الخاصة والإجرائية السالفة الذكر.

وفي هذا الإطار، فإن بلوغ الهدف الإجرائي الأول يستدعي: (1) تطوير وتحسين نجاعة آلية الاستهداف المعتمدة في برنامج "تيسير"، (2) مراجعة وتحيين آليات التدبير المعتمدة في نظام الدعم المادي المباشر بما في ذلك دليل المساطر والنظام المعلوماتي للبرنامج إضافة إلى (3) تجويد آلية وظروف تنفيذ التحويلات المالية لبرنامج "تيسير".

وارتباطا بتحقيق الهدف الإجرائي الثاني للمشروع، يتوخى هذا الأخير العمل على: (1) توسيع وتأهيل بنيات الاستقبال المتعلقة بالداخليات والمطاعم المدرسية، (2) تجويد الخدمات المقدمة بالأقسام الداخلية والمطاعم المدرسية إضافة إلى (3) السهر على النهوض بالفضاءات لهذه البنيات من أجل جعلها أكثر جاذبية وتحفيزية للنجاح المدرسي بالنسبة للفئات المستفيدة.

وعلاقة بالهدف الإجرائي الثالث للمشروع، فإن تحقيقه يستلزم: (1) تعزيز وتوسيع شبكة النقل المدرسي بالوسط القروي بناء على إعداد خريطة للحاجيات من طرف المديريات الإقليمية، (2) تجويد الخدمات المقدمة في هذا المجال من حيث تسهيل الولوج واستدامة الخدمة وتوفير شروط السلامة لتأمين هذه الخدمة لكافة المستفيدات والمستفيدين، هذا بالإضافة إلى (3) تحفيز وتأطير الجمعيات المحلية النشيطة في هذا المجال لضمان تسيير فعال وناجع لهذه الخدمة.

وبخصوص الهدف الإجرائي الرابع والأخير للمشروع، فإن تحقيقه يتطلب: (1) تطوير وإرساء آلية التخطيط والبرمجة لتدابير الدعم الاجتماعي من خلال مشروع محوري يتجلى في إرساء "خريطة الدعم الاجتماعي"، (2) تطوير واستثمار آليات التدبير والتتبع الميداني لتنزيل تدابير الدعم الاجتماعي على مختلف المستويات الترابية إضافة إلى (3) إعمال وتفعيل مبدأ "تخويل تمييز إيجابي" في مجال الدعم الاجتماعي والذي يهم الأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص وكذا الفئات الاجتماعية الهشة ومنها الأطفال في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة إضافة إلى تحفيز وتثمين المبادرات المحلية الهادفة إلى تشجيع وتعميم تمدرس الفتيات بالبوادي.

المشروع 4: تمكين الأطفال في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة من التمدرس

أ. تقديم المشروع

يعد تأمين الحق في ولوج التربية والتكوين للأشخاص في وضعية إعاقة، أو في وضعيات خاصة، وهم كما عرفهم القانون الإطار، الأطفال المتخلى عنهم أو في وضعية صعبة أو غير مستقرة أو في وضعية احتياج، المقيمون بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، والأطفال المقيمون بالمراكز والمؤسسات المستقبلة للأحداث الجانحين، وأبناء الأجانب الوافدين الموجودين في وضعية صعبة، من أهم الرافعات التي يستند عليها تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص.

ومن هذا المنطلق، فإن المشروع يهدف إلى تعبئة جميع الوسائل المتاحة، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان الحق في التعليم والتكوين الجيدين ضمن مختلف مكونات المدرسة، واكتسابهم لكفايات تعليمية/تعلمية أساسية تمكنهم من الاندماج بسهولة في جميع الأسلاك التعليمية (أولي، ابتدائي، إعدادي، ثانوي).

ولهذه الغاية، تضع الوزارة، خلال أجل ثلاث سنوات، مخططا وطنيا متكاملا للتربية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعية خاصة، ضمن مختلف مكونات المنظومة، قوامه تعزيز وإرساء تكوينات مهنية وجامعية متخصصة في مجال تربية هؤلاء الأشخاص وتكوينهم، والسهر على تتبع تنفيذه وتقييمه، وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- إدماج الأطفال في وضعية إعاقة في المدارس، أخذا بعين الاعتبار نوعية الإعاقة من خلال توفير المستلزمات الكفيلة بإنصاف الأطفال المعاقين وتحقيق شروط تكافؤ فرصهم في النجاح الدراسي إلى جانب أقرانهم؛
- تربية وتكوين الأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة عبر وضع وتفعيل مخطط وطني للتربية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة، أو في وضعيات خاصة يمكن من:
  - ✓ تكوين مدرسين متمكنين من التربية الدامجة؛
  - ✓ إدراج التربية الدامجة ضمن برامج التكوين المستمر للأطر التربوية؛
  - ✓ توفير مساعدين للحياة المدرسية؛
  - ✓ تكييف الامتحانات وظروف اجتيازها مع حالات الأشخاص في وضعية إعاقة؛
  - ✓ تعزيز الشراكة مع القطاع الحكومي المكلف بالصحة و مع المجتمع المدني؛

- ✓ الانفتاح على شراكات أكاديمية مع مؤسسات أجنبية في سياق إرساء تكوينات في هذا المجال، بمؤسسات جامعية مغربية من قبيل كلية علوم التربية.

- محاربة التمثلات السلبية والصور النمطية عن الإعاقة.
- تمكين أبناء الجالية المغربية المقيمة بالخارج من تعليم مواز.

ب. الأهداف والنتائج المنتظرة

يرتكز البرنامج الوطني للتربية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة على أربعة محاور أساسية وهي كالتالي:

- توسيع العرض المدرسي ليشمل تدريجيا جميع مؤسسات التربية والتكوين؛
- تطوير النموذج البيداغوجي للتربية الدامجة؛
- تطوير الحكامة والمساهمة في التعبئة المجتمعية.

في إطار توسيع العرض المدرسي ليشمل تدريجيا جميع مؤسسات التربية والتكوين، سيتم تحضير خريطة تربوية استشرافية لتسجيل الأطفال في وضعية إعاقة بالتعليم الأولي والابتدائي، إضافة إلى وضع وتنفيذ معايير لتأهيل الفضاءات والتجهيزات، وذلك من خلال:

- العمل عل التأهيل التدريجي للمؤسسات التعليمية لتصبح مؤسسات دامجة؛
- توفير الولوجيات وكذا كراسي المرافق الصحية الخاصة؛
- توفير الأجهزة المكتبية والوسائل الديداكتيكية والسمعية البصرية الخاصة؛
- توفير الموارد البشرية اللازمة.

بالموازاة مع توفير العرض المدرسي، سيتم تأمين خدمات اجتماعية لتيسير الولوج والمساعدة على الاحتفاظ بالتلاميذ في وضعية إعاقة، وعليه سيتم على المدى القصير توفير هذه الخدمات لصالح المتمدرسين حاليا، على أساس أن يتم على المدى المتوسط، وضع وتفعيل برنامج متعدد السنوات للدعم الاجتماعي يستند على تحديد نوعية خدمات الدعم الاجتماعي، حسب طبيعة القصور ويمكن من إرساء آلية لتتبع ومراقبة وتقويم أثره على تمدرس المستفيدين.

أما بخصوص تطوير النموذج البيداغوجي، سيتم:

- تكييف المناهج الدراسية مع خصوصيات الأطفال في وضعية إعاقة، وذلك من خلال بلورة الإطار المرجعي للتربية الدامجة، وكذا الدلائل المنهجية والمصوغات التكوينية لفائدة الأطر التربوية والإدارية والأسر والجمعيات، بالإضافة إلى إعداد إطار مرجعي لتكييف المواد الدراسية بالإعدادي والثانوي، وتفعيل مرجعية الكفايات ضمن الإطار المنهاجي للتعليم الأولي، ثم تفعيل المفكرة الموجهة للمسؤولين الجهويين والإقليمين؛

- توفير خدمات التصحيح والتقويم والتأطير، من خلال قاعات لموارد التأهيل والدعم، تمكن من توفير خدمات التدخل الطبي وشبه الطبي، والتدخل النفسي الاجتماعي، وكذا التدخل السيكو معرفي، على أساس أن يتم تغطية جميع مؤسسات التعليم الابتدائي في أفق السنة الدراسية 2028-2027؛

- تكييف نظام التقويم والامتحانات لخصوصيات الأطفال في وضعية إعاقة، عبر تطوير الأطر المرجعية للامتحانات الإشهادية وملاءمتها، مع تعميم تدابير وإجراءات تكييف المراقبة المستمرة على جميع المؤسسات التعليمية، ووضع معايير لمعالجة طلبات تكييف الامتحانات بتنسيق مع قطاع الصحة، بالإضافة إلى التحيين السنوي لدفاتر مساطر اجتياز الامتحانات الإشهادية؛

- تكييف آليات التوجيه لخصوصيات الأطفال في وضعية إعاقة، وذلك من خلال مأسسة إطار مرجعي وطني لملاءمة خدمات وأنشطة التوجيه، و إعداد عدة المشروع الشخصي للتوجيه المدرسي والمهني؛

- ت يسير وتعزيز ممارسة أنشطة الحياة المدرسية، عبر تشجيع الأنشطة الترفيهية والرياضية للتلاميذ في وضعية إعاقة، وتشجيع تفاعلهم مع أقرانهم في أنشطة الحياة المدرسية، بالإضافة إلى تعبئة شركاء الحياة المدرسية من أجل تأهيل الفضاءات، وتشجيع هؤلاء التلاميذ على الاندماج في مختلف أنشطة وفعاليات المجتمع؛

- دعم أنشطة الصحة المدرسية، وذلك من خلال وضع برنامج سنوي للفحوصات الطبية المنتظمة وتتبع الحالة الصحية للتلاميذ في وضعية إعاقة، زيادة على دعم الأنشطة الهادفة إلى التكفل الطبي وتوفير التجهيزات الطبية بشراكة مع قطاع الصحة والمركز الوطني محمد السادس للمعاقين وشركاء آخرين، والعمل على مد هذه الشريحة من الأطفال بجميع المواد التي تقوي مناعتها وتحفظها من النقص في بعض المكونات الغذائية؛

- دعم ممارسة الأنشطة الرياضية والتربية البدنية، عبر مراجعة وتحيين التوجهات التربوية بالتعليم الابتدائي، و تخصيص بطولة وطنية مدرسية لهذه الفئة، بالإضافة إلى إعداد عدة بيداغوجية خاصة، وتكوين وتأهيل الفاعلين التربويين، والتنقيب عن المتميزين وتوجيهم إلى رياضة النخبة والرياضة الوطنية؛

- تقوية كفايات وقدرات المتدخلين التربويين والإداريين والأسر والجمعيات، من خلال تفعيل مجزوءة تكوين المفتشين والأطر الإدارية والمدرسين والأسر والفاعلين الجمعويين.

بالموازاة مع توسيع العرض المدرسي وتطوير النموذج البيداغوجي، سيتم العمل في إطار هذا المشروع، على تطوير الحكامة والمساهمة في التعبئة المجتمعية، من خلال:

- تقوية الإطار القانوني لدمج الأطفال في وضعية إعاقة، عبر مراجعة النصوص المنظمة للهياكل التنظيمية للوزارة من أجل تعزيز البنيات الإدارية الخاصة بالتربية الدامجة، وإعداد قرار وزاري لتنظيم مساطر الامتحانات الإشهادية (الترتيبات التيسيرية وظروف التكييف والتصحيح)، بالإضافة إلى مراجعة دفتر تحملات المراكز المتخصصة، ومراجعة شروط التراخيص ودفاتر التحملات لفتح مؤسسات التعليم الخصوصي من خلال تضمينها تدابير تيسيرية؛

- تطوير الشراكات الداعمة للتربية الدامجة، عبر وضع إطار تشاركي نموذجي للتربية الدامجة، وإعداد نموذج اتفاقية إطار للشراكة بين الأكاديميات الجهوية والجمعيات، وعقد اتفاقيات شراكة مع الجمعيات الموضوعاتية لتنزيل البرنامج الوطني، بالإضافة إلى توقيع مجموعة من الاتفاقيات في إطار التعاون الدولي؛

- توعية وتحسيس جميع المتدخلين بأهمية التربية الدامجة للأطفال في وضعية إعاقة، عبر بلورة خطة تواصلية وتعبوية ناجعة، ترتكز على آليات تواصلية متنوعة (ربورتاجات، وصلات، ملصقات، نشرات، دلائل، ندوات، قوافل تحسيسية، زيارات إعلامية، ...) تروم الإخبار والتحسيس، بالإضافة إلى محاربة التمثلات السلبية والصور النمطية، وتعبئة جميع الفاعلين والشركاء.

المشروع 5: تأمين التمدرس الاستدراكي والرفع من نجاعة التربية غير النظامية

أ. تقديم المشروع

مهما بلغت نجاعة وفعالية التعليم والتكوين النظاميين، تبقى نسبة من الأطفال والشباب في حاجة إلى برامج تكميلية وداعمة خاصة تتلاءم مع خصوصياتهم وتحترم أساليب وإيقاعات تعلمهم، وذلك تحقيقا لمبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص وإلزامية التعليم من 4 إلى 16 سنة.

وفي هذا الإطار، وتنفيذا لمقتضيات القانون الإطار 51.17 التي تؤكد على إلزامية التعليم إلى حدود 16 سنة، خصصت الوزارة، لمجال التربية غير النظامية، المشروع 4: "تأمين التمدرس الاستدراكي والرفع من نجاعة التربية غير النظامية" والذي يندرج ضمن مجال "الإنصاف وتكافؤ الفرص" ورافعات الرؤية الاستراتيجية 2015-2030التالية:

- الرافعة 3: تخويل تمييز ايجابي لفائدة الأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص؛
- الرافعة 5: تمكين المتعلمين من استدامة التعلم وبناء المشروع الشخصي والاندماج؛
- الرافعة 7: إرساء مدرسة ذات جدوى وجاذبية

ويعتمد في تنفيذ المشروع 4 على مقاربتين وأربعة مشاريع فرعية:

- **المقاربة العلاجية** التي تعتمد على برنامج مدرسة الفرصة الثانية، ويتضمن:
  1. مدرسة الفرصة الثانية الأساسية؛
  2. مدرسة الفرصة الثانية- الجيل الجديد.
- **المقاربة الوقائية** التي تعتمد على برنامج اليقظة التربوية عبر التعبئة المجتمعية للحد من الانقطاع الدراسي ويتضمن مشروعين فرعيين هما:
  3. اليقظة التربوية عبر التعبئة المجتمعية؛
  4. المواكبة التربوية.

1. مدرسة الفرصة الثانية الأساسية:

تمثل مدرسة الفرصة الثانية الأساسية عرضا تربويا استدراكيا يوفر الحق في تربية وتعليم فئات الأطفال الموجودين خارج المدرسة المتراوحة أعمارهم بين 8-13سنة وتتجسد الفرصة الثانية في صيغتين: صيغة "الإدماج المباشر" للمنقطعين عن

الدراسة بفضل عمليتي من "الطفل إلى الطفل" و"قافلة لتعبئة المجتمعية"، وصيغة "سلك دراسي" استدراكي من أجل إكساب المسجلين بهذه الصيغة الكفايات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، والذي يتوج بإدماج الفئة المستهدفة في مستويات التعليم النظامي أو التكوين المهني. وينفذ هذا البرنامج في إطار شراكات تعاقدية مع جمعيات المجتمع المدني بفتح أقسام بالفضاءات المتاحة محليا.

2. مدرسة الفرصة الثانية- الجيل الجديد:

ت ستهدف مدرسة الفرصة الثانية-الجيل الجديد اليافعين والشباب من الشريحة العمرية 13-18 سنة، وهو ما ينص عليه الميثاق الوطني للتربية والتكوين. ويستجيب هذا البرنامج لانتظارات وحاجات الشباب 13-18 سنة من حيث نوعية العرض التربوي ومسالك الإدماج.

3. اليقظة التربوية عبر التعبئة المجتمعية:

تعتمد عمليتين للتعبئة والتحسيس:

- عملية من الطفل إلى الطفل: تهدف إلى تعبئة وتحسيس التلاميذ والفاعلين التربويين والأطفال غير المدرسين وأسرهم والفاعلين الاجتماعيين بمحيط المؤسسات التعليمية بخطورة ظاهرة عدم التمدرس والانقطاع عن الدراسة؛
- عملية قافلة للتعبئة المجتمعية: من أجل إعادة تسجيل الأطفال غير المدرسين وإدماجهم مباشرة أو توجيههم لبرامج الفرصة الثانية.

4. المواكبة التربوية

هو برنامج وقائي يعمل على تقوية حظوظ الاحتفاظ بتلاميذ التربية غير النظامية المدمجين بالتعليم النظامي، وبالتلاميذ المهددين بالانقطاع عن الدراسة، والفتيات المنتقلات من السلك الابتدائي إلى الإعدادي بالعالم القروي.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

يروم هذا المشروع تأمين التمدرس الاستدراكي للجميع وتمكين المتعلمين من استدامة التعلم وبناء المشروع الشخصي للاندماج، من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1. استدراك تمدرس جميع الأطفال واليافعين والشباب الموجودين خارج المدرسة؛
2. تطوير البرامج الوقائية للحد من الهدر المدرسي وإرساء اليقظة التربوية؛
3. الرفع من نجاعة برامج التدخل؛
4. تعزيز تعبئة وانخراط الفاعلين والشركاء وتنويع مصادر التمويل.

النتائج المنتظرة

الهدف 1: استدراك تمدرس جميع الأطفال واليافعين والشباب الموجودين خارج المدرسة

- آليات الاستهداف والاستقطاب والتوجيه متوفرة ومفعلة؛
- برنامج مدرسة الفرصة الثانية الأساسية منفذ؛
- شبكة مراكز الفرصة الثانية- الجيل الجديد تم إرساؤها؛
- التمدرس الاستدراكي مدرج في الخريطة المدرسية على الصعيد المركزي والمحلي.

الهدف 2: تطوير البرامج الوقائية للحد من الهدر المدرسي وإرساء اليقظة التربوية

- اليقظة التربوية مفعلة بالمؤسسات الابتدائية والإعدادية؛
- برنامج المواكبة التربوية الداعمة للمؤسسات التعليمية تم توسيعه؛

الهدف 3: الرفع من نجاعة برامج التدخل

- آليات تدبير برامج التربية غير النظامية تم الارتقاء بها؛
- النصوص التنظيمية المؤطرة لبرامج التدخل متوفرة؛
- العرض التربوي متلائم مع حاجات وخصوصيات الفئات المستهدفة والعمل على استدامة التعلم؛
- آليات التتبع والتقييم والمراقبة مفعلة وتدخلات الجمعيات المتدخلة مضبوطة (اعتماد تراخيص لتدخلاتها).

الهدف 4: تعزيز تعبئة وانخراط الفاعلين والشركاء وتنويع مصادر التمويل

- الفاعلون والداعمون المحتملون معبئون للانخراط في تمويل البرامج؛
- شراكة مع الهيئات والجماعات المحلية والترابية والفاعلين القطاعيين والجامعات ومؤسسات التكوين والقطاع الخاص مفعلة؛
- آليات التواصل والارتقاء بالتعاون الدولي والوطني معززة مفعلة.

في أفق 2030 يتم العمل على تحقيق المؤشرات الأساسية التالية:

- 90% من المؤسسات التعليمية مشاركة في عمليات التعبئة والتحسيس؛
- 110000 ألف سنويا من الأطفال الغير ممدرسين، مشمولين بحملات التواصل والتعبئة لاستدراك تمدرسهم؛
- 1200 مركز للفرصة الثانية الأساس، مفتوح؛
- 27000 تلميذة وتلميذ سنويا، بمدارس الفرصة الثانية الأساس؛
- 140 مركز للفرصة الثانية- الجيل الجديد، مفتوح؛
- 15000 تلميذة وتلميذ سنويا، بمدارس الفرصة الثانية الجيل الجديد؛
- 33000 من الأطفال الغير ممدرسين سنويا، مدمجين مباشرة بالتعليم النظامي؛

- 46 % نسبة الإدماج بأقسام الفرصة الثانية الأساس؛
- 7000 من الأطفال والشباب المنحدرين من الهجرة واللجوء ممدرسين سنويا؛
- 8000 مستفيدين من برنامج المواكبة التربوية سنويا.

المشروع 6: التأهيل المندمج لمؤسسات التربية والتكوين

أ. تقديم المشروع

لتخويل مؤسسات التربية والتكوين التأطير والتجهيز والدعم اللازم، وفي أجل لا يتعدى ثلاث سنوات، يروم مشروع التأهيل المندمج إنجاز برنامج وطني لتأهيل المؤسسات القائمة، وفق معايير مرجعية لتحسين أدائها والرفع من مردوديتها، بغية تحقيق الأهداف التالية:

- تأهيل مؤسسات التربية والتكوين؛
- احتضان المؤسسة التعليمية من طرف المجتمع ومستعملي الفضاءات التعليمية؛
- تطوير الشراكات مع الجماعات وفعاليات المجتمع المدني والمؤسسات العمومية منها المكتب الوطني للتكوين المهني؛
- التربية على قيم الأخلاق والتضامن والسلوك المدني واحترام الممتلكات؛
- دوام صيانة المؤسسات التعليمية وجماليتها ورونقها.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

في إطار تأهيل مؤسسات التربية والتكوين، يتم إطلاق برنامج وطني وجهوي ومحلي لإعادة تهيئة المؤسسات التعليمية القائمة، بالإضافة إلى استكمال البنية المادية لمؤسسات التربية والتكوين من البنيات التحتية والتجهيزات والأدوات الديداكتيكية اللازمة، وفضاءات التعلم والتثقيف والتنشيط والدعم والتربية الفنية، وذلك من خلال اتخاذ التدابير التالية:

- الربط بالشبكة أو تزويد جميع مؤسسات التربية والتكوين بالماء؛
- الربط بالشبكة أو تزويد جميع مؤسسات التربية والتكوين بالكهرباء/الطاقات المتجددة؛
- الربط بالشبكة الخارجية أو توفير شبكة داخلية للصرف الصحي؛
- بناء المرافق الصحية في إطار ميزانية الوزارة أومن طرف الشركاء العموميين أو الخواص؛
- بناء السياجات/الأسوار في إطار ميزانية الوزارة أو من طرف الشركاء العموميين أو الخواص؛
- توفير المنشآت الفنية لمواجهة مخاطر الفيضانات والتقلبات الجوية بجميع مؤسسات التربية والتكوين؛

- تهيئة وإصلاح وترميم الفضاءات التعليمية في إطار ميزانية الوزارة أومن طرف الشركاء العموميين أو الخواص؛
- ترشيد وعقلنة استهلاك الماء والكهرباء من خلال تزويد جميع مؤسسات التربية والتكوين بالمصابيح الكهربائية ذات الكلفة المنخفضة وتجديد الشبكات الداخلية المهترئة؛
- توفير المكتبات والقاعات متعددة الوسائط وقاعات داعمة للأنشطة بأغلب مؤسسات التربية والتكوين خصوصا الابتدائي؛
- تعويض البناء المفكك مع إعطاء الأولوية للبناء المفكك الذي يتوفر على الصخر الحريري؛
- التخلص من الفضاءات المهجورة وغير الصالحة للاستعمال؛
- توفير التدفئة بمؤسسات التربية والتكوين في المناطق التي يتجاوز علوها 1000 متر؛
- تعويض التجهيزات المدرسية المتلاشية للحجرات الدراسية والداخليات.

بالموازاة مع استكمال البنية المادية لمؤسسات التربية والتكوين، سيتم العمل في إطار هذا المشروع، على تخصيص الولوجيات والشروط الملائمة للتمدرس لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك من خلال إنجاز تجهيزات لملاءمة الفضاءات التعليمية لحاجيات هذه الفئة، في إطار ميزانية الوزارة أومن طرف الشركاء العموميين أو الخواص، بالإضافة إلى دعم برامج السكن اللائق للفاعلين التربويين لا سيما بالوسط القروي.

كما يهدف المشروع أيضا إلى احتضان المؤسسة التعليمية من طرف المجتمع ومستعملي الفضاءات التعليمية والعمل على تزيين فضاءاتها، وذلك من خلال اتخاد التدابير التالية:

- وضع تجهيزات جمالية والورود ورسومات حائطية...؛
- تأثيث الساحات بمقاعد للتلاميذ وسلة المهملات وإنارة؛
- تهيئة الجنبات الداخلية المهملة بالمؤسسات التعليمية بالأغراس؛
- تهيئة المساحات الخضراء ومنطقة وقوف السيارات.

وفي إطار تطوير الشراكات مع الجماعات وفعاليات المجتمع المدني والمؤسسات العمومية منها المكتب الوطني للتكوين المهني، سيتم تنظيم حملات تحسيسية لفائدة الشركاء بجميع المؤسسات التعليمية.

أما بخصوص التربية على قيم الأخلاق والتضامن والسلوك المدني واحترام الممتلكات، سيتم وضع برامج التكوين على قيم الأخلاق والتضامن والسلوك المدني قوامها المصلحة العامة والتصرف الحسن واحترام التجهيزات والمنشآت العامة، بالإضافة إلى إعداد وصلات إشهارية وتنظيم أيام تحسيسية حول العناية بالفضاءات التعليمية والسلوك المدني، مع العمل على إنشاء نوادي خاصة بالتربية على قيم الأخلاق والتضامن والسلوك المدني واحترام الممتلكات، وتنظيم مسابقات و دورات تحسيسية و تعبئة فرقاء المؤسسة (الأمن الوطني و الوقاية المدنية و وزارة الصحية وغيرها) ؛

كما أن دوام صيانة المؤسسات التعليمية وجماليتها ورونقها، يستدعي وضع إطار قانوني محفز للإدارة التربوية والتربويين للحفاظ على الممتلكات وديمومة صيانتها، بالإضافة إلى ملاءمة معايير البناءات المدرسية مع مستجدات الشأن التربوي، وإرساء الصيانة الوقائية لمؤسسات التربية والتكوين.

في أفق الموسم الدراسي 2022-2021 يتم العمل على:

- تحقيق نسبة الربط بالشبكة أو التزود بالماء لحوالي 80% من الفرعيات وجميع المؤسسات التعليمية؛
- تحقيق نسبة الربط بشبكة الكهرباء أو توفير الألواح الشمسية ل 95% للفرعيات ولجميع المؤسسات التعليمية؛
- إنجاز الربط بالشبكة الخارجية أو توفير شبكة داخلية للصرف الصحي لجميع المؤسسات التعليمية و 90% من الفرعيات؛
- بناء سياجات ومرافق صحية لتغطية 90% من الفرعيات وجميع المؤسسات التعليمية؛
- توفير المنشآت الفنية لمواجهة مخاطر الفيضانات والتقلبات الجوية بجميع المؤسسات التعليمية؛
- إصلاح وترميم كافة الفضاءات الوظيفية لمؤسسات التربية والتكوين المتضررة جدا ومتوسطة الضرر؛
- توفير الولوجيات لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة لتحقيق نسبة 100% من التغطية؛
- بناء المكتبات والقاعات متعددة الوسائط وقاعات داعمة للأنشطة بالمدارس الابتدائية بنسبة تغطية تتجاوز 50%؛
- تعويض البناء المفكك، مع إعطاء الأولوية للذي يتوفر على الصخر الحريري، لتحقيق نسبة 60%؛
- توفير التدفئة لتحقيق نسبة تغطية تتجاوز 80 %؛
- توفير الصيانة الوقائية لجميع المؤسسات التعليمية.

المشروع 7: تطوير وتنويع التعليم الخاص

أ. تقديم المشروع

يهدف هذا المشروع إلى تطوير وتنويع العرض المدرسي الخصوصي، وجعل التعليم الخاص شريك للتعليم العمومي في إطار من التفاعل والتكامل مع باقي مكونات المنظومة في تحقيق أهداف الإصلاح. وحتى يتسنى لمؤسسات التربية والتعليم والتكوين التابعة للقطاع الخاص الاضطلاع بدورها كطرف فاعل في الإصلاح، ومن الوفاء بالتزاماتها. يتعين اتخاذ مجموعة من التدابير لتحفيزها وتشجيعها وضبط معايير جودتها في نطاق تكافؤ الفرص، أخذا بعين الاعتبار الصعوبات والإكراهات التي يعرفها هذا النوع من التعليم :

- مراجعة نظام الترخيص والاعتماد والاعتراف بالشهادات، ومنظومة المراقبة والتقييم المطبقة على المؤسسات المذكورة، من أجل ضمان تقيدها بالنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل وبالدلائل المرجعية لمعايير الجودة المشار إليها في القانون -الإطار؛

- وضع نظام تحفيزي لتمكين هذه المؤسسات من المساهمة، على وجه الخصوص، في مجهود تعميم التعليم الإلزامي، وتحقيق أهداف التربية غير النظامية، والمساهمة في برامج محاربة الأمية، ولا سيما بالمجال القروي وشبه الحضري والمناطق ذات الخصاص؛
- تحديد ومراجعة رسوم التسجيل والدراسة والتأمين والخدمات ذات الصلة بمؤسسات التربية والتعليم والتكوين الخاصة وفق معايير تحدد بمرسوم.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

يروم هذا المشروع إلى وضع إطار تعاقدي استراتيجي شامل بين الدولة والقطاع المذكور، تراعى فيه معايير الحكامة والجودة والتمركز الجغرافي وتكاليف التمدرس والمردودية. ويحدد مساهمة القطاع الخاص في تطوير منظومة التربية والتكوين، والرفع من مردوديتها، وتمويلها، وتحسين جودتها، وتنويع العرض التربوي والتعليمي والتكويني، مع مراعاة مبادئ التوازن المجالي على الصعيد الترابي، وأولوية المناطق ذات الخصاص في البنيات المدرسية، كما يحدد الإجراءات والتدابير التحفيزية التي يمكن أن يستفيد منها القطاع المذكور، في إطار تنفيذ الالتزامات التعاقدية المبرمة بينه وبين الدولة.

وتحدد بنص تنظيمي شروط ونسبة مساهمة مؤسسات التربية والتعليم والتكوين التابعة للقطاع الخاص في تقديم خدماتها بالمجان، ولا سيما بالمجال القروي، لأبناء الأسر المعوزة، وذوي الاحتياجات الخاصة والموجودين في وضعيات خاصة. مع مراعاة مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص في الولوج إلى المدرسة والمساهمة الفعلية في توفير التمدرس بالمجان للفئات المذكورة. كما تلتزم هذه المؤسسات، في أجل لا يتعدى 4 سنوات بتوفير حاجياتها من الأطر التربوية والإدارية المؤهلة والقارة والعمل باستمرار على الرفع من الكفاءات المهنية للعاملين لديها.

وفي هذا الإطار، يتعين مراجعة وتحيين النصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة للتعليم الخاص بشكل يجعلها تساير التحولات الهامة التي عرفها القطاع وتساهم في ضمان جودة الخدمات التربوية. كما ينبغي تعزيز تدابير وآليات مراقبة وتأطير مؤسسات التعليم الخاص، وذلك من خلال:

- تحيين وإعادة النظر في آليات تأطير ومراقبة هذه المؤسسات؛
- تدقيق المساطر المعتمدة من أجل معاينة وضبط المخالفات المرتكبة من طرفها؛
- تقنين عملية لجوء بعض المؤسسات إلى الاستعانة بكتب ومقررات دراسية غير تلك المعتمدة بالتعليم العمومي؛
- وضع نظام خاص للافتحاص المنتظم البيداغوجي والتدبيري لمؤسساته؛
- تدقيق المساطر المعتمدة من أجل معاينة وضبط المخالفات المرتكبة من طرفها؛
- تقنين عملية لجوء بعض المؤسسات إلى الاستعانة بكتب ومقررات دراسية غير تلك المعتمدة بالتعليم العمومي.

ينبغي أيضا العمل على تأهيل العرض التربوي الخاص والحد من الصعوبات والإكراهات التي يعاني منها سواء في علاقته بآباء وأولياء التلاميذ أو علاقته بالإدارة الوصية مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التزام مؤسساته بمبادئ المرفق العمومي ومقتضيات النصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة لعملها، وذلك من خلال مجموعة من التدابير نذكر منها:

- تحديد ومراجعة رسوم التسجيل والدراسة والتأمين والخدمات ذات الصلة بمؤسسات التعليم الخاص؛
- تقنين استفادة آباء وأولياء التلاميذ من الخدمات المقدمة من طرف مؤسسات التعليم الخاص من أجل الحد من بعض الصعوبات التي تشوب بين الطرفين على هذا المستوى؛
- العمل على إصدار نظام داخلي نموذجي لمؤسسة تعليمية خاصة من أجل تحديد واجبات وحقوق جميع المتدخلين في العملية التربوية داخل فضاء المؤسسة التعليمية الخاصة.

يتعين أيضا اعتماد تدابير تحفيزية متنوعة تساهم في توجيه الاستثمار في التعليم الخاص على مستويين: المستوى الجغرافي ومستوى الأسلاك التعليمية. وذلك بتشجيع الاستثمار في التعليم الخاص بالمناطق التي تعرف ضعفا وخصاصا في هذا النوع من الاستثمار ولاسيما المجال القروي، وتشجيعه أيضا في إحداث أسلاك التعليم الثانوي والأقسام التحضيرية والتعليم التقني. وإعداد دفاتر تحملات جديدة حسب نوعية الاستثمار التربوي ومواصفاته ومجاله الجغرافي. والعمل أيضا على تقنين الاستفادة من هذه التشجيعات والمزايا من خلال وضع إطار تعاقدي يجمع الإدارة بهذه المؤسسات ويحدد الشروط الواجب توفرها في المؤسسات المستفيدة والأهداف الواجب عليها الالتزام بتحقيقها. كما يتعين العمل على استشراف نماذج جديدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص بشأن تطوير التعليم الخاص وتعزيز مساهمته في تعميم التعليم والرفع من جودته.

الارتقاء بجودة التربية والتكوين

- تطوير النموذج البيداغوجي
- تجديد مهن التربية والتكوين والارتقاء بتدبير المسارات المهنية
- الارتقاء بالحياة المدرسية
- إحداث مسارات "رياضة ودراسة"
- تحسين وتطوير نظام التقويم والدعم المدرسي والامتحانات
- إرساء نظام ناجع للتوجيه المبكر والنشيط المدرسي والمهني والجامعي
- تطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم

المجال الثاني: الارتقاء بجودة التربية والتكوين

1. التعريف بالمجال

ينسجم مفهوم الجودة ودلالة أن الحق في التعليم لا ينبغي أن يضمن فقط الولوج العادل والمنصف إلى المدرسة بل كذلك الاستفادة من تعليم موفور الجودة. من هذه الزاوية، تتجلى جودة المنظومة التربوية في مدى قدرتها على تمكين المتعلمين والمتعلمات من تحقيق كامل إمكانياتهم عبر أفضل تملك للكفايات المعرفية والتواصلية والعملية والعاطفية والوجدانية والإبداعية، وعلى جعلهم متشبثين بروح الانتماء للوطن ومعتزين برموزه، ومتشبعين بالقيم الوطنية والكونية. وذلك عبر إحداث تغييرات جوهرية، ونقلات نوعية في كل ما يرتبط بأداء المدرسة المغربية: في أهدافها وغاياتها، وفي بنياتها وتنظيماتها، وفي مناهجها وأساليب اشتغالها، وفي طرق تدبيرها لأجل الرقي بالأداء على جميع الأصعدة، وهو ما يعني تحقيق الجودة الشاملة كغاية مثلى لكافة مكونات منظومة التربية والتكوين وكضمان للنجاعة وتحقيق المردودية.

2. الوضعية الراهنة

عرفت منظومة التربية والتكوين عدة مبادرات إصلاحية ساهمت في تحقيق العديد من المكتسبات شملت مجال تحسين الجودة، مما أضحى يشكل شرطا موضوعيا لترصيد هذه الأخيرة واستشراف مرحلة مستقبلية تمكن من مباشرة الاستحقاقات القادمة الهادفة إلى الارتقاء بجودة المنتوج التربوي.

فقد شكل ورش تطوير النموذج البيداغوجي أحد المداخل الأساسية لإصلاح المناهج التعليمية وتحديثها تربويا وقيميا، وذلك تماشيا مع التطورات والتحولات المجتمعية والمعرفية المحلية والعالمية الحديثة. مما يجدر معه ترصيد مكتسبات النموذج البيداغوجي القائم وإدماج التجديدات التي عرفتها مختلف المواد الدراسية، وتدريسية.

بالإضافة إلى ذلك، العمل على تصحيح الاختلالات التي تم رصدها خلال الممارسة الصفية، وبالخصوص فيما يتعلق بضعف التعلمات الأساسية بالسلك الابتدائي وتعلم اللغات الأجنبية وربط التعليم بالتكوين وبالقابيلة للتشغيل.

من جهة أخرى، وعلى مستوى الحياة المدرسية في المؤسسات التعليمية، شكلت التربية على قيم الديمقراطية والمواطنة الفاعلة وفضائل السلوك المدني والنهوض بالمساواة ومحاربة كل أشكال التمييز على الدوام خيارا استراتيجيا لا محيد عنه. وقد تم تنزيل هذه الرؤية عبر مجموعة من البرامج والآليات الرامية إلى الارتقاء بالمتعلمة والمتعلم، كمحور رئيسي في إرساء مدرسة المواطنة، نخص بالذكر إرساء مراكز الإنصات والوساطة وتشجيع الانخراط في الأندية التربوية وتنظيم مجموعة من التكوينات في هذا المجال. علاوة على إرساء آليات المواكبة والتتبع وجعل مشاريع المؤسسات هي الإطار والآلية التي ستمكن من بلوغ استقلالية المؤسسات، والحاضنة لكل مجالات التدخل بمقاربة تدبيرية تعطي لمجالس تدبير المؤسسات كافة الصلاحيات كرافعة لتجاوز المعيقات ووضع المخططات والوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف.

ومواكبة للجهود المبذولة للارتقاء بالرياضة المدرسية، تم إحداث مسارات دراسية مندمجة "رياضة ودراسة" ومسالك بالتكوين المهني وبالتعليم العالي لفائدة الرياضيين. حيث تم انطلاق العمل بهاته المسالك بشكل تجريبي بالسلك الثانوي الإعدادي وبالسلك الثانوي التأهيلي على مستوى أكاديميتين جهويتين للتربية والتكوين خلال الموسم الحالي 2019-2020

بعد تحديد المديريات الإقليمية والمؤسسات التعليمية المعنية باحتضان هذه المسالك وبتنسيق تام مع المصالح الجهوية لقطاع الشباب والرياضة؛ على أن يتم التعميم تدريجيا خلال ثلاث سنوات بباقي الجهات.

كما شهد مجال تكوين الأطر العاملة بالمنظومة التربوية، والذي يعد من الركائز الأساسية التي تعكس جودة المنظومة ككل، لا سيما ما يرتبط بمهننة وتأهيل الفاعلين التربويين، قفزات مهمة. وذلك من خلال إرساء هندسة جديدة للتكوين الأساس للأساتذة وتوسيع مسلك تكوين أطر الإدارة التربوية وإرساء عدة منصات للتكوين عن بعد ومأسسة البحث العلمي في المجال التربوي بالمراكز الجهوية لمهن التربة والتكوين.

رغم ذلك، فإن جل التقارير التي تناولت مسألة التكوين ببلادنا تكاد تتفق حول الإشكاليات الكبرى التي يعرفها هذا المجال، لا سيما ما يرتبط بمهننة وتأهيل الفاعلين التربويين (تدبير الخصاص، إشكالية ملاءمة الأدوار والمهام والكفايات المهنية، الإشكاليات المتعلقة بالبعد القيمي للمهن التربوية وأخلاقياتها..)، وكذا الإشكاليات المرتبطة بتقييم الأداء المهني في علاقتها بإنجازية ومردودية مؤسسات التربية والتكوين، فضلا عن النقائص التي تعتري التكوين الأساس والمستمر على صعيد مجموعة من المجالات.

ولقد حظي موضوع تقويم مكتسبات المتعلمين والمتعلمات كذلك بأهمية مركزية في مختلف البرامج الإصلاحية التي عرفتها المنظومة التربوية. ويتجلى ذلك في ورش المراجعة الشاملة لنظام التقويم والامتحانات، من خلال بلورة وإرساء نظام جديد لتقويم التعلمات يستند إلى إحداث محطات تقويمية للتصديق المرحلي على التعلمات الأساسية في المستويات الانتقالية، وربطها بالدعم التربوي الإلزامي. إلا أنه وعلى الرغم من أهمية المجهود المبذول في هذا الصدد، لا زالت الدراسات التقويمية الوطنية والدولية تكشف عن تواضع أداء التلاميذ المغاربة في الكفايات الأساسية. كما أن القدرات الحالية للمدرسين والمدرسات في مجال تقويم التعلمات قد لا تسعف في الترجمة الفعلية للأهداف المرتبطة بتطوير الممارسات وفق المنظور الجديد للتقويم ولوظائفه.

وفيما يهم التوجيه المدرسي والمهني والجامعي فقد اكتسى أهمية بالغة في مجال الجودة، وذلك لما له من أدوار طلائعية في مواكبة ومساعدة المتعلمين في بناء مشاريعهم الشخصية وتحديد اختياراتهم الدراسية والمهنية بناء على ميولاتهم وقدراتهم. فالعمل بالمشروع الشخصي للمتعلم غير ممأسس رغم وجود تجارب متنوعة ومحدودة، وتوفر عدد مهم من العُدد البيداغوجية الداعمة وغير المعممة. أضف إلى ذلك حصر الوظيفة التوجيهية للمؤسسة عموما في العمل التخصصي لأطر التوجيه التربوي وفي مساطر التوجيه المدرسي والمهني والجامعي في غياب أية أطر مرجعية، وفي ضوء معدل تأطير وطني منخفض (أكثر من 2900 تلميذ لكل إطار في التوجيه التربوي)، ومحدودية انخراط المؤسسات المهنية والاقتصادية والقطاعات الحكومية لدعم المجهودات المبذولة في هذا المجال.

أما ما يهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واعتبارا لدورها المركزي في حياة الفرد، وسعيا لإعداد وتأهيل مواطن ينخرط بيسر في مجتمع المعرفة، فقد تم إيلاء هذا الجانب اهتماما خاصا. وذلك من خلال إدماج ناجع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المقاربة المنهاجية منذ الشروع في تصور المناهج والبرامج والمواد وتنمية وتطوير كفايات التلاميذ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتعلم. ومن أبرز ما تحقق في هذا المجال، ما أنجزته الوزارة من خلال برنامج

جيني الذي يحرص على إعداد برامج ومناهج تدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى تنظيم مسابقات ومباريات وطنية من شأنها تثمين الإنتاجات الرقمية للأطر التربوية، إضافة إلى توفير تكوينات حضورية وتكوينات عن بعد لفائدة الأطر التربوية حول إنتاج وإدماج موارد رقمية؛ هذا دون إغفال المجهودات المسخرة على مدى سنوات لتجهيز واستكمال تجهيز المؤسسات التعليمية بما يلزم من عتاد معلومياتي.

أما بخصوص تقييم جودة التربية والتعليم، سنقتصر في هذه الوضعية على مقاربتها من خلال نتائج الإمتحانات الإشهادية ونسب الاكتظاظ والتي تعكس ظروف وجودة التلقين داخل الفصول الدراسية.

رسم بياني رقم 7: نسب نجاح التلاميذ(ت) بالامتحانات الإشهادية للأسلاك التعليمية الثلاث

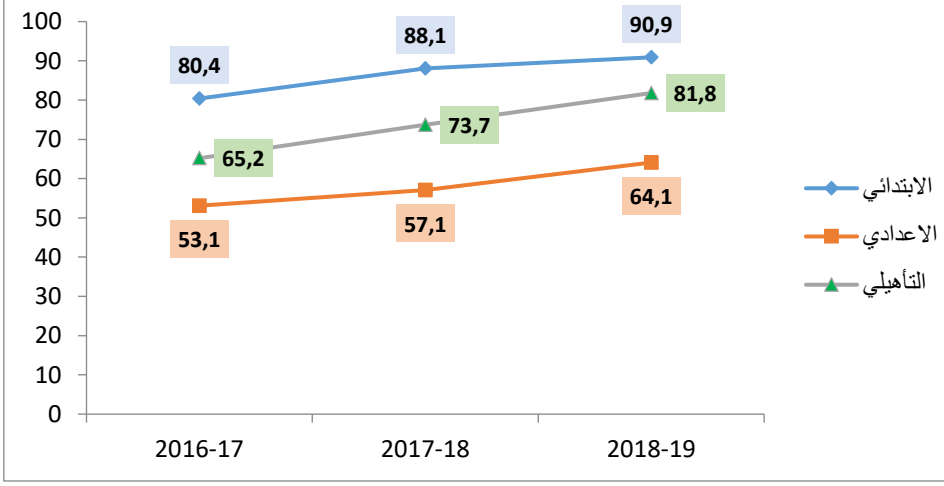

يتضح من خلال نسب النجاح المحققة من طرف التلاميذ خلال الفترة الممتدة ما بين 2016-2017 و2018-2019، أن مستوى تحصيل التلاميذ تحسن تدريجيا بوتيرة ملحوظة بالنسبة للتعليم الثانوي التأهيلي. بينما لم يشهد سوى تقدما طفيفا بالنسبة لسلكي التعليم الابتدائي والإعدادي.

وبخصوص نسب الإكتظاظ والتي سجلت مستويات مقلقة في السنوات الأخيرة، عملت الوزارة جاهدة من أجل الحد من تفاقم هذه الظاهرة، وذلك بتوفير الموارد الضرورية من حجرات دراسية وأطر تربوية مع حسن توزيعها واستعمالها وتدبيرها. مما مكن من تسجيل انخفاض كبير في هذه النسب برسم موسم 2017-2018 ليعود إلى الارتفاع بالنسبة لسلكي التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي برسم السنة الدراسية 2018-2019.

نسب الاكتظاظ بالأقسام التعليمية للأسلاك التعليمية الثلاثة: الابتدائي، الثانوي الإعدادي، الثانوي التأهيلي

عدد التلاميذ(ت) بالأقسام	2016-17	2017-18	2018-19
[41-44] تلميذ(ة) -سلك الابتدائي	10,6%	5,8%	3,4%
[50-45] تلميذ(ة) -سلك الابتدائي	8,3%	1,5%	1,0%
51 تلميذ(ة) وأكثر -سلك الابتدائي	3,3%	0,1%	0,0%
[41-44] تلميذ(ة) -الثانوي الإعدادي	30,2%	7,8%	9,9%
[50-45] تلميذ(ة) -الثانوي الإعدادي	17,5%	0,7%	1,7%
51 تلميذ(ة) وأكثر -الثانوي الإعدادي	1,1%	0,0%	0,0%
[41-44] تلميذ(ة) -الثانوي التأهيلي	18,4%	5,3%	7,1%
[50-45] تلميذ(ة) -الثانوي التأهيلي	9,8%	0,5%	1,0%
51 تلميذ(ة) وأكثر -الثانوي التأهيلي	0,8%	0,0%	0,0%

أما بالنسبة للتلاميذ الموجهين إلى المسالك العلمية بالسلك الثانوي التأهيلي، فقد ارتفعت النسبة من 53.5 % في سنة 2017-2016 إلى 56.8% في سنة 2019-2018، وذلك على حساب شعبة الآداب والعلوم الإنسانية التي عرفت تراجعا قدر ب 4.4 % خلال نفس الفترة، كما أن نسبة الشعب المهنية اتسمت بزيادة قدرت ب 1.2%.

رسم بياني رقم 8: حصة الشعب التعليمية لسلك الثانوي التأهيلي

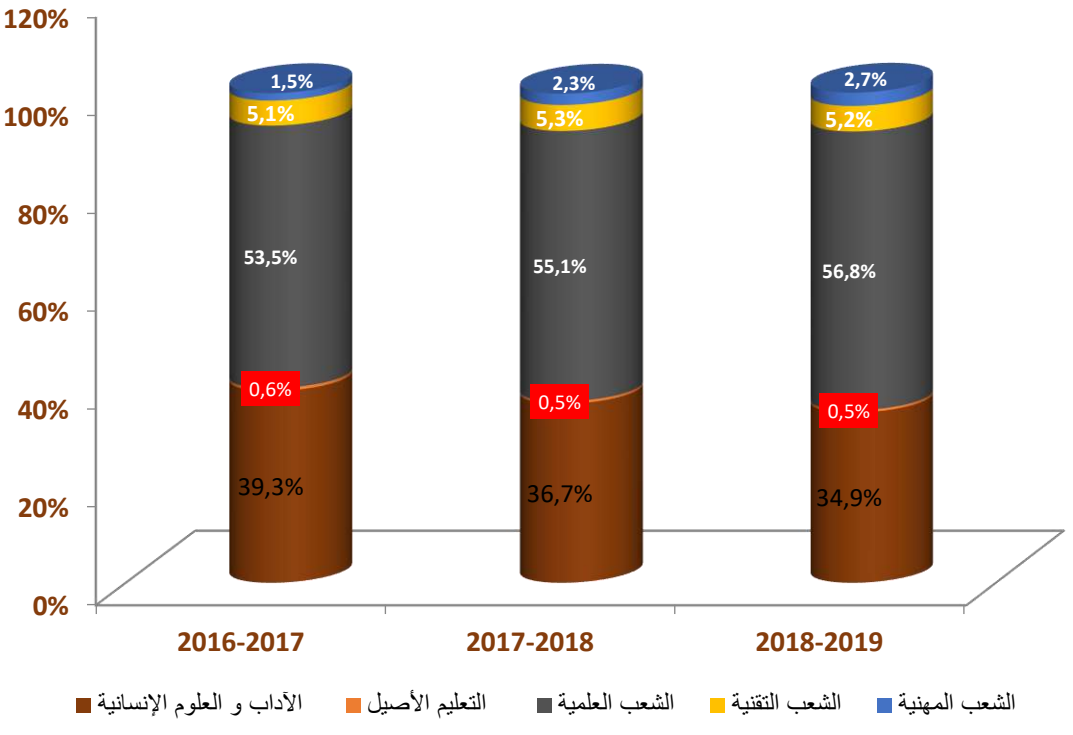

3. الأهداف العامة

واستحضارا لتوجهات الرؤية الاستراتيجية، التي جعلت "الجودة " عنوانها الأكبر، ومدار كل الفصول والدعامات. كأحد الأسس الناظمة التي تقوم عليها المدرسة الجديدة، إلى جانب الإنصاف وتكافؤ الفرص والارتقاء بالفرد والمجتمع. علاوة على المكانة التي خصها القانون الإطار للجودة كركيزة تستند عليها المدرسة الجديدة.

وانطلاقا من ذلك، يروم هذا المجال تحقيق الأهداف التالية:

- تطوير نموذج بيداغوجي قوامه التنوع والانفتاح والنجاعة والابتكار؛
- تطوير أداء الفاعلين التربويين من خلال الرفع من جودة تكوينهم وتحسين تدبير مساراتهم المهنية؛
- دعم وتنويع أنشطة الحياة المدرسية من أجل إرساء مدرسة مواطنة دامجة؛
- إحداث مسالك «رياضة ودراسة» تمكن الرياضيين الممدرسين من تكوين رياضي معرفي وثقافي مندمج ومتوازن ومتكامل؛
- جعل نظام التقويم والامتحانات يراعي الوظائف الأساسية للتقويمات التشخيصية والتكوينية والإشهادية ويضمن نجاعة ومصداقية وموثوقية النتائج؛
- مراجعة نظام التوجيه المدرسي والمهني والجامعي بهدف مواكبة ومساعدة المتعلمين في بناء مشاريعهم الشخصية وتحديد اختياراتهم الدراسية والمهنية بناء على ميولاتهم وقدراتهم؛
- تأمين التعلم مدى الحياة والانخراط الفاعل في اقتصاد ومجتمع المعرفة.

4. توصيف مشاريع المجال

المشروع 8: تطوير النموذج البيداغوجي

أ. تقديم المشروع

يستمد هذا المشروع مرجعيته من الخطاب الملكي في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة (10أكتوبر2014) حيث أكد على مواصلة القطاعات المعنية برامجها الإصلاحية دون توقف أو انتظار. وهو مشروع يتطلب بدل مجهودات على عدة أصعدة (تطوير البرامج، والمقاربات البيداغوجية والتدريسية، ووسائل التعليم، وطرق التقويم، وكذا البيئة المدرسية وإدماج الأنشطة غير الصفية، واستثمار نتائج البحث التربوي). كما أنه يتميز بقابلية التطور حسب الانتظارات المجتمعية التي سيعبر عنها اتجاه المدرسة، حالا او بعد حين. وبالتالي فنتائج مشروع "**تطوير النموذج البيداغوجي**" لا يمكن إلا أن تكون تراكمية مع وضع آليات لتقييم النتائج الفعلية وتصحيح المسار كلما كان ذلك ضروريا. وهذا من مهام اللجنة الدائمة التي ستعنى بالتجديد والملاءمة المستمرين لمناهج وبرامج وتكوينات مختلف مكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

إن مشروع تطوير النموذج البيداغوجي يعد أحد مداخل إرساء الجودة في منظومة التربية والتكوين من خلال توخيه إرساء هيكلة جديدة لمكونات المدرسة المغربية وتجديد النموذج البيداغوجي القائم. مع العمل على التمكن من اللغات الرسمية والرفع من أعداد التلاميذ المستفيدين من التناوب اللغوي والمتقنين للغات الأجنبية، وأيضا المستفيدين من التكوين التكنولوجي والمقاولاتي، وكذا المتوجين على صعيد المسابقات الدولية. وتجديد تعليم وتعلم العلوم والتكنلوجيا والرياضيات STEM.

كما يهدف إلى الإدماج الفعلي للثقافة في المدرسة المغربية وتعزيز قيم المواطنة والديمقراطية والمساواة بين الجنسين في المنظومة التربوية، علاوة على تعزيز الاندماج في سوق الشغل وما يتطلبه ذلك من الارتقاء بالتعليم التقني والنهوض بالبحث التربوي وحفز النبوغ والتفوق المدرسيين.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

1. إرساء هيكلة جديدة لمكونات المدرسة المغربية

- تنظيم هيكلة المدرسة المغربية، في استحضار وملاءمة لمقتضيات القانون الإطار 17-51 والميثاق ذات الصلة؛
- الإرساء الفعلي للجسور والممرات بين مختلف قطاعات منظومة التربية والتكوبن؛
- ضمان التنسيق والتكامل بين قطاعات التربية والتكوين، على مستوى المناهج والتكوينات؛
- الرفع من مستوى التأهيل والإشهاد والقابلية للاندماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

2. تجديد النموذج البيداغوجي القائم

- تحديد الوظائف المرجعية والمعرفية لأطوار التربية والتكوين؛
- ملاءمة المقاربات البيداغوجية؛
- المراجعة المنتظمة للمناهج والبرامج والتكوينات؛
- الارتقاء بجودة العلاقات التربوية والممارسات التعليمية؛
- تعزيز ومراجعة الوسائل والوسائط التعليمية والموارد؛
- إعادة النظر في الإيقاعات الزمنية للدراسة والتعلم.

3. التمكن من اللغات الرسمية وتعزيز التحكم في اللغات الأجنبية

- تقوية وضع اللغة العربية وتنميتها، وتحسين تدريسها وتعلمها؛
- تطوير وضع اللغة الأمازيغية في المدرسة؛
- تنمية تدريس وتعلم اللغات الأجنبية؛
- تنويع لغات التدريس، لاسيما باعتماد التناوب اللغوي؛
- تعميم التجديدات المتضمنة في تدبير «تقوية اللغات الأجنبية» agir autrement على المستويات من الأول الى الرابع ابتدائي ؛

- رصف التجديدات المتضمنة في تدبير « تقوية اللغات الأجنبية» agir autrement على المستويين الخامس والسادس ابتدائي مع مستجد تدريس اللغة الفرنسية ابتداء من السنة الأولى ابتدائي ومع تفعيل التناوب اللغوي بالسلك الابتدائي؛
- توسيع المسارات الدولية الإعدادية والمسالك الدولية للبكالوريا المغربية داخل نفس الثانويات وعلى مستوى ثانويات جديدة؛
- توسيع مشروع إحداث نوادي الموارد التعليمية للتقوية اللغوية والتفتح الثقافي للغة الإنجليزية (MATE-CIRCLES)؛
- تنظيم تكوينات لغوية للمدرسين والمفتشين.

4. تجديد تعليم وتعلم العلوم والتكنلوجيا والرياضيات

- مراجعة منهاج العلوم والتكنولوجيا والرياضيات على نحو يأخذ بعين الاعتبار تكامل المعارف وتداخلها وفق منهاج مندمج يضمن سلاسة الانتقال بين الأسلاك وداخل نفس السلك بين المواد ويوسع من استعمالات العمل المِخبري وتكنولوجيا الاتصال والتواصل؛
- الاعتماد التدريجي على مقاربة التقصي في تعليم وتعلم العلوم؛
- إفراد حيز زمني للابتكار والعمل داخل مجموعات حول مشاريع تطويرية؛
- الاستئناس بالمواضيع التي تعتبر قضايا مفتوحة وموضوع جدال لتنمية الفضول العلمي والفكر الناقد.

5. الإدماج الفعلي للثقافة في المدرسة المغربية وتعزيز قيم المواطنة والديمقراطية والمساواة بين الجنسين في المنظومة التربوية

- إنجاز تحليل للمنهاج الدراسي حول حضور الثقافة وبالخصوص في الكتب المدرسية؛
- تحديد مختلف التقاطعات بين الأنشطة الصفية والأنشطة الثقافية والفنية الموازية على مستوى المنهاج؛
- تحديد مختلف التقاطعات بين الأنشطة الصفية والأنشطة الثقافية والفنية الموازية على مستوى مشاريع المؤسسات؛
- إعداد خطة عامة لتعزيز حضور الثقافة والفنون في المنهاج الدراسي؛
- تفعيل مخططات محلية لتعزيز التكامل بين الأنشطة الصفية والأنشطة الثقافة والفنية على مستوى المؤسسات التعليمية؛
- تنزيل الأرضية المواطنة في مختلف مكونات التعليم المدرسي؛
- انجاز دراسة حول قيم المواطنة والديمقراطية والمساواة بين الجنسين في المنهاج الدراسي؛
- إعداد خطة لتعزيز قيم المواطنة والديمقراطية والمساواة بين الجنسين في المنهاج الدراسي؛
- إعداد خطة لتعزيز قيم النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد والرشوة في مختلف مكونات المنهاج الدراسي؛
- الرفع من عدد المؤسسات التعليمية التي تدمج في مشاريعها تدابير وعمليات تتعلق بتعزيز قيم المواطنة والديمقراطية والمساواة بين الجنسين والنزاهة والشفافية ومحاربة الفساد في الحياة المدرسية.

6. تعزيز الإندماج في سوق الشغل

- تطوير وتوسيع المسارات المهنية المحدثة بالثانويات الإعدادية؛
- تطوير وتوسيع المسالك المهنية المحدثة بالثانويات التأهيلية؛
- تطوير مسالك مهنية للتكوين بالتناوب؛
- المساهمة في إعداد المسارات التكميلية في قطاع التكوين المهني (مستوى الثالثة إعدادي + سنة تكوينية، ومستوى الثانية بكالوريا + سنة تكوينية)؛
- العمل على إعداد مسارات في التعليم ما بعد البكالوريا تستوعب حاملي البكالوريا مهنية؛
- توسيع الاستفادة من التكوين المقاولاتي والتربية المالية.

7. الارتقاء بالتعليم التقني

- إعادة هيكلة التعليم التقني بسلك الثانوي التأهيلي وتطوير أعداد الملتحقين به؛
- الارتقاء بدور تدريس التكنولوجيا بالسلك الاعدادي.

8. النهوض بالبحث التربوي

- إحياء بنيات البحث التربوي المأسسة داخل الأكاديميات (المختبرات الجهوية للبحث التربوي)؛
- مأسسة بنيات للبحث التربوي داخل مراكز التكوين (فرق ومختبرات للبحث)؛
- تحديد المواضيع ذات الأولوية الوطنية والجهوية للبحث؛
- تخصيص اعتمادات قارة في ميزانية الأكاديميات لدعم البحث التربوي؛
- تخصيص موعد قار سنويا لتقديم خلاصات البحوث التدخلية والتطويرية جهويا ووطنيا والعمل على نشر النتائج؛
- تتبع وتقييم البحث التربوي.

المشروع 9: تجديد مهن التربية والتكوين والارتقاء بتدبير المسارات المهنية

أ. تقديم المشروع

تستند بلورة مشروع تجديد مهن التربية والتكوين والارتقاء بتدبير المسارات المهنية على مجموعة من المبررات الموضوعية التي تروم في مجملها الارتقاء بأداء التكوين ببلادنا وتجاوز الاختلالات التي رصدتها مجموعة من التقارير الوطنية والدولية، مع ما يقتضيه ذلك من مراجعة وتحيين وتدقيق مجموعة من العمليات والإجراءات والتدابير الكفيلة بالنهوض بمستوى التكوين والتأهيل.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

يهدف هذا المشروع في محوره الأول إلى الرفع من نجاعة التكوين الأساس وتعميمُه على جميع الهيئات وجعلُه مُمَهنِنا من خلال تحديد معايير ولوج التكوين الأساس والرفع من نسب المشاركين من حاملي شهادة الإجازة في التربية وملائمة

مجزوءات التكوين مع الهندسة الجديدة لتكوين أساتذة التعليم الابتدائي والثانوي لضمان تكوين أساس على مدى خمس سنوات المقبلة، والقيام بتدريب ميدانية منظمة ومؤطرة وإحداث منصة التكوين عن بعد تتضمن أهم المساقات الخاصة بالتكوين التأهيلي وإرساء سلك لتكوين المكونين. كما يهدف إلى تعزيز وتوسيع مسلك تكون أطر الإدارة التربوية عبر تنظيم جديد لمسلك تكوين أطر الإدارة التربوية والعمل على التكوين عن بعد تتضمن مساقات خاصة بتكوين أطر الإدارة التربوية، وكذا تجديد المناهج والبرامج والطرائق المعتمدة في تكوين هيئات التفتيش والتخطيط والتوجيه والتدبير وملاءمتها مع متطلبات الارتقاء بأداء المدرسة وضمان انسجامها مع مهامها وأدوارها الجديدة، ومراجعة وتحيين عدة تكوين وهندسة تكوين بمركز تكوين مفتشي التعليم. ويهتم هذا المشروع كذلك على إدماج وتعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والثقافة الرقمية في التكوين الأساس لكل الأطر التربوية عبر وإعداد مجزوءات ومساقات خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والثقافة الرقمية في التكوين الأساس متوفرة على منصة التكوين عن بعد حسب الأسلاك، وتكوين الأساتذة المؤطرون بمؤسسات تكوين الأطر مكونون في هذا المجال.

كما يهدف المشروع في محوره الثاني إلى جعل التنمية المهنية إلزامية ومعززة للترقي المهني لكافة العاملين في مجال التربية والتكوين عبر إرساء الآليات والبنيات الوطنية والجهوية والإقليمية اللازمة لتفعيل الاستراتيجية الوطنية للتكوين المستمر، وبلورة وتنفيذ المخططات الوطنية والجهوية للتكوين المستمر وتجديد الخبرات والكفايات الأكاديمية والمهنية، مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات الفاعلين بخصوص إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم وفي التدبير التربوي؛ استكمال تأطير وتنظيم وإرساء آلية المصاحبة، وإرساء الآليات والبنيات الوطنية والجهوية والإقليمية اللازمة لتفعيل التجديد التربوي في منظومة التربية والتكوين، وتعميم هيكلة البحث العلمي وتفعيله في المجال التربوي بمؤسسات تكوين الأطر التربوية لإعطائه دينامية جديدة.

أما المحور الثالث من هذا المشروع يحث على الرفع من نجاعة التكوين الأساس وتعميمُه على جميع الهيئات وجعلُه مُمَهنِنا عبر توفير بنيات تحتية تستجيب لحاجيات التكوين الأساس ومراكز قادرة على تكوين و تطوير أداء موظفي الأكاديميات بالجهة معزز بنصوص تنظيمية لخلق الدينامية المرغوبة في إطار اللامركزية واللاتمركز، مع إحداث مرصد للخبرات.

المشروع 10: الارتقاء بالحياة المدرسية

أ. تقديم المشروع

لقد أكد القانون الإطار على أهمية إكساب المتعلم المهارات والكفايات اللازمة التي تمكنه من الانفتاح والاندماج في الحياة العامة والتشبع بقيم ومبادئ حقوق الانسان كما هو منصوص عليها في الدستور والاتفاقيات الدولية. وأكد على محورية مشروع المؤسسة كأداة أساسية لأجرأة السياسات التربوية داخل مؤسسات التربية والتكوين تعزيزا لوظائفها ولاسيما المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية والتربية على قيم المواطنة والانفتاح والتواصل والسلوك المدني.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

إذا كان الهدف العام من هذا المشروع يكمن في دعم وتنويع أنشطة الحياة المدرسية من أجل إرساء مدرسة مواطنة دامجة، فإن الأهداف الخاصة تتوخى إرساء استقلالية المؤسسات التعليمية باعتماد مشروع المؤسسة، من خلال تحيين الوثائق المؤطرة للاستراتيجية الوطنية لمشروع المؤسسة اعداد برامج العمل السنوية الجهوية والإقليمي لمشروع المؤسسة وتحيين المذكرة 159 المتعلقة بتنزيل الاستراتيجية الوطنية لمشروع المؤسسة. كما يتطلب هذا الهدف ووضع وتنفيذ خطة للتتبع الميداني له وكذا تعزيز الصلة بينه ومشروع القسم والمشروع الشخصي للتلميذ. وهو ما يستوجب كذلك إعداد لوحة قيادة معلوماتية لتتبع مشروع المؤسسة، وتفعيل جماعات الممارسات المهنية.

كما يهدف هذا المشروع إلى حفز التفتح واليقظة عند التلاميذ وتشجيعهم على إبراز مواهبهم، عبر توسيع قاعدة مؤسسات التفتح وتزويدها بالتجهيزات المناسبة عبر انتقاء المؤسسات التعليمية أو الفضاءات التي يمكن تحويلها إلى مؤسسات للتفتح وتأهيلها بالتجهيزات المناسبة للتأطير في مجال التنشيط الفني والثقافي والعلمي، وصياغة عدة بيداغوجية لهذا الغرض وتعيين أطقم إدارية وتربوية تتوفر على مؤهلات تتلائم وخصوصيات هذه المؤسسات ووضع برامج لتكوين الأطر التربوية الراغبة في الاشتغال في مجالات التنشيط، لتمكين أكبر عدد ممكن من التلميذات والتلاميذ من ولوج الأنشطة الفنية والثقافية والعلمية، وكذا دعم إرساء الأندية التربوية في المجالات الفنية والثقافية والعلمية بالمؤسسات التعليمية من خلال حث الطاقم الإداري والتربوي للمؤسسات التعليمية على خلق الأندية التربوية وتنشيطها وتعبئة جميع الشركاء المؤسساتيين للانخراط في تنمية الأنشطة بالمؤسسات التعليمية وتنظيم مهرجانات إقليمية وجهوية ووطنية لتتويج الأعمال المتميزة للأندية التربوية.

ومن جهة أخرى يتوخى هذا المشروع، النهوض بالتربية على الصحة المدرسية بهدف تمكين المتعلمات والمتعلمين من اكتساب ثقافة صحية ووقائية وتنمية مهاراتهم الحياتية من خلال تنظيم حملات تحسيسية في محاربة أمراض العيون والتربية على النظافة والوقاية من الأمراض المتنقلة وغير المتنقلة ومحاربتها والتربية على التغذية السليمة والتربية على الصحة الإنجابية وصحة الفم والأسنان وتنظيم مباريات جهوية في إطار "برنامج إعداديات وثانويات بدون تدخين". كما يهدف إلى تعزيز حماية المتعلمين والمتعلمات من حوادث السير والكوارث الطبيعية عبر توفير العدة الديداكتيكية وتكوين الأطر الإدارية والتربوية في مجال إعداد مخططات الحماية من المخاطر والكوارث الطبيعية.

غير أن أهم ما يميز هذا المشروع هو عنايته بتعزيز قيم المواطنة والسلوك المدني والتنمية المستدامة عبر تقوية التعبئة حول المدرسة وتعزيز قيم المواطنة وسيتم ذلك من خلال تنظيم لقاءات تكوينية لإرساء دعائم تنمية مدرسة حقوق الانسان وتعبئة الموارد الجهوية وعقد شركات جهوية مع الجهات المختصة كمنتدى المواطنة ووزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان. كما يهدف إلى دعم الآليات والممارسات الهادفة إلى تغيير السلوكيات المشينة من خلال تنظيم دورات تكوينية في مجال الإنصات ومحاربة العنف والسلوكيات المشينة وتنظيم حملات تحسيسية حول محاربة الغش ودعم الأندية التربوية وتتبع تعميم وتفعيل خلايا الإنصات والوساطة. وتحيين وتبسيط دليل استعمال بوابة مرصد من أجل تفعيله وتنظيم ورشات تكوينية من أجل التعبئة. كما سيتم تعزيز قيم التنمية المستدامة عبر تفعيل برامج الشراكة بين الوزارة ومؤسسة محمد السادس لحماية البيئة وتنظيم مباريات وملتقيات حول البيئة والتنمية المستدامة.

المشروع 11: إحداث مسارات "رياضة ودراسة" وتوفير المراكز الرياضية

أ. تقديم المشروع

عملت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي، والبحث العلمي بشراكة مع وزارة الشباب والرياضة، على تنزيل وتفعيل مضامين الاتفاقية الاطار للشراكة، الموقعة أمام أنظار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في 17 شتنبر 2018، والتي تهم إحداث مسارات دراسية مندمجة "رياضة ودراسة" ومسالك بالتكوين المهني وبالتعليم العالي لفائدة الرياضيين.

ويهدف هذا المشروع إلى إحداث مسارات ومسالك «رياضة ودراسة» تمكن الرياضيين المدرسين من تكوين رياضي معرفي وثقافي مندمج ومتوازن ومتكامل يحقق التوفيق بين تطوير مهاراتهم الرياضية، وصقل مواهبهم وتنمية قدراتهم البدنية من جهة، وبين تمكينهم من اكتساب المعارف العلمية واللغوية والثقافية الضرورية من جهة ثانية.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

يرتكز مشروع إحداث مسارات "رياضة ودراسة" على الاتفاقية الإطار للشراكة بين وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي، والبحث العلمي بشراكة مع وزارة الشباب والرياضة، الموقعة أمام أنظار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في 17 شتنبر 2018.

ويهدف إلى تحقيق التميز الرياضي والدراسي للتلاميذ الرياضيين الموهوبين، عن طريق المزاوجة بين التكوين الأكاديمي من خلال متابعتهم لدروسهم في ظروف جيدة، وبين التكوين الرياضي عبر ممارستهم لأنشطة الرياضية على المستوى المطلوب، إلى جانب الارتقاء بالرياضة الإقليمية والجهوية والوطنية عموما. وسيتم إحداث مركزين لمسارات رياضة ودراسة ابتداء من الموسم الدراسي 2020/2019 في أفق تعميم المشروع على جميع الجهات في الثلاث سنوات المقبلة.

وتحقيق هذه المشروع سيتم عبر تحديد تصور عام لمراكز مسارات الرياضة بشراكة مع ووزارة الشباب والرياضة وتحديد القدرة الاستيعابية لهذه المراكز من البنية التربوية والقسم الداخلي، وعقد شراكات مع الجمعيات الرياضية/ العصب الرياضية /الجامعات الرياضية المعنية بالمشروع بحدد من خلالها المهام والمسؤوليات لمختلف الشركاء من النقل المدرسي، الاطعام المدرسي، التطبيب، الدعم المدرسي..... وكذا صياغة مشروع للقانون الداخلي والميثاق الأخلاقي للمؤسسة يضمن السير العادي للدراسة بها.

كما يضمن هذا المشروع تحصين التحصيل الدراسي للتلاميذ الرياضيين عبر تكييف زمن المدرسي لهذ المؤسسات وتعديل الأطر المرجعية لامتحانات الباكالوريا والمراقبة المستمرة لهذه الأقسام وتوفير الدعم التربوي واليات التتبع الدراسي للتلاميذ الرياضيين المسجلين بهذا المسار ومراجعة معامل مادة التربية البدنية وإعداد صيغة للتقويم بأقسام رياضة ودراسة تأخذ بعين الاعتبار حصول التلاميذ على ميداليات في المنافسات الوطنية والافارية والدولية وإدراج المؤسسات المحتضنة ضمن الخريطة التربوية.

ويتم التفكير حاليا في إحداث مراكز رياضية بالإعداديات بهدف تمكين التلاميذ الاستفادة من حصص التربية البدنية والرياضية في مجموعة من المدارس الابتدائية التي لا تتوفر على بنية تحتية رياضية مناسبة و/ أو لا تتوفر على الأطر

المتخصصة التعليم الابتدائي، وذلك تطبيقا لتوصيات مناظرة الصخيرات حول الرياضة بتاريخ 23 أكتوبر 2008 والتأكيد من خلالها على الحاجة إلى إعادة تأهيل الرياضة المدرسية والجامعية بالنظر إلى أهميتها في الكشف عن المواهب وإعدادها، وكذا لمقتضيات القانون الإطار 51.17 وخصوصا المواد 2 ، 4، 20، 28 ، 26 ، 31 ، 33 ، 40.

ويهدف هذا المشروع كذلك إلى تمكين أكبر عدد ممكن من تلاميذ التعليم الابتدائي من ممارسة الأنشطة البدنية والرياضية من خلال ارساء مراكز رياضية تتوفر على ملاعب ومرافق رياضية ومستودعات منشأة أو مرممة ومجهزة وتوفير تأطير تقني وإداري لتدبير هذه المراكز، والرفع من عدد المشاركات في مختلف البطولات الرياضية المدرسية الاقليمية، الجهوية والوطنية، بالنسبة للتلاميذ المستفيدين من خدمات المركز مع تحسين انجازاتهم الرياضية.

المشروع 12: تحسين وتطوير نظام التقويم والدعم المدرسي والامتحانات

أ. تقديم المشروع

تهم عمليات التقييم مختلف مكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ومستوياتها، ويستمد هذا المشروع مرجعيته من توجهات القانون الإطار الهادف إلى إخضاع المنظومة إلى نظام خاص للتتبع والتقييم والمراجعة المنتظمة من أجل التأكد من مدى تحقق الأهداف، والعمل على مواكبة مسار إصلاح المنظومة واقتراح التدابير اللازمة لتطوير أدائها، والرفع من مردوديتها، وتحقيق النتائج المتوخاة منها، ولاسيما من خلال :

- مراجعة النصوص التنظيمية المنظمة لمهام التقييم التي تقوم بها المؤسسات الحالية، قصد إعادة هيكلية هذه المؤسسات وتجميعها، ووضع معايير مرجعية لعملها، وإقرار أساس تعاقدي لبرامج عملها مع السلطات والهيئات والمؤسسات المعنية بعمليات التقييم، مع مراعاة المهام والاختصاصات المسندة للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في مجال التقييم.
- وضع إطار مرجعي للجودة يعتمد كأساس لإعداد دلائل مرجعية لمعايير الجودة حسب كل مكون من مكونات المنظومة ومستوياتها، ووضعها رهن إشارة مؤسسات التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي والفاعلين التربويين وسائر العاملين بها في القطاعين العام والخاص.
- قياس مستوى أداء أجهزة إدارة مؤسسات التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي، ومنظومة التدبير المطبقة في المؤسسات، ومدى نجاعة الأجهزة المذكورة وقدرتها في تحقيق الأهداف والمهام الموكولة إليها.

ويهدف هذا المشروع أيضا إلى مراجعة شاملة لنظام التقييم والامتحانات والإشهاد خلال أجل لا يتعدى ثلاث سنوات. وجعل نظام التقويم والامتحانات يراعي الوظائف الأساسية للتقويمات التشخيصية والتكوينية والإشهادية، ويضمن مصداقية وموثوقية النتائج مع الأجرأة الفعلية للإنصاف وتكافؤ الفرص بين المتعلمين(ات)، ولاسيما من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير نذكر منها:

- تكييف أنظمة التقييم ولا سيما نظام الامتحانات والمراقبة المستمرة مع مختلف أصناف التعلمات، مع مراعاة ظروف وحالات المتعلمين في وضعية إعاقة أو الموجودين بالمراكز والمؤسسات المستقبلة للأحداث الجانحين أو الموجودين في وضعية اعتقال؛

- بلورة أس مشترك لكل طور، يكون بمثابة إطار مرجعي للمعارف والمهارات والكفايات الأساسية، التي ينبغي اكتسابها من طرف المتعلم(ة) عند نهاية كل سنة وكل مستوى وسلك دراسي أو تكويني؛
- تخصيص المناهج والبرامج لحيز يتناسب ومكانة التقييم وأهميته، من حيث التوجهات التربوية والزمن والأنشطة والوظائف؛
- إحداث امتحان خاص لولوج الدراسات العليا، لفائدة من لم يتمكن، لأسباب مختلفة، من الحصول على البكالوريا؛
- تنويع المسارات التعليمية والتكوينية، ضمانا لمرونة وحركية تسمح للمتعلمين والمتعلمات بتغيير المسار، أو تعميقه، أو تكميله كلما رغبوا في ذلك؛ مما يتوقف على مدى مرونة هيكلة الأسلاك التعليمية، وسلاسة الممرات والجسور بينها، وفعالية التوجيه وإعادة التوجيه، مع توحيد معايير ومواصفات التكوين والتقييم، بالارتكاز على أس مشترك للكفايات والمعارف في هذا المجال.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

تتوخى الأهداف الخاصة لمشروع تحسين وتطوير نظام التقويم والدعم المدرسي والامتحانات، بالعمل على تجديد وتطوير أدوات وأساليب وطرق التقييم المعتمدة، بما يجعل نظام التقييم عاكسا، بصورة صادقة، للمؤهلات والكفايات التي يتوفر عليها المتعلم، ويمكن من قياس مكتسباته التعليمية، وذلك من خلال بلورة وإرساء نظام جديد لتقويم التعلمات يستند على إحداث محطات تقويمية للتصديق المرحلي على التعلمات الأساسية في المستويات الانتقالية بالتعليم الابتدائي والإعدادي وربطها بالدعم التربوي الإلزامي. وإنجاز تقييمات كمية وكيفية للمؤهلات والمعارف والكفايات المكتسبة من قبل المتعلمين في مختلف مستويات المنظومة، وقياس مستويات تحصيلهم الدراسي. بالإضافة إلى مأسسة الدعم التربوي بجعله إلزاميا بالمؤسسات التعليمية لمساعدة التلاميذ على تجاوز صعوبات التعلم لديهم في حينه. والحرص على تبسيط ومعيرة آليات التقييم والدعم التربوي، ضمانا لتوفر المتعلمين على حد مقبول للنجاح ومتابعة الدراسة فيما بين المستويات والأسلاك التعليمية. بالإضافة إلى وضع إطار مرجعي للجودة يعتمد كأساس لإعداد دلائل مرجعية لمعايير الجودة حسب كل مكون من مكونات المنظومة ومستوياتها، ووضعها رهن إشارة مؤسسات التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي والفاعلين التربويين وسائر العاملين بها في القطاعين العام والخاص.

ومن جهة أخرى يهدف هذا المشروع إلى إعادة الاعتبار والمصداقية للامتحانات الإشهادية، وخاصة البكالوريا، والرفع من جودتها، من خلال إعطاء الأولوية في السنوات الإشهادية للامتحانات الموحدة، جهويا ووطنيا، تحقيقا لمبدأ الاستحقاق وتكافؤ الفرص، وإعادة النظر في كيفية اعتماد نتائج المراقبة المستمرة فيها. والعمل على التعميم التدريجي لاعتماد الأطر المرجعية للتقويم لتشمل مكون المراقبة المستمرة بجميع المستويات الإشهادية، ثم بجميع الوحدات والمواد الدراسية بالمستويات الانتقالية لجميع الأسلاك، في مجالات التعلمات الأساسية والمواد المميزة، مع العمل على وضع ضوابط للرفع من مصداقية نتائج المراقبة المستمرة كمكون للإشهاد في البكالوريا. ومباشرة التطوير التدريجي لدلائل مرجعية للأنشطة التقييمية حسب المستويات والأسلاك. واستجابة لمتطلبات النجاعة والترشيد، يتعين مراجعة الهيكلة البيداغوجية لبكالوريا التعليم العام واعتماد هيكلة بيداغوجية للبكالوريا المهنية تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الفعلية لسوق الشغل.

وتتم مواكبة هذه التدابير والإجراءات بإحداث إطار وطني مرجعي للإشهاد والتصديق تحت إشراف هيئة وطنية مستقلة تمثل فيها مختلف قطاعات التعليم والتكوين والمنظمات المهنية وذلك بنص تنظيمي، ويتضمن هذا الإطار على الخصوص قواعد ومعايير تصنيف وترتيب الشهادات وفق شبكة مرجعية، ومعادلة الشواهد والديبلومات الوطنية والتصديق على الخبرة والتجربة وعلى المكتسبات المعرفية والحرفية والمهنية للأفراد، وتطويرها وتعميقها وترصيدها، ومن ثم إدماجها داخل الاقتصاد المهيكل. من شأن هذا الإطار أن يضمن الشفافية والوضوح والمقارنة بين الشهادات على أساس دليل وطني للإشهاد، وأن يمكن من تحسين أدوات تقييم التحصيل الدراسي والتكويني، وأن يضفي عليها المزيد من المصداقية والنجاعة، وأن يتيح حركية سلسة لحملة الشهادات والدبلومات، وطنيا وعلى الصعيد الدولي. ويتعين أيضا مراجعة المساطر ذات الصلة بالإشهاد، وبمتابعة الدراسة، وذلك في استحضار لشروط تيسير سبل التعلم مدى الحياة. بالإضافة إلى تطوير "برنامج تقويم المستلزمات الدراسية" لتحسين التعلمات والرفع من نجاعة التدريس، مع ما يقتضيه ذلك من تأطير وتكثيف استثمار نتائج الدراسات التقويمية في وضع الخطط التطويرية، وتطوير نظام تقويم أداء المؤسسات التعليمية.

في أفق السنة الدراسية 2022-2021 يتم التركيز على الأولويات التالية:

- بلورة قرار جديد منظم لتقويم التعلمات بالابتدائي والإعدادي؛
- إعداد روائز موحدة على الصعيد الوطني للتصديق على التعلمات؛
- تقليص الفروق بين نتائج المراقبة المستمرة والامتحانات الموحدة حسب المواد؛
- إصدار النصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة لتكييف الاختبارات والتقويمات لفائدة المتعلمين في وضعية إعاقة؛
- تعميم برنامج تقويم المستلزمات الدراسية على مستويات التعليم الابتدائي والإعدادي؛
- توسيع تجريب البرنامج الوطني للدعم التربوي PNSS ليشمل المستويات النهائية لسلكي الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي.

المشروع 13: إرساء نظام ناجع للتوجيه المبكر والنشيط المدرسي والمهني والجامعي

أ. تقديم المشروع

يهدف هذا المشروع إلى إقرار مبدأ التوجيه المبكر، والاهتمام منذ بداية التعليم المدرسي بتنويع الاهتمامات، والاكتشاف المبكر للميولات المهنية للمتعلمين، والإعداد لولوج الحياة الاجتماعية والمهنية، و توظيف المعلومات المستقاة من نظام تتبع التمدرس والتكوين والاندماج بهدف التوجيه وتصحيح مسار المتعلمين، وتطوير آليات الإعلام المتعلق بالدراسات والتكوينات وسوق الشغل لمختلف الفئات المعنية، أخذا بعين الاعتبار مختلف مستلزمات توسيع وتطوير وتنويع العرض التربوي والتكويني بالتكوين المهني والتعليم العالي والتعليم المدرسي والتعليم العتيق والتربية غير النظامية، وإرساء الجسور والممرات بين هذه المكونات، وتفعيل مبدأ التعلم مدى الحياة. والعمل على مراجعة مهام وأدوار مختلف الفاعلين وتعزيز انخراط الفاعلين الخارجيين (فاعلين اقتصاديين ومؤسسات الإنتاج والمقاولات، وجمعيات المجتمع المدني، والأسرة،

والإعلام...) في مجال التوجيه المدرسي والمهني والجامعي عبر آليات التواصل والشراكة والتعاقد، مع تفعيل دور الإعلام في التعبئة المستمرة حول المجال.

يهدف هذا المشروع إلى مراجعة شاملة لنظام التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي، من أجل مصاحبة المتعلم ومساعدته على تحديد اختياراته في مساره التعليمي، وتوفير الدعم البيداغوجي المستدام له، خلال أجل لا يتعدى ست سنوات، وذلك من خلال اتخاذ التدابير التالية:

- التوجيه والإرشاد المبكران نحو الميادين التي يمكن فيها للمتعلمين إحراز التقدم المدرسي والمهني والجامعي الملائم لميولاتهم وقدراتهم؛
- تجديد الآليات المعتمدة في التوجيه التربوي، من خلال اعتماد الروائز مع الأخذ بعين الاعتبار معدلات التحصيل الدراسي، وميول واختيارات المتعلم ومشروعه الشخصي؛
- تعزيز البنيات والوحدات المكلفة بالتوجيه والإرشاد والإعلام وتقويتها، ووضع موارد بشرية متخصصة رهن إشارتها؛
- اعتماد آلية للتنسيق الوثيق بين قطاعات التربية والتعليم والتكوين المهني في مجال التوجيه والإرشاد، من أجل حسن توجيه المتعلم وإرشاده؛
- وضع دلائل مرجعية تحدد المبادئ الأساسية والمعايير الواجب مراعاتها في عملية التوجيه والإرشاد والإعلام حسب مكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ومستوياتها، والعمل على تحيين مضامينها في ضوء المستجدات التي تعرفها مختلف أنظمة التكوين.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

يرمي مشروع إرساء نظام ناجع للتوجيه المبكر والنشيط المدرسي والمهني والجامعي إلى مراجعة نظام التوجيه المدرسي والمهني والجامعي، لمواكبة ومساعدة المتعلمين منذ نهاية التعليم الابتدائي في بناء مشاريعهم الشخصية وتحديد اختياراتهم الدراسية والمهنية، بناء على ميولاتهم وقدراتهم. ويهدف إلى الارتقاء بخدمات وممارسات التوجيه المدرسي والمهني وتجويدها، وتطوير نظام الجسور والممرات ومسالك التوجيه المدرسي والمهني والجامعي، مع تعزيز الموارد المخصصة للتوجيه المدرسي والمهني والجامعي كما وكيفا.

فعلى مستوى خدمات وممارسات التوجيه المدرسي والمهني والجامعي، يتعين مأسسة العمل بالمشروع الشخصي للمتعلم منذ نهاية التعليم الابتدائي، مع ما يتبع ذلك من توفير عدة تربوية داعمة للمشروع الشخصي للمتعلم، ومأسسة الوظيفة التوجيهية للمؤسسات التعليمية، وتوفير وثائق تأطيرية لإدماج بُعد التوجيه المدرسي والمهني في ممارسات وآليات اشتغال المؤسسات التعليمية، وكذا توفير أطر مرجعية لخدمات التوجيه المدرسي والمهني وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي والتربوي، وذلك بالعمل على :

- مأسسة المشروع الشخصي للمتعلم بالمؤسسات التعليمية، وذلك بإرسائه كمحور لتدخلات مختلف الفاعلين بمؤسسات التربية والتعليم والتكوين، وذلك من خلال نصوص تنظيمية مؤطرة، ووثائق تربوية

داعمة، وبشكل متدرج عبر أسلاك التربية والتعليم والتكوين من الاستئناس إلى التدقيق، مرورا بالبناء والتوطيد، قبل الاندماج في الحياة العملية.

- إدماج بُعد التوجيه المدرسي والمهني والجامعي ضمن ممارسات مؤسسات التربية والتعليم والتكوين وآليات اشتغالها، ومنها بالأساس مشروع المؤسسة، وبرامج عملها، وأنديتها التربوية. وتوفير بيئة مدرسية وتربوية مواكبة للمشاريع الشخصية للمتعلمين؛
- تأطير وتجويد العمل التخصصي في مجال التوجيه المدرسي والمهني والجامعي، من خلال وضع أطر مرجعية لمختلف الخدمات التخصصية، وأدوات عمل ملائمة؛

وهذه التدابير والإجراءات لا بد من مصاحبتها بإجراءات أخرى تهم تطوير نظام معلوماتي مندمج لتوفير خدمات التوجيه المدرسي والمهني وتدبير وتنظيم تدخلات الفاعلين المعنيين، ومأسسة نظام الجسور والممرات بين مكونات منظومة التربية والتكوين وكذا تطوير مساطر التوجيه المدرسي والمهني :

- توسيع وتنويع الممرات داخل كل مكون من مكونات التربية والتكوين، من تعليم مدرسي، وتكوين مهني، وتعليم عال، ووضع جسور بينها، بما فيها التعليم العتيق، ضمانا للحق في التعليم والتكوين والتوجيه مدى الحياة؛
- وضع خريطة واضحة للممرات والجسور المفتوحة والمسارات المتوفرة، وتحيينها بشكل منتظم، والتواصل حولها بما يتيح للمتعلمين توطيد وتدقيق مشاريعهم الشخصية؛
- تطوير مساطر التوجيه المدرسي والمهني والجامعي وجعلها أكثر مرونة لضمان استفادة المتعلمين من نظام الممرات والجسور، وتمكينهم من اختيار المسارات الأكثر ملاءمة لميولاتهم وقدراتهم، بما يدعم مشاريعهم الشخصية؛
- تخصيصُ حيز أكبر للبُعد التربوي في هذه المساطر، من خلال فسح مجالٍ أوسع لتفاعل الفاعلين المعنيين مع اختيارات المتعلمين بهدف مساعدتهم على تدقيقها، وذلك قبل إخضاعها للإجراءات الإدارية الخاصة بالبت فيها؛
- وضع وتفعيل نظام معلوماتي مندمج لتدبير مساطر التوجيه المدرسي والمهني والجامعي.

وبالنسبة لتوفير الأطر التربوية والإدارية الكافية والبنيات والتجهيزات اللازمة والملائمة الخاصة بالتوجيه المدرسي والمهني والجامعي يتم:

- توفير الموارد البشرية والمادية المخصصة للتوجيه المدرسي والمهني والجامعي كما وكيفا، من خلال التعميم التدريجي للفضاءات الخاصة بالمجال بالمؤسسات الثانوية، والرفع من عدد المستشارين في التوجيه التربوي؛
- تعزيز قدرات الفاعلين التربويين في مجال التوجيه المدرسي والمهني والجامعي، سواء بمراجعة التكوين الأساس بمركز التوجيه والتخطيط التربوي، أو بإدراج وحدات خاصة بهذا المجال في التكوين الأساس

لمختلف الفاعلين التربويين والإداريين المعنيين، ودعم قدرات جميع الممارسين منهم عبر مخططات للتكوين المستمر.

في أفق السنة الدراسية 2020-2021 يتم العمل على:

- ارساء خدمة المواكبة التربوية للمشروع الشخصي للمتعلم وفق الإطار التنظيمي المرجعي بأزيد من 2800 مؤسسة ثانوية؛
- استفادة أزيد من 26 ألف من الفاعلين التربويين من دعم القدرات في مجال التوجيه المدرسي والمهني والجامعي؛
- توفير فضاء مؤهل للتوجيه المدرسي والمهني والجامعي بأزيد من 1600 مؤسسة ثانوية؛
- تأطير ما يقارب 46 ألف قسم للتعليم الثانوي بخدمات الأساتذة الرؤساء للمواكبة التربوية للمشاريع الشخصية للمتعلمين؛
- الرفع من عدد المستشارين في التوجيه التربوي للعمل بالقطاعات المدرسية للتوجيه؛
- مراجعة التكوين الأساس لأطر التوجيه التربوي؛
- إدماج مكون التوجيه المدرسي والمهني والجامعي في التكوين الأساس لمختلف الفاعلين التربويين.

المشروع 14: تطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم

أ. تقديم المشروع

يهدف مشروع تطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم إلى تأمين المساواة والتعلم مدى الحياة والانخراط الفاعل في اقتصاد ومجتمع المعرفة انسجاما مع أهداف الرؤية الاستراتيجية والقانون الإطار. وذلك وفق مقاربة منهجية تروم تحيين الرؤية المغربية الخاصة بإدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وذلك بتقديم تصور شمولي لكيفية إدماجها في المناهج الدراسية وكذا استكمال إنتاج الدلائل البيداغوجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ولتحقيق الهدف العام من هذا المشروع تم تحديد أهداف خاصة تهم الإدماج الناجع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المقاربة المنهاجية منذ الشروع في وضع تصور المناهج والبرامج والمواد، وكذا تنمية وتطوير كفايات التلاميذ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتعلم، وهو ما يفرض المساهمة في إعداد برامج ومناهج تدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإعداد موارد رقمية مكيفة وفق المنهاج الجديد تغطي جميع المواد والأسلاك الدراسية، من خلال مختبرات الابتكار والإنتاج، بالإضافة إلى تكوين أطر تربوية ومختصين في مجال الابتكار وإنتاج الموارد الرقمية حضوريا وعن بعد؛ دون إغفال العمل على استكمال تجهيز المؤسسات التعليمية ببنيات مناسبة مع الصيانة والربط بالإنترنيت.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

1. إدماج ناجع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المقاربة المنهاجية منذ الشروع في تصور المناهج والبرامج والمواد

تحرص الوزارة من خلال هذا المشروع، على إعداد برامج ومناهج تدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتعلم وذلك بدأ بتقديم تصور شمولي لكيفية إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج الدراسية وكذا استكمال إنتاج الدلائل البيداغوجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أن المشروع يسعى إلى إحداث موارد رقمية مكيفة وفق المنهاج الجديد وتغطي جميع المواد والأسلاك الدراسية باعتماد التدابير التالية:

- توفير تطبيقات تربوية رقمية للمواد الدراسية المنقحة وفق المنهاج الجديد للمستويين الأول والثاني ابتدائي؛
- تسكين الموارد الرقمية المقتناة والحرة المصادق عليها على البوابة الوطنية لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم taalimtice.ma ووضعها رهن إشارة الأطر التربوية لتوظيفها في الممارسات البيداغوجية (5000 مورد رقمي على البوابة الوطنية)؛
- وضع رهن إشارة المتعلمين الموارد الرقمية الخاصة بالدعم المدرسي والتقوية عبر البوابة telmidtice.ma بعد التصديق عليها من قبل الجهات المختصة (1000 مورد رقمي خاص بالدعم المدرسي والتقوية)؛
- تشجيع إنتاج مشاريع تربوية رقمية (ممارسات بيداغوجية) من طرف الأطر التربوية من خلال تنظيم مباراة INNOVATICE (1000 مشروع تربوي رقمي)؛
- التصديق على الموارد الرقمية المنتجة من طرف الأطر التربوية ومنح علامة الجودة VAREN؛
- تطوير أو اقتناء منظومة لإدارة التعلم LMS وربطها بمنظومة مسار للتدبير المدرسي.

ومن أجل تطوير الأداء المهني للأطر التربوية عبر التكوينات الحضورية والتكوينات عن بعد، عملت الوزارة من خلال برنامج جيني على ضمان مواكبة هاته الأطر من خلال تعزيز مهاراتهم المهنية وتوفير تكوينات إشهادية في المعلوميات وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك عبر التدابير التالية :

- تعزيز مهارات الفاعلين التربويين وتوفير تكوينات عبر منصة التكوين عن بعد: "ComPracTICE" و" MOOC GENIE"؛
- مواكبة الأطر التربوية من خلال تعزيز مهاراتهم المهنية وتوفير تكوينات إشهادية في المعلوميات وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات MOS و MCE؛
- توفير 36 وحدة IMAGINE ACADEMY على صعيد الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ابتداء من 2020؛
- توظيف الحساب الإلكتروني taalim.ma من طرف الأطر التربوية؛
- تطوير المهارات الأساسية للمدرسين والمفتشين المتدربين بالمراكز في مجال إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم؛
- ضمان توفير التأطير البيداغوجي ومصاحبة التعلمات من أجل إرساء استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم من خلال التكوينات الحضورية؛
- تنظيم تكوينات حضورية حول إنتاج وإدماج موارد رقمية في المركز المغربي الكوري للتكوين؛
- توفير إجازة في علوم التربية تدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم.

أما الجانب المتعلق باستكمال تجهيز المؤسسات التعليمية، فالبرنامج يرمو استكمال تجهيز مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي بقاعات متعددة الوسائط SMM وبحقائب متعددة الوسائط VMM ، وربط 7000 مدرسة فرعية

بشبكة الإنترنيت وتجهيزها بحقائب متعددة الوسائط (VMM). كما يسعى إلى ربط المؤسسات التعليمية بشبكة الإنترنت (جيني 1، جيني 2، جيني 3) مع خدمة التصفية و تفعيل برنامج للصيانة من أجل الوقاية والإصلاح بشكل فعال (يخصص تقنيون من المديريات الإقليمية للإشراف على صيانة الحواسيب بالمؤسسات التعليمية) وتحديث تجهيزات جيني 1 و جيني 2 بالمؤسسات التعليمية وتجهيز12 مؤسسة ابتدائية و24 مؤسسة ثانوية إعدادية و تأهيلية في إطار مشروع تجريبي بحاسوب و مسلاط في كل قاعة.

وبغية تنمية الكفايات القرائية الرقمية لدا التلاميذ عمدت الوزارة إلى تتبع استعمالات اللوحات اللمسية في الممارسات وتشجيع التعلم الذاتي والاستقلالية وأيضا من خلال المشاركة في أسبوع البرمجة في المدارس العمومية والخصوصية الخاصة بمبادرة Africa Code Week.

و بهدف ضمان حكامة رقمية جيدة ستعتمد الوزارة على الوسائل التالية:

- إحداث هيئة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى الهيكل التنظيمي للوزارة لضمان استمرار تنفيذ استراتيجية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛
- إرساء هياكل لتنسيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التعليم (المراكز الجهوية للتكنولوجيات التربوية (CRTE) والمراكز الإقليمية للتكنولوجيات التربوية (CPTE) والتي تمتلك قوة الإشعاع باعتبارها كيانا مهيكلا ومفعلا على أرض الواقع؛
- تعيين أستاذ مرشد على مستوى كل مؤسسة تعليمية؛
- إحداث مختبرات للابتكار وإنتاج الموارد الرقمية على المستوي الجهوي؛
- تقييم خارجي للممارسات المرتبطة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التعليم وتقاسمها داخل الوسط التربوي من خلال بوابة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التعليم؛
- إصدار تقارير دورية وسنوية بشأن استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التعليم، من طرف المرصد الوطني لتطوير استعمالات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التعليم (ONUTICE)؛
- تمكين مدرسي وتلامذة الأوساط القروية من نظام فعال ومندمج للمحتويات الرقمية على قدم المساواة مع مدرسي وتلامذة باقي الأوساط المجالية.

في أفق 2030 يتم العمل على تحقيق النتائج الأساسية التالية:

النتائج	2019- 2021	2022- 2024	2025- 2027	2028- 2030
مناهج تدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتعلم	60%	100%	100%	100%
موارد رقمية مكيفة وفق المنهاج الجديد وتغطي جميع المواد والأسلاك الدراسية	40%	100%	100%	100%

أطر تربوية ذات أداء مهني متطور من خلال توفير تكوينات حضورية وعن بعد	40%	60%	80%	100%
مؤسسات تعليمية مجهزة ببنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتعلم مع الصيانة والربط بالإنترنيت	100%	100%	100%	100%
ضمان حكامة رقمية جيدة	80%	100%	100%	100%

2. تنمية وتطوير كفايات التلاميذ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتعلم من خلال نشر الثقافة الرقمية وتعميم تدريس المعلوميات

تحرص الوزارة على إعداد وتكوين تلاميذ يتوفرون على الكفايات القرائية الرقمية في مجال استخدام الوسائط المتعددة وشبكة الإنترنت وذلك عبر الوسائل التالية:

- تحسيس التلاميذ حول الاستعمال الآمن للإنترنت بواسطة تنظيم قافلة تحسيسية حول الاستعمال الآمن للإنترنت لفائدة 6000 تلميذ على مستوى جميع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين تنطلق يوم الاحتفال باليوم العالمي للسلامة على الانترنت من كل سنة (11 فبراير)؛
- تكوين 600 مستفيد من مشروع إدماج الألعاب في تدريس الرياضيات في المستوى الابتدائي والإعدادي عبر منصة التكوين عن بعد؛
- إشهاد متعلمي الثانوي التأهيلي (جذع مشترك) في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التعليم (56227 تلميذ مستفيد من الإشهاد)؛

كما يسعى هذا المشروع إلى تشجيع التعلم الذاتي والاستقلالية من خلال :

- تشجيع الأطر التربوية على إنتاج التطبيقات الجوالة الموجهة للتلاميذ باستعمال 2000 نشاط تربوي حول التطبيقات الجوالة في إطار استفادة الأطر التربوية والأساتذة من لوحات لمسية قصد تمكينهم من الإستعمال الناجع للتطبيقات الجوالة في العالم القروي؛
- تشجيع التلاميذ على البرمجة والربوتيك (2 000 000 تلميذ مستفيد من أنشطة البرمجة) عبر مشاركة التلاميذ في أنشطة البرمجة في مبادرة أسبوع البرمجة بإفريقيا؛
- استفادة التلاميذ من ورشات البرمجة في إطار شراكة مع Orange؛
- تأطير تلامذة السلك الإبتدائي (الخامس والسادس ابتدائي مع اساتذة استفادوا من تكوينات السكراتش)؛
- استفادة التلاميذ من أنشطة الربوتيك Devoxx4kids؛

- إحداث مراكز جهوية للتميز والإشهاد في مجال البرمجة والروبوتيك لفائدة اساتذة المعلوميات ومتعلمي تلامذة الجدع المشترك (12 مركز جهوي)؛
- تطوير المهارات اللينة (Soft Skills) لدى التلاميذ المستفيدين من ورشات مخصصة لتنمية هذه المهارات باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (110 000 تلميذ مستفيد)؛
- تشجيع التلاميذ على إنتاج جريدة مدرسية رقمية عبر تنظيم مباراة وطنية media_scol كل سنة حول انتقاء أجود جريدة مدرسية رقمية منذ 2018 (1200 تلميذ مشارك).

أما فيما يخص تحيين وتعميم مادة المعلوميات بالمؤسسات التعليمية فقد تم اعتماد الوسائل التالية:

- نشر الثقافة الرقمية؛
- تطوير الكفايات الأساسية للتلاميذ في مجال استخدام الوسائط المتعددة وشبكة الإنترنت؛
- تحيين منهاج مادة المعلوميات مع اعتماد التدريس بالمجزوءات (مجزوءات قابلة للتحديث والتنقيح دوريا نظرا لطبيعة المادة السريعة التطور) ؛
- تعميم تدريس مادة المعلوميات على مستويات التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي؛
- إدراج مادة البرمجة في المستوى الابتدائي؛
- تقوية شبكة الأساتذة والمفتشين في مجال المعلوميات لضمان هذا التعميم؛
- إحداث مسلك البكالوريا الرقمية أو بكالوريا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- إحداث سلك التبريز في المعلوميات؛
- تنظيم أولمبياد سنوي خاص بالمعلوميات.

في أفق 2030 يتم العمل على تحقيق النتائج الأساسية التالية:

النتائج	2019- 2021	2022- 2024	2025- 2027	2028- 2030
تلاميذ يتوفرون على الكفايات القرائية الرقمية في مجال استخدام الوسائط المتعددة وشبكة الإنترنت	40%	60%	80%	100%
تشجيع التعلم الذاتي والاستقلالية	40%	60%	80%	100%
تحيين وتعميم مادة المعلوميات	60%	100%	100%	100%

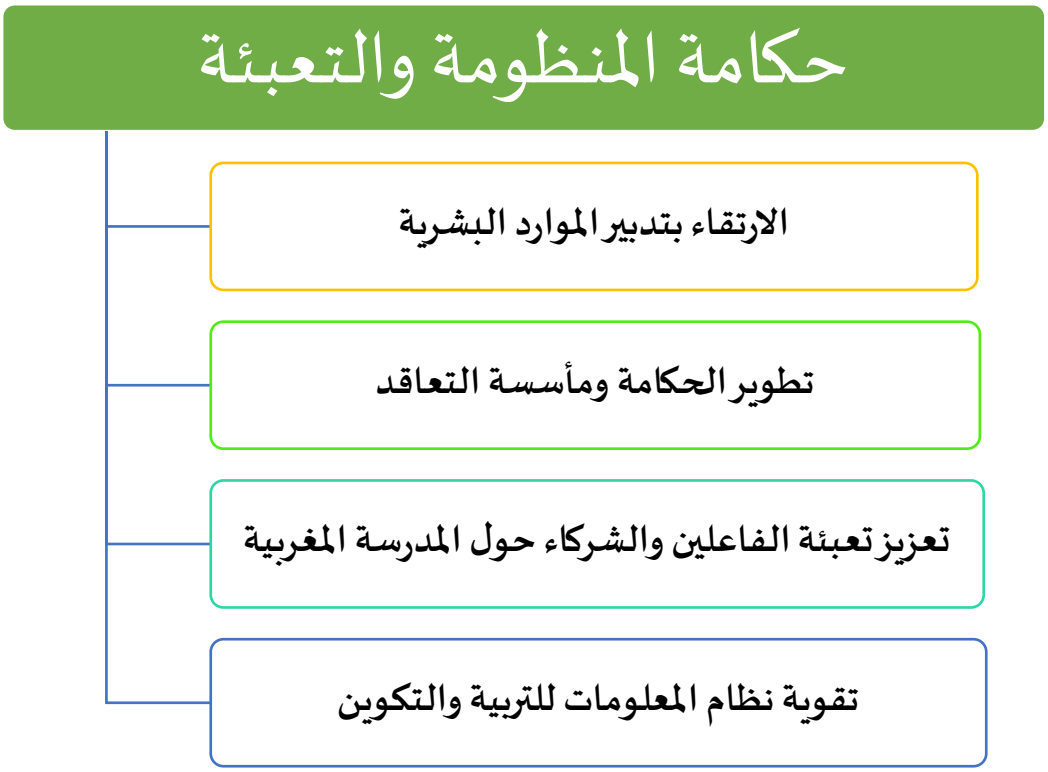
حكامة المنظومة والتعبئة
الارتقاء بتدبير الموارد البشرية
تطوير الحكامة ومأسسة التعاقد
تعزيز تعبئة الفاعلين والشركاء حول المدرسة المغربية
تقوية نظام المعلومات للتربية والتكوين

المجال الثالث: حكامة المنظومة والتعبئة

1. التعريف بالمجال

فرض مفهوم الحكامة نفسه خلال تسعينيات القرن الماضي في المواضيع المرتبطة بالسياسات العمومية، وخاصة ما يتصل منها بالتدبير وبالقواعد التنظيمية وبالإجراءات ذات الصلة باتخاذ القرار، وقد ساهم ذلك في تحسين تدبير الأنظمة التربوية.

وتعتبر الحكامة، حسب نص الميثاق الوطني للتربية والتكوين، "رافعة أساسية للتغيير الذي سيمكن نظام التربية والتكوين من التزود بأدوات القيادة، وبآليات التدبير".

في هذا الإطار، وبشكل أعم وأرحب، أفرد دستور 2011 بابا كاملا للمبادئ العامة للحكامة الجيدة، معتبرا "أن تنظيم المرافق العمومية يتم على أساس المساواة... في الولوج إليها، والإنصاف في تغطية التراب الوطني، والاستمرارية في أداء الخدمات...". وتخضع لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية، كما تخضع للمراقبة والتقييم.

أما الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، فقد اعتبرت الحكامة من بين الإشكاليات العرضانية التي تواجهها المدرسة منذ عقود، سواء في بعدها المتعلق بنجاعة التدبير، أو في أبعادها الأخرى ذات الصلة بالمشاركة، والشفافية، وربط المسؤولية بالتقييم والمحاسبة.

وبالنظر للرهانات المعقودة على المدرسة في تنمية وتأهيل الإمكان البشري، فإن الرؤية الاستراتيجية تعتبرها معنية أكثر بالانخراط في التحولات المجتمعية، واستدماج مستلزمات الحكامة الجيدة، بغاية تحقيق النجاعة والفعالية في مختلف إنجازاتها، بما في ذلك النجاح في تحقيق أهداف الإصلاحات الحالية والمرتقبة للمدرسة.

في هذا الأفق، دعت الرؤية الاستراتيجية للإصلاح إلى إسناد مسؤولية تدبير منظومة التربية والتكوين لبنيات التدبير على المستوى الترابي، عبر تفويض الصلاحيات والمهام في ظل الاستقلالية والتعاقد والمحاسبة، وذلك في إطار تحديد واضح للسلط والأدوار والمهام وكيفية توزيعها على مختلف مستويات المنظومة التربوية، واستكمال تفعيل اللامركزية واللاتمركز.

من جهته، خصص القانون – الإطار رقم 51.17 الباب السابع لمبادئ وقواعد حكامة المنظومة التربوية، والتي تشكل الإطار المرجعي الأساس والتوجهات الاستراتيجية لسياسة قطاع التربية الوطنية في مجال الحكامة، والتي تدعو إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمواصلة تفعيل سياسة اللامركزية واللاتمركز في تدبير المنظومة على المستوى الترابي، وإعمال مبدإ التفريع من أجل تمكين بنيات التدبير الجهوية والمحلية للمنظومة من ممارسة المهام والاختصاصات الموكولة إليها.

وانطلاقا من هذه الموجهات المرجعية، أضحى من اللازم وضع الحكامة الجيدة في صلب انشغالات إدارة التربية الوطنية بمختلف مكوناتها ومستوياتها، والعمل على تحصين وتعزيز المكتسبات المحققة في هذا المجال، واستشراف أفق تحسين حكامة المنظومة.

2. الوضعية الراهنة

يعتبر قطاع التربية الوطنية من القطاعات السباقة على المستوى الوطني في نهج اللامركزية واللاتمركز، وقد ساهم إحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في تعزيز الجهود المبذولة من لدن الدولة لإصلاح المنظومة التعليمية ببلادنا، حيث ساعدت الأكاديميات، بصفتها مؤسسات عمومية، في تحسين سرعة اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الخدمات المقدمة للمواطنات والمواطنين في مجال التربية والتعليم والتكوين على المستوى الجهوي والإقليمي والمحلي، حيث تم نقل جل الاختصاصات التي كانت موكولة للإدارة المركزية، إلى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وأصبح لهذه الأخيرة صلاحيات اتخاذ القرار دون الرجوع إلى المركز.

وتماشيا مع التقسيم الجهوي الجديد للمملكة، تمت مباشرة ورش مواءمة الخريطة الجهوية للأكاديميات مع التقسيم الجهوي الجديد، حيث عملت الوزارة على تقليص عدد الأكاديميات من 16 إلى 12، وإصدار النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتدبير المرحلة. وموازاة مع ذلك، تم اعتماد هيكلة جديدة على المستويين الجهوي والإقليمي، لمواكبة الأدوار والمهام الجديدة التي أضحت تضطلع بها الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

والجدير بالإشارة أن تبني الوزارة لمفهوم تسريع وتيرة الإصلاح وإعطائه النفس الجديد، قد برز بوضوح مع مرحلة البرنامج الاستعجالي (2012 – 2009)، ثم بعدها جاءت محطة المخطط الاستراتيجي (2013 – 2016)، حيث تم إنجاز مجموعة من العمليات التي مكنت من إحداث وإرساء نظام مندمج للقيادة، يربط بين المستويات الترابية التي يتكون منها قطاع التربية الوطنية؛ وينطلق من المؤسسة التعليمية ليصل إلى الإدارة المركزية، مرورا بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية؛ ليمكن من استعمال عقلاني للمعطيات التي يتم جمعها على الصعيد المحلي.

ومما لاشك فيه، أن مجموعة من العوامل والإكراهات التي اعترضت مسار إصلاح المنظومة التربوية في مجال الحكامة، قد بدأت تتراجع لفائدة مؤشرات جديدة تؤكد، في ظل الإصلاحات الجارية مع الرؤية الاستراتيجية (2015 – 2030) والقانون – الإطار رقم 51.17 ، قابلية المنظومة للإصلاح واعتبارها موضوع رهان كبير وحاسم. وأضحى من المسلم به أن مداخل ومفاتيح تحسين تدبيرها تجد بلورتها الفعلية في ترسيخ الطابع المحلي والجهوي؛ وفي الدفع، أكثر من أي وقت مضى، باللامركزية إلى أبعد مدى في إطار الجهوية المتقدمة واللاتمركز الموسع.

في هذا السياق، وخلال السنوات الأخيرة عرف مجال تدبير الموارد البشرية تحولا ملموسا سواء فيما يتعلق بمعالجة وتصفية العديد من الملفات الإدارية العالقة، أو فيما يتعلق بتوسيع صلاحيات الأكاديميات، من خلال تفويض الاختصاصات، أو فيما يخص المقاربة الجديدة والمتمثلة في الإعداد المبكر للدخول المدرسي، إذ أصبح الإعداد للسنة

الدراسية المقبلة يتم خلال الفترة ما بين شتنبر ودجنبر من السنة الجارية؛ وذلك انسجاما مع ما تستلزمه هذه المقاربة من توفير شروط حكامة إدارية ناجعة في مجال تدبير الموارد البشرية، والتي تهدف أساسا إلى ضمان تمدرس قار ومستمر لجميع التلميذات والتلاميذ، والإعداد القبلي للبنيات التربوية بالمؤسسات التعليمية.

كما انخرطت الوزارة في عدة مشاريع تخص مجال الإعلاميات واستعمال تكنولوجيات الإعلام والتواصل والتي تشكل إحدى الدعامات الأساسية للمنظومة التربوية، ورافدا أساسيا في استنباط المعطيات والبيانات الضرورية في التسيير الإداري والتربوي المندمج.

ومن أجل تعزيز هذه المكتسبات وتطويرها بشكل متواصل ومستدام للاستجابة للمتطلبات والحاجيات الآنية والمستقبلية للمستعملين والفاعلين التربويين على صعيد المصالح المركزية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية والمؤسسات التعليمية، تم وضع مخطط جديد ينخرط، بإيمان قوي، في إنجاح تنزيل مضامين الرؤية الاستراتيجية للإصلاح عبر مقتضيات القانون – الإطار والتي تمت ترجمتها إلى حقيبة مشاريع تشكل المخطط الاستراتيجي لقطاع التربية الوطنية (2017-2021) .

ولقياس الفاعلية الداخلية للمنظومة في مجال الحكامة، يعد الاحتفاظ بالتلاميذ إلى نهاية الأسلاك التعليمية وبمدى تدفقهم عبر المستويات التعليمية بدون تكرار أو انقطاع عن الدراسة من بين المؤشرات الدالة. وفي هذا الإطار، وبالنظر لخصوصية كل سلك تعليمي، يتضح أن هذه الفعالية قد تحققت بشكل جزئي بالنسبة للتعليم الابتدائي، رغم بعض التعثرات المتجلية في ارتفاع نسب التكرار. و تبقى دون طموحات القطاع بالنسبة لسلكي التعليم الثانوي.

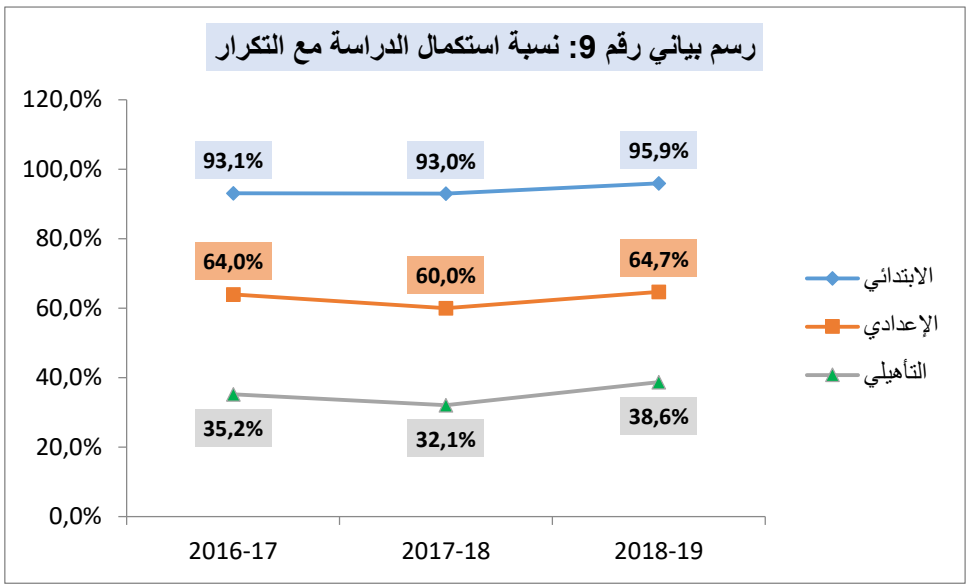

كما عرفت نسب التكرار بسلكي التعليم الابتدائي والتأهيلي تراجعا ملموسا خلال السنوات الثلاث الأخيرة، إذ سجلت انخفاضا قدر ب 2.7% بالنسبة للتعليم التأهيلي و2.8% بالتعليم الابتدائي. في حين لازالت هذه النسب بسلك التعليم الإعدادي لم ترق إلى المستوى المطلوب نتيجة بعض الإكراهات والتي يتم العمل على تجاوزها.

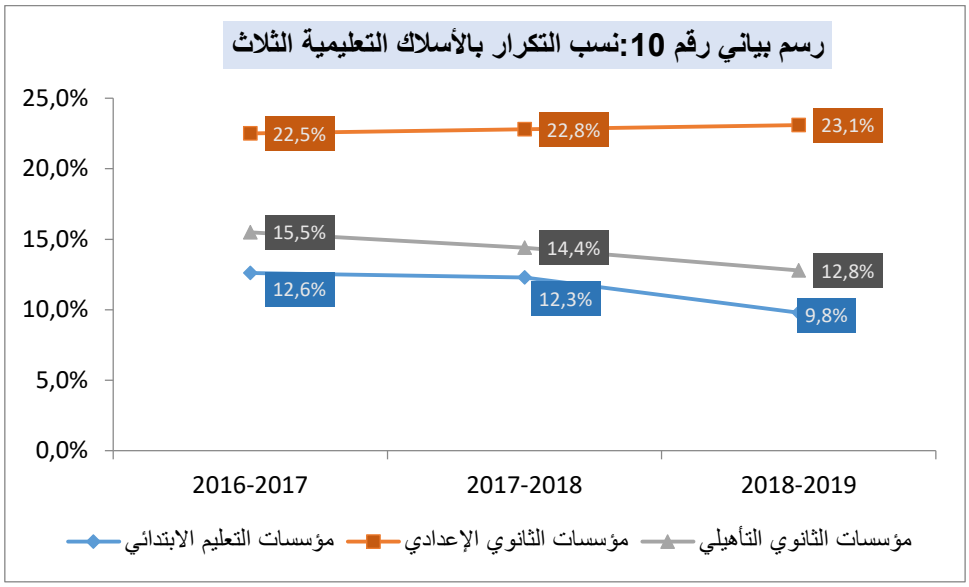

في حين عرفت نسب استكمال الدراسة من دون تكرار تحسنا مستمرا بالتعليم الابتدائي، بحيث وصلت هذه النسب خلال الموسم الدراسي 2019-2018 إلى ما يقارب 58.9%، في حين لم تتجاوز نسبة استكمال الدراسة بالتعليم الثانوي الإعدادي 25.6% و 10.6% بالنسبة للتعليم الثانوي التأهيلي.

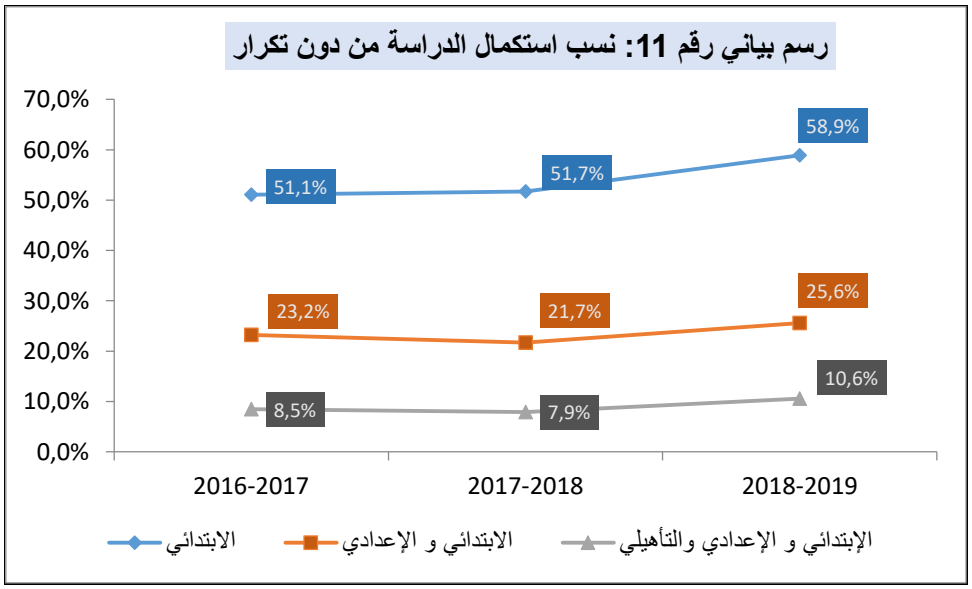

أما فيما يهم التأطير البيداغوجي، تختلف نسبه من مستوى تعليمي إلى آخر إذ يمثل% 27 بالنسبة للتعليم الابتدائي و 26% بالتعليم الإعدادي في حين لا يتعدى 17% بالمستوى التأهيلي. فكلما كانت هذه النسب منخفضة كلما كان مستوى

التأطير البيداغوجي جيدا وبالتالي تزداد القدرة الاستيعابية والتحصيل لدى المتعلمين. كما تجدر الإشارة أن هذه النسب عرفت بدورها انخفاضا بينا خلال السنوات الثلاث الأخيرة، نتيجة توفير الموارد الضرورية من حجرات دراسية وأطر تربوية مع حسن توزيعها واستعمالها وتدبيرها.

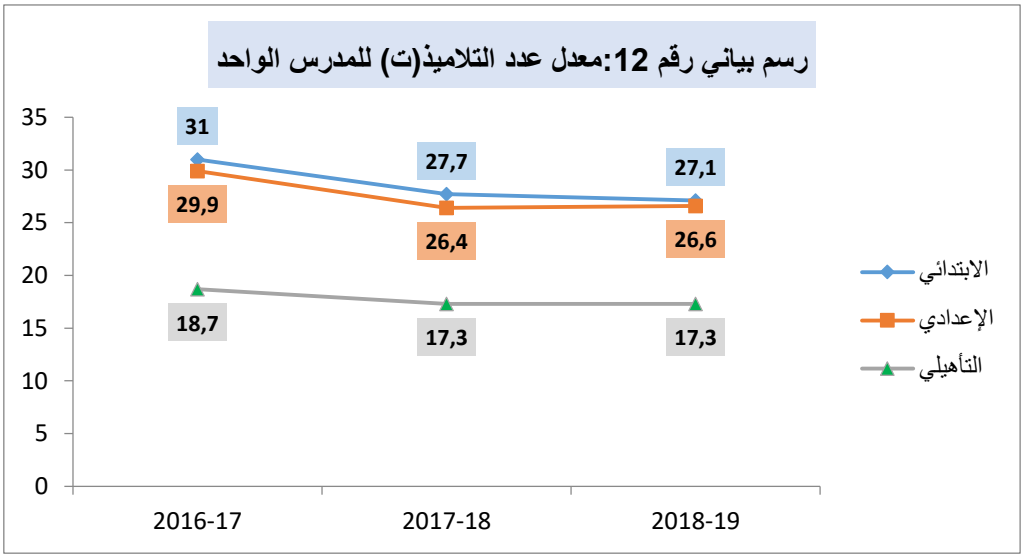

3. الأهداف العامة

من المؤكد أن بلوغ أهداف الإصلاح الحالي، يتطلب اعتماد مقاربة فعالة ومندمجة لقيادة وتدبير التغيير، كما يستدعي تضافر جهود الجميع، وفق منظور يكرس البعد التشاركي في التدبير، ويرسخ مسؤوليات كل طرف في تنزيل الإصلاح.

من هذا المنطلق، فإن المشاريع المندمجة المنضوية في مجال حكامة المنظومة التربوية، تروم تحقيق الأهداف العامة التالية:

- تعزيز الحكامة الجيدة في تدبير الموارد البشرية؛
- الارتقاء بحكامة منظومة التربية والتكوين واعتماد التعاقد كأساس لإنجاح الإصلاح؛
- تحسين الحكامة المالية وتطوير وتنويع مصادر التمويل؛
- تحقيق تعبئة مجتمعية مستدامة؛
- إرساء نظام معلوماتي مؤسساتي لقيادة المنظومة التربوية وتقييمها وضمان جودتها.

4. توصيف مشاريع المجال

تهدف المشاريع المتضمنة بهذا المجال إلى تعزيز حكامة المنظومة التربوية من خلال مواصلة تفعيل سياسة اللامركزية واللاتمركز، عبر تنزيل القانون – الإطار. وتعد هذه المشاريع ذات بعد أفقي، وتتكامل فيما بينها من حيث الأهداف والنتائج المنتظر تحقيقها.

هذا، ولأجل تسليط الضوء على هذه المشاريع، نستحضر- فيما يلي- أهم موجهات كل مشروع على حدة، وكذا أبرز الأهداف والنتائج المنتظرة منه.

المشروع 15: الارتقاء بتدبير الموارد البشرية

أ. تقديم المشروع

يستند هذا المشروع على موجهات تستهدف تعزيز الحكامة الجيدة في تدبير الموارد البشرية، من خلال نظام أساسي جديد، يقوم على مبادئ العدل والإنصاف وتكافؤ الفرص والارتقاء بتدبير المسارات المهنية لجميع مكونات المنظومة التربوية من هيئات وأطر تربوية وإدارية وتقنية، ووضع منظومة لتقييم الأداء المهني وربطها بالارتقاء بالمسار المهني والوظيفي؛ إلى جانب استكمال إرساء اللامركزية الفعلية في مجال تدبير الموارد البشرية؛ وتجويد وترشيد تدبير العنصر البشري، وتحفيزه؛ وكذا تعزيز استقلالية الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في تدبير مواردها البشرية؛ وإرساء نظام معلوماتي ناجع لتدبير هذه الموارد؛ ومواكبتها بالتأطير والتأهيل من خلال وضع برامج سنوية لتقوية قدراتها التدبيرية، وجعلها تتوفر على الأطر المؤهلة من أجل تنزيل مشاريع إصلاح المنظومة التربوية جهويا وإقليميا ومحليا.

ولعل من أبرز موجهات هذا المشروع كذلك، الدعوة إلى تخليق الممارسة المهنية داخل منظومة التربية والتكوين، وترسيخ ثقافة الواجب المهني، وتكريس الضبط والانضباط، وذلك على قاعدة المردودية والاستحقاق.

ومن بين موجهاته الأساسية أيضا، اعتبار الشروط النظامية والتكوين الأساس والمعايير والمؤهلات، التي سيتم تحديدها في "دلائل مرجعية"، مداخل أساسية ولازمة لولوج مهن التدريس والتكوين والتأطير والتدبير والتفتيش.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

يهدف هذا المشروع إلى الارتقاء بتدبير الموارد البشرية وتجديد مهن التربية والتكوين لتصبح أكثر نجاعة، وذلك عبر:

- تحديد مهام وكفايات الأطر التربوية والإدارية والتقنية المنتمية لمختلف الفئات المهنية العاملة في مجالات التربية والتعليم والتكوين في الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات، تعتمد لإسناد المسؤوليات التربوية والإدارية، وتقييم الأداء، والترقي المهني، والعمل بعد ذلك على إعادة تنظيم مهن التربية والتكوين وملاءمة الأنظمة الأساسية الخاصة لمختلف الفئات المهنية وفق المبادئ والقواعد والمعايير المنصوص عليها في هذه الدلائل المرجعية؛
- توحيد المسارات المهنية وتوسيع نظام الدرجات وحفز الفاعلين التربويين طيلة حياتهم المهنية، مع وضع نظام خاص لتحفيز وتشجيع الأطر التربوية والإدارية على ممارسة مهامها بالأوساط القروية والمناطق ذات الخصاص (تعويضات مادية، السكن، خدمة النقل وباقي الخدمات الاجتماعية، تجهيز البنيات المدرسية...)؛
- إنجاز تقييم منتظم للأداء المهني والمردودية وربطه بمنظومة الترقي، اعتمادا على الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات، ويمكن من التوظيف الأمثل للموارد البشرية، والعمل على استثمار نتائجه عند إسناد المهام، بالإضافة إلى تثمين التكوين المستمر بجعله ضمن عناصر تقييم الأداء والترقي المهني؛

- إعداد واعتماد شبكات تقييم الأداء المهني مع ربطه بمنظومة الترقي استنادا إلى مؤشرات موحدة ووظيفية لقياس الأداء والمردودية ونجاعة النتائج والالتزام بالواجب المهني حسب الهيئات ووفق الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات؛
- إرساء ميثاق أخلاقي لمهن التربية والتعليم والتكوين وتفعيل مضامينه، يقوم على أساس مبدأ التلازم بين الحقوق والواجبات ويؤدي إلى تخليق الممارسة المهنية داخل المنظومة التربوية، مع ربط الإخلال به بمسطرة التأديب وآليات الترقي المهني؛
- اعتماد الكفاءة والاستحقاق في تولي المسؤوليات التربوية والتنسيقية والتدبيرية والتأطيرية في أفق تحقيق المناصفة؛
- اعتماد تدبير جهوي للموارد البشرية في انسجام مع النهج اللامتمركز لمنظومة التربية والتكوين، ومع توجهات الجهوية المتقدمة، من خلال:
  - ✓ أجرأة الميثاق الوطني للاتمركز الإداري وتنمية الكفايات المهنية واستكمال الخبرة لمدبري الموارد البشرية بالأكاديميات الجهوية والمديريات الإقليمية والمؤسسات التعليمية لتستجيب لمتطلبات حجم الإختصاصات المفوضة، بالإضافة إلى تفعيل شبكة مدبري الموارد البشرية والارتقاء بأدوارها وبأدائها الميداني؛
  - ✓ استكمال تفويض الاختصاصات للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، مع إرساء آليات للتعاقد حول النتائج بين الإدارة المركزية والأكاديميات الجهوية، من جهة، وبين هذه الأخيرة والمديريات الإقليمية، من جهة ثانية، لمواكبة عملية تفويض أو نقل الاختصاصات التي مازالت تدبر على المستوى المركزي، وذلك عن طريق تفعيل آليات التأطير والمعيرة والتقييم؛
  - ✓ توفر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين على مواردها البشرية واستقلالية تدبيرها من خلال وضع نظام أساسي خاص بموظفي الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين و العمل به، مع الحرص على مواكبة الأكاديميات بالتأطير اللازم لتنزيل أمثل لمقتضياته؛ والعمل على توفير الموارد البشرية اللازمة
- تجويد تدبير الموارد البشرية بقطاع التربية الوطنية؛ وضمان توزيعها بما يحقق العدالة المجالية، مع إرساء نظام للتدبير التوقعي للموارد البشرية يمكن من عقلنة تحديد الحاجيات بتنسيق مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وإرساء آليات لتتبع تشغيل الموارد البشرية عبر تتبع استعمال الزمن المدرسي واستكمال ساعات العمل النظامية وإسناد الفائض من المدرسين جداول حصص كاملة حسب الأسلاك، بالإضافة إلى اعتماد التطبيق المعلوماتي لتدبير الفائض والخصاص من الموارد البشرية، وتكوين وتأهيل الفائض من أطر التدريس من أجل إسنادهم مهام التدريس في المواد القريبة من تخصصهم، مع تفكيك أهم الإكراهات التي تفرز الفائض التدبيري؛
- العمل على سد الخصاص الحاصل في مؤسسات التربية والتعليم العمومي، ووضع الموارد البشرية المتخصصة رهن إشارة البنيات والوحدات المكلفة بالتوجيه والإرشاد والإعلام، وذلك داخل أجل ست (6) سنوات؛
- تجويد المنظومة الحالية للحركات الانتقالية وإعادة الانتشار من خلال تدقيق وتكييف المذكرة الإطار للحركات لتستجيب للحاجيات الوظيفية للمنظومة من الموارد البشرية، والعمل على إعداد مخطط لإعادة انتشار الموارد البشرية على مختلف مستويات المنظومة التربوية؛

- إرساء نظام معلوماتي ناجع ومندمج لتدبير الموارد البشرية من خلال استكمال مساطر التدبير غير المدرجة في النظام المعلوماتي الحالي واعتماده في تحمل جميع القرارات التدبيرية الخاصة بالوضعيات الإدارية للموظفين، بالإضافة إلى تحسينه وتعميم استعماله على مستوى المؤسسات التعليمية.

المشروع 16 : تطوير الحكامة ومأسسة التعاقد

أ. تقديم المشروع

يتأسس هذا المشروع على مجموعة من الموجهات الرامية إلى التقيد بالتوجهات الاستراتيجية الكبرى لسياسة الدولة في مجال التربية والتعليم والتكوين، ولاسيما التدابير الرامية إلى مواصلة تفعيل سياسة اللامركزية واللاتمركز في تدبير المنظومة على المستوى المجالي، وذلك من خلال تعزيز الاستقلالية الفعلية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ونقل الصلاحيات اللازمة لتسيير مرافق المنظومة على المستوى الترابي، وتحويل الوسائل اللازمة، مع وضع آلية لتحقيق التعاضد في الموارد والممتلكات والتجهيزات الضرورية، فضلا عن تعبئة الموارد المتاحة لإنجاز برنامج وطني لصيانة وتأهيل مؤسسات التربية والتعليم والتكوين القائمة والتجهيزات المتواجدة في أجل لا يتعدى ثلاث (3) سنوات، وخاصة بالوسط القروي والمناطق شبه الحضرية، من أجل مواكبة الطلب المتزايد على التمدرس.

كما يعتمد هذا المشروع على موجهات محورية تدعو إلى ترسيخ مبادئ الديمقراطية والمسؤولية والتفويض والشفافية والمحاسبة والترشيد والتنسيق وتبسيط المساطر والمراقبة الداخلية، وإرساء استقلالية مؤسسات التربية والتعليم والتكوين، باعتماد مشروع المؤسسة كأساس لتنميتها المستمرة وتدبيرها الناجع، وتعزيز وتقوية حكامتها؛ وتوفير الوسائل اللازمة لتمويل المنظومة وتنويع مصادرها، وإحداث صندوق خاص لتنويع مصادر التمويل، وتحسين جودتها، لضمان مجانية التعليم.

علاوة على ما سبق، من موجهات المشروع كذلك وضع إطار تعاقدي استراتيجي شامل، يحدد مساهمة القطاع الخاص في تطوير منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والرفع من مردوديتها، وتمويلها، وتحسين جودتها، وتنويع العرض التربوي والتعليمي والتكويني، مع مراعاة مبادئ التوازن المجالي على الصعيد الترابي، وأولوية المناطق ذات الخصاص في البنيات المدرسية، وكذا إرساء آليات المواكبة والتأطير والتقييم والتتبع بهدف تطوير حكامة المنظومة التربوية.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

انطلاقا من هذه الموجهات، يرمي المشروع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لإصلاح منظومة التربية والتكوين باعتبارها أولوية وطنية ملحة، ومسؤولية مشتركة بين الدولة والأسرة وهيئات المجتمع المدني، والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، من خلال مجموعة من التدابير التشريعية والتنظيمية والإدارية والمالية، والتي تتمحور حول مواصلة تفعيل سياسة اللامركزية واللاتمركز في تدبير منظومة التربية والتكوين؛ وإرساء تعاقد مجتمعي باعتباره أساس إنجاح الإصلاح؛ وتوفير المستلزمات القانونية الضرورية لتنزيل الإصلاح، من خلال تنفيذ المخطط التشريعي والتنظيمي الذي صادقت عليه اللجنة الوطنية لتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي خلال الاجتماع المنعقد

بتاريخ 25 دجنبر 2019، تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة. وهو المخطط الذي يتوخى مراجعة وتعديل النصوص القائمة لجعلها متوافقة مع متطلبات الإصلاح، وإعداد النصوص الضرورية لتنزيل أحكام القانون- الإطار رقم 51.17، وكذا تكريس الحكامة الجيدة للمنظومة التربوية، وضمان ريادة وقدرات تدبيرية ناجعة في مختلف مستويات المنظومة، وتوطيد نظام للحكامة الترابية للمنظومة في أفق الجهوية المتقدمة.

إلى جانب ما سلف ذكره، يرمي المشروع إلى تطوير حكامة منظومة التربية والتكوين، من خلال تعزيز الإدارة التربوية والارتقاء بقدراتها، وتكريس مساطر وآليات التدبير، وتعميم العمل بمقاربة مشروع المؤسسة، وكذا تعزيز العمل الميداني، وتدبير القرب، والرفع من نجاعة وفعالية التدخلات المحلية، بهدف جعلها رافعة أساسية لتحسين مؤشرات التمدرس بالمؤسسات التعليمية، وتحسين جودة أدائها، وخلق دينامية فعلية محفزة على التطوير المنتظم لمردوديتها.

ومن بين أبرز أهداف المشروع أيضا، تحسين الحكامة المالية وتطوير وتنويع مصادر التمويل، في غضون ثلاث (3) سنوات، مع التركيز على:

- تحيين إطار التدبير الميزانياتي والمحاسبي على جميع مستويات المنظومة، من خلال تقوية آليات التخطيط والتحكم في البرمجة المتعددة السنوات وتكريس مقاربة التنفيذ الميزانياتي المبنية على نجاعة الأداء؛
- تحسين وتقوية منظومة المراقبة الداخلية ومهننة مجال الافتحاص؛
- تنويع واستدامة مصادر تمويل المنظومة وترشيد الإنفاق التربوي، بما يواكب متطلبات تطبيق الإصلاح.

وعلى هذا الأساس يتم العمل في أفق سنة 2030 على تحقيق النتائج التالية:

- تنفيذ المخطط التشريعي والتنظيمي لتنزيل القانون-الإطار والتي برمجت على مدى ثلاث سنوات انسجاما مع احكام المادة 57 من القانون- الإطار؛
- تحيين وتعديل النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل وفق أحكام القانون الإطار ؛
- تفعيل سياسة اللامركزية واللاتمركز في تدبير المنظومة على المستوى الترابي ؛
- تعزيز الاستقلالية الفعلية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في إطار تعاقدي؛
- إعادة النظر في اختصاصات و هياكل البنيات التدبيرية على المستوى الجهوي والإقليمي؛
- نقل الصلاحيات اللازمة لتسيير مرافق المنظومة، لتمكن بنيات التدبير الجهوية والمحلية على المستوى الترابي من ممارسة هذه الصلاحيات بكيفية فعالة، مع مراعاة التصميم المديري للاتمركز الإداري للقطاع، الذي تمت المصادقة عليه خلال شهر شتنبر 2019 من طرف لجنة اللاتمركز الإداري؛
- إرساء تنظيم هيكلي جديد للإدارة المركزية وفق اختصاصات جديدة؛
- إرساء تركيبة جديدة للمجالس الإدارية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين باختصاصات ومهام واضحة ومدققة؛
- تعزيز استقلالية المؤسسات التعليمية باعتماد مشروع المؤسسة كأساس لتنميتها المستمرة وتدبيرها الناجع؛

- تقنين وتقوية أدوار ومسؤوليات مجالس المؤسسة التعليمية وإعادة النظر في تركيبتها ؛
- مراجعة مقتضيات النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتنظيم الهياكل وكيفيات سيرها وأنظمة المراقبة والتقييم الخاضعة لها؛
- الإرساء الفعلي للتعاقد بين مختلف مستويات المنظومة؛
- تشجيع الشراكات الجهوية والمحلية بين الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الأخرى ؛
- تحيين آليات الإطار التدبير الميزانياتي والمحاسبي على جميع مستويات المنظومة التربوية؛
- إرساء آليات التخطيط والتحكم في البرمجة المتعددة السنوات؛
- تكريس مقاربة التنفيذ الميزانياتي، وإعداد مشاريع وتقارير نجاعة الأداء على مستوى المصالح المركزية والاكاديميات والمديريات الإقليمية؛
- تطوير برامج للتعاون والشراكة في إطار التعاون الدولي في مجال التمويل والرفع من جودة منظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي.

المشروع 17: تعزيز تعبئة الفاعلين والشركاء حول المدرسة المغربية

أ. تقديم المشروع

أعلنت الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2030/2015 في الرافعة الثانية والعشرون: "تعبئة مجتمعية مستدامة" من الفصل الرابع: "من أجل ريادة ناجعة وتدبير جديد للتغيير"، أن المدى الزمني 2015-2030 هو مدى زمني للتعبئة الوطنية من أجل تجديد المدرسة المغربية وتحسين جودتها ومردوديتها، ومن ثم جعلها تحظى بعناية قصوى كأسبقية وطنية من قِبل الدولة والجماعات الترابية، ومؤسسات التربية والتكوين والبحث، والمنظمات النقابية، والقطاع الخاص، والأسر والمجتمع المدني، والمثقفين والفعاليات الفنية والإعلام.

كما نص القانون-الإطار رقم 17-51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، في الفقرة الخامسة من ديباجته على أن "التعبئة المجتمعية الشاملة والمتواصلة لتطبيق إصلاح المنظومة وتتبع تنفيذه وتقييمه المنتظم، تعد، في تكاملها، ضمانات إضافية لإنجاحه وتحقيق أهدافه " ؛

وإيمانا منها بأن التعبئة المجتمعية الشاملة والمتواصلة لتطبيق إصلاح المنظومة التربوية، هي ضمانات إضافية لإنجاحه وتحقيق أهدافه، خصصت الوزارة مشروعا متكاملا لهذا المجال، واعتبار كذلك تحقيق أهداف إصلاح منظومة التربية والتكوين في هذا المجال، مسؤولية مشتركة بين الدولة والفاعلين في مجالات الثقافة والإعلام والاتصال.

من هذا المنطلق، فإن المشروع يروم تحقيق تعبئة مجتمعية مستدامة داخل المجتمع حول المدرسة المغربية كهدف عام، والعمل على تصريفه من خلال مجموعة من الأهداف الخاصة.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

بناء على الموجهات المذكورة والهدف العام لهذا المشروع، يتوخى المشروع تحقيق أهداف خاصة وبلوغ نتائج ملموسة من خلال تقوية آليات التعبئة المجتمعية لمختلف الفاعلين والشركاء، وتثمين دور جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ، وتكريس مقومات الشراكة التربوية.

كما يهدف هذا المشروع إلى إرساء تعاقد معنوي مع الفاعلين التربويين من أجل تجديد الثقة وإعطاء نفس جديد لأدوارهم وانخراطهم، وتعبئة الأسر والفاعلين الاقتصاديين حول المدرسة المغربية، والرفع من وتيرة جهود مناصرة المدرسة المغربية من قبل النسيج الإعلامي الوطني بمختلف مكوناته، وتعميق النقاش العمومي حول المدرسة المغربية.

لقد نصت الرؤية الاستراتيجية للإصلاح في هذا السياق، على أن التعبئة لا يمكن أن تبقى مجرد خطاب عام، وإنما يتعين أن تصبح نسقا منظما ببعد التقائي يرسخ مسؤولية الفاعلين المباشرين في المدرسة، ومحيطها وشركائها، ويؤمن تملكهم لأهداف الإصلاح وانخراطهم في تطبيقه وتتبعه...

من أجل ذلك، حددت لهذا المشروع مجموعة من الأهداف والنتائج الواجب تحقيقها، وكذا مجموعة من التدابير التي سيتم من خلالها تحقيق الأهداف المسطرة والنتائج المنتظرة من هذا المشروع مركزيا وجهويا وإقليميا. على أن يتكفل كل مستوى من المستويات الإدارية والتدبيرية للمنظومة بتنفيذ ما يقع ضمن اختصاصه ومجاله الترابي تفعيلا لسياسة القرب، وتعزيزا لنهج اللاتمركز واللامركزية والاستقلالية المؤسساتية.

والجدير بالذكر، أن التعبئة المجتمعية هي "مستدامة" في المكان والزمان، حيث ستواكب جميع المشاريع الإصلاحية إلى نهاية المدى الزمني للرؤية الاستراتيجية والمحدد في أفق سنة 2030، وسيتم تجديد مشروعها وتحيين تدابيره تبعا للمستجدات التي قد يعرفها الإصلاح ومشاريعه خلال مساره التنفيذي إلى حدود هذا المدى الزمني.

وفي هذا الإطار، فإنه سيتم العمل على تفعيل التدابير التالية :

- الشروع في تنزيل الاستراتيجية الوطنية والمخطط التواصلي العام (بعد ما تمت المصادقة عليهما في دجنبر 2019) لمواكبة تنزيل مشاريع الرؤية الاستراتيجية؛
- إعداد مخططات تواصلية مركزيا وجهويا وإقليميا ومحليا لتنزيل الاستراتيجية؛
- تفعيل هذه المخططات وتقييمها دوريا، مع الحرص على ملاءمتها تبعا لمستجدات المنظومة التربوية؛
- تنظيم حملة إعلامية وتواصلية لتعبئة كافة فعاليات المجتمع من أجل النهوض بالمنظومة التربوية؛
- تأطير عمل البنيات الإدارية المسؤولة عن التواصل مركزيا وجهويا وإقليميا؛
- نسج علاقات تواصلية ومتواصلة مع مختلف وسائل الإعلام للتنسيق وتحقيق دعم موصول للمدرسة المغربية؛
- إطلاق دراسة حول تقييم الأثر التربوي والمادي والمالي لمبادرات الشراكة والتعاون على منظومة التربية والتكوين؛

- إبرام اتفاقيات شراكة وبرامج للتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف تتماشى مع أهداف المشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية 2030/2015؛
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة أطر ورؤساء مصالح الشؤون القانونية والشراكة بالأكاديميات الجهوية والمديريات الإقليمية والمؤسسات التعليمية التابعة لها.

المشروع 18: تقوية نظام المعلومات للتربية والتكوين

أ. تقديم المشروع

يستند هذا المشروع على موجهات رئيسية وواضحة المعالم، ترمي بالأساس إلى وضع نظام وطني مندمج للمعلومات، عبر استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تدبير وتقويم مختلف مكونات منظومة التربية والتكوين والسهر على تأمينه وتطويره وتحيينه بكيفية دائمة ومستمرة.

ب. الأهداف الخاصة والنتائج المنتظرة

في هذا الصدد، يروم المشروع إلى ترصيد مكتسبات نظام المعلومات الحالي وتعزيزه وتطويره ليصبح نظاما معلوماتيا مؤسساتيا ومندمجا يمكن من قيادة المنظومة التربوية، وتقييمها، وضمان جودتها، وتطوير الخدمات الإليكترونية الموجهة للمواطنين خاصة منهم التلاميذ وأوليائهم، وذلك من خلال الأهداف والنتائج التالية:

- إرساء نظام معلومات للتربية يمكن من تتبع المتمدرسين طيلة مسارهم التعليمي، وذلك عبر تعزيز وتطوير منظومة مسار للتدبير المدرسي لتضم مكونات ووظائف جديدة مفتوحة للتلاميذ وأوليائهم ولكل الفاعلين التربويين. ومن أهم المكونات الجديدة التي ستتضمنها منظومة مسار في نسختها الثالثة نذكر:

✓ منصة رقمية للتعلم مفتوحة للتلاميذ والأساتذة والتي تتضمن، علاوة على الخدمات الرقمية الأساسية كالبريد الإليكتروني والفضاء التشاركي، مكون خاص بالموارد الرقمية وتقييم المكتسبات والتوجيه المدرسي والأنشطة المدرسية الصفية والغير الصفية والخدمات المدرسية الأساسية؛

✓ خدمات "مسار- موبايل" مفتوحة للأساتذة للاطلاع على الوضعية الإدارية والمالية ولتيسير مسك نقط المراقبة المستمرة ومسك الغياب وتدبير دفتر النصوص الإليكتروني.... الخ؛

✓ خدمات "مسار- موبايل" مفتوحة لأولياء التلاميذ؛

✓ فضاءات خاصة بأطر التفتيش والتوجيه؛

✓ فضاءات خاصة بباقي الفاعلين التربويين.

كما ستتضمن صيانة المكونات الحالية الخاصة بتدبير الدخول المدرسي والتقييم وتدبير دفتر الزمن المدرسي والدعم الاجتماعي والدعم المدرسي وكذا تدبير التعليم الأولي والتربية الغير النظامية والتعليم الخصوصي، بالإضافة إلى عمليات التطوير الخاصة بتدبير الامتحانات الاشهادية والمباريات وكذا مواصلة عمليات تطوير ودمج منظومة التفتيش. وفي هذا الإطار سيتم كذلك تطوير المنظومات المعلوماتية لتتبع المتمدرسين (ما بعد الباكالوريا) عبر تجديد ودمج منظومة تدبير الأقسام التحضيرية وكذا منظومة شهادات التقني العالي.

- تعزيز وتطوير المنظومات المعلوماتية لتدبير الموارد والحكامة واستكمال خصائصها الوظيفية وذلك من خلال مباشرة الصفقة الخاصة بتطوير منظومة "تيسير" لتدبير الموارد البشرية وجعلها منسجمة مع منظومة مسار، وتطوير المنظومات الخاصة بالحركات الانتقالية وإرساء المنظومة المندمجة لتدبير التكوين الأساس والمستمر، وتطوير منظومة التوظيف. بالإضافة تطوير منظومة الميزانية والممتلكات ومنظومة تدبير الشؤون القانونية والمنازعات؛

- تعزيز وتطوير وإدماج منظومة التخطيط والإحصاء من خلال إحداث منظومة جديدة للتخطيط المدرسي متعدد السنوات وتطوير وإدماج المنظومات الخاصة بالتخطيط التربوي والإحصاء وكذا تطوير منظومة اتخاذ القرار عبر تطوير المراجع الوطنية (الخاصة بالتصنيفات والتلاميذ والمؤسسات التعليمية والموارد البشرية) و تعزيز وتطوير منظومة "رائد" لقيادة المشاريع و تعزيز وتطوير منظومة تدبير مشروع المؤسسة؛

- الاستثمار في التجهيز المعلوماتي وإرساء أليات فعالة لتأمين المنظومات المعلوماتية عبر الارتقاء بتدبير المركز الوطني للبيانات وتجديد التجهيز المكتباتي وتدبير الحضيرة المعلوماتية وتطوير الشبكات المعلوماتية وتوفير البريد الإليكتروني لكل الفئات من التلاميذ والتربويين والإداريين وكذا التجهيزات الخاصة بعقد الاجتماعات عن بعد؛

- تعزيز الأمن المعلوماتي وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي من خلال إعداد وإرساء ميثاق للحماية المعلوماتية والتحسيس والتكوين حول الأمن المعلوماتي وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والإنجاز الدوري للتدقيق الأمني وكذا اقتناء برانم لحماية البريد الإليكتروني والانظمة المعلوماتية؛

- تطوير الإدارة الإليكترونية ويتضمن تطوير خدمات إليكترونية لكل الفئات المعنية والمساهمة في تبسيط المساطر الإدارية مع نزع الطابع المادي للمساطر الادارية وتطوير تطبيقات على الهاتف المحمول. كما يتضمن هذا التطوير عمليات تحيين وتجديد المواقع الإلكترونية للوزارة والأكاديميات والمديريات الإقليمية والمؤسسات التعليمية والمؤسسات التكوين. كذا تحيين وتجديد الفضاءات الإخبارية والتواصلية مع كل الفئات المعنية بالتربية والتكوين من تلاميذ وأولياء التلاميذ ومهنيين وشركاء وعموم، مع المساهمة في تطوير منظومة تتبع الشكايات عبر تطوير منظومة "إنصات" وكذا تدبير المكاتب الخلفية Backoffice والدعم التقني Hotlineعبر منظومة "مساندة" وتطوير البوابة الإليكترونية للتواصل الداخلي؛

- وضع آليات لضمان الحصول على المعلومات الموثوقة والعمل على نشرها، من خلال عمليات تطوير البوابة الإليكترونية للتربية التي تساهم في نشر المعطيات والمؤشرات الإحصائية وكذلك من خلال تطوير السجل الدراسي للمتعلمين عبر التبادل الإلكتروني للمعلومات وقطاعي التكوين المهني والتعليم العالي ودعم وتطوير منظومة الإحصاء الوطنية (منظومة تصفح الإحصاء في صيغتها الجديدة)؛

- تعزيز حكامة منظومة الإعلام والاستثمار في تطوير الكفاءات في المجال المعلوماتي من خلال تحديث المخطط الاستراتيجي لمنظومة الإعلام مع الأخذ بعين الاعتبار المستوى الجهوي وكذا تنزيل "ميثاق حكامة منظومة الإعلام" على الصعيد الجهوي وتطوير الكفاءات في المجال المعلوماتي تنظيم تكوينات لفائدة المسؤولين عن منظومة الاعلام على الصعيد الجهوي والإقليمي والمشاركة في إعداد "عدة التكوين" الخاصة بالنظم المعلوماتية تحت إشراف الوحدة المركزية للتكوين.

III. منهجية التنزيل وآليات تتبع التنفيذ

نستعرض في هذا الجزء بعض الجوانب المنهجية لتنزيل المشاريع، وذلك من خلال المحاور التالية:

- بعض المحددات المنهجية؛
- إرساء نظام قيادة وتتبع تنفيذ وأجرأة المشاريع؛

1. محددات منهجية

في هذا الصدد، لابد من التذكير ببعض المحددات ذات الصلة بالجوانب المنهجية، ونخص بالذكر أساسا:

- ترصيد ما تم تحقيقه على مستوى التخطيط (مخططات العمل) وخاصة نتائج اللقاءات والندوات التي نظمت بحضور الأكاديميات؛
- التوجه نحو المواكبة الميدانية للتنزيل وأثر المشاريع على الارتقاء بأداء المؤسسات التعليمية، وإعطاء الأولوية للمشاريع ذات الطبيعة العملية والأثر المباشر على خدمات المؤسسات التعليمية؛
- إشراك المسؤولين الجهويين والإقليميين في تنزيل المشاريع عبر تفعيل آلية شبكات المدبرين التي تضم رؤساء الأقسام والمصالح، من أجل ضمان التنزيل السليم والمستمر للمشاريع؛
- إرساء شبكات المدبرين المركزيين والجهويين والإقليميين، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، كآلية للتنسيق، وتوحيد الرؤى والمفاهيم، وتطوير القدرات التدبيرية، وتقاسم التجارب الناجحة، والتتبع والتقييم، وخاصة في المجالات التي تتطلب تنسيقا متواصلا بين مختلف مكونات السلسلة التدبيرية (تدبير الموارد البشرية؛ تدبير الشؤون القانونية والمنازعات؛ التدبير المالي؛ التواصل؛ نظام المعلومات؛ القطب البيداغوجي؛ ...)؛
- تقوية القدرات الريادية على كافة المستويات، من خلال تكوينات موجهة لمختلف الفاعلين وخاصة رؤساء المشاريع، إلى جانب التفعيل الأمثل لآليات التتبع والتقييم المنتظمين.

2. إرساء نظام القيادة وتتبع التنفيذ

إن المقاربة المعتمدة بقطاع التربية الوطنية في تنزيل المشاريع المندمجة، والمتمثلة في التدبير بالمشروع أو التدبير المرتكز على النتائج (G.A.R)، تفرض وضع سبورة للقيادة التي تشكل أداة ناجعة لتتبع التنزيل الفعلي للمشاريع عبر تقييم النتائج المحققة في الميدان.

ووعيا منها بحجم العمليات والأنشطة التي ستترتب على تنفيذ المشاريع، وبالإكراهات التي يطرحها حجم المنظومة التربوية وتعدد مستوياتها الإدارية، وإعمالا لمقتضيات التدبير بالمشروع، تعتمد الوزارة نظاما محكما لقيادة وتدبير وتتبع هذه المشاريع، بالشكل الذي سيسمح لها بالتحكم في مسارات الإنجاز، وتتبع عملية الأجرأة، وتقييم النتائج، مقارنة بالأهداف المسطرة سلفا، وبالموارد المرصودة، وبالآجال المحددة للإنجاز.

البعد الزمني والمجالي لتنزيل المشاريع

باعتبار أن تنزيل المشاريع هو تنزيل لمقتضيات القانون - الإطار في ارتباطه بمضامين الرؤية الاستراتيجية (2015 – 2030) في المجالات الثلاثة الكبرى، فإن زمن التنزيل هو بالتأكيد الزمن المحدد في القانون – الإطار مع الأخذ بعين الاعتبار المعطيات التي لها تأثير مباشر على مسارات تنزيل المشاريع. لكن داخل هذا الزمن لا بد من وضع 2021 كأفق قريب المدى

لتحقيق ما يمكن تحقيقه من نتائج منتظرة. وهذا يستوجب إعادة ترتيب النتائج حسب الأولويات ووضع جدولة زمنية لتحقيقها داخل هذا الزمن الممكن.

في هذا الأفق، لابد من الأخذ بعين الاعتبار مستجدات التأطير الميزانياتي الممتد على ثلاث سنوات (ما بين 2019 و2021).

وبالنظر لتنوع المشاريع واختلافها، سيتم تفعيلها على المستويات الأربع للقطاع : مركزي؛ جهوي؛ إقليمي ومحلي، حسب طبيعة مكونات كل مشروع على حدة.

البعد التنظيمي والإجرائي لتنزيل المشاريع

ويرتكز نظام القيادة والتتبع هذا على مجموعة من الآليات، من بينها:

- وضع العدة التدبيرية المرجعية لكل مشروع، والتي تضبط تأطيره المنطقي والإجرائي، بحيث يتوفر كل مشروع على إطار منطقي وبطاقة تفصيلية، ذات بعد إجرائي تحدد الخطوات والإجراءات العملية لإنجازه، وذلك وفق نموذج موحد على صعيد الإدارة المركزية؛
- تبسيط منهجية العمل وتوحيدها باعتماد النتائج المنتظر تحقيقها من كل مشروع عن طريق العمليات القابلة للتنزيل؛
- وضع الآليات الكفيلة بالتنزيل الفعلي والسريع للمشاريع وذلك بإشراك شبكات المدبرين الجهويين والإقليميين؛
- إحداث لجن وفرق قيادة وتدبير وتتبع المشاريع المندمجة، مركزيا وجهويا وإقليميا، وتحديد وضبط مهامها، في احترام للهيكلة الإدارية الرسمية لمختلف مستويات الإدارة، وذلك وفق تصور متكامل ومندمج؛
- تفعيل اللقاءات الدورية لرؤساء المشاريع من أجل وضع واعتماد الصيغ الملائمة لتنزيل المشاريع؛
- التتبع بصفة دورية ومنتظمة للبرمجة الميزانياتية ولوضعية تقدم إنجاز المشاريع ومعالجة الاختلالات والإكراهات التي قد تحول دون احترام الجدولة الزمنية واحترام الأفق الزمني للمشروع المحدد في ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ صدور القانون - الإطار؛
- الارتكاز على مشروع المؤسسة كآلية لأجرأة المشاريع المندمجة على صعيد المؤسسات التعليمية، انسجاما مع مقتضيات الرؤية الاستراتيجية التي أكدت على أهمية مشروع المؤسسة وعلى ضرورة توسيعه مفهوما، ومنهجا، وممارسة، إلى أقصى حد يمكن من استيعاب ضرورات الإصلاح ومتطلباته. وذلك بإشراك وتعبئة مختلف الفاعلين المحليين في عملية الإنجاز، إلى جانب ربط مخرجات المشاريع التي تصب في مشروع المؤسسة، بتحسين المؤشرات التربوية للمؤسسات التعليمية؛
- القيام بزيارات ميدانية لتقييم كيفية تدبير وتنزيل المشاريع والعمل على تقويمها من أجل تدبير أنجع ونتائج أفضل.

إرساء نظام الأقطاب

إن الاشتغال بواسطة نظام الأقطاب حسب المجالات المكونة لإصلاح المنظومة التربوية، أضحى أمرا ضروريا من أجل التحكم أكثر في تنزيل المشاريع المنضوية تحت كل مجال على حدة.

في هذا الصدد، ينبغي العمل على مايلي:

- إحداث أقطاب أساسية كبرى تضم المديريات التي تلتقي معا في مجالات الاشتغال على أساس المشاريع المندمجة لتنزيل القانون - الإطار وتنفيذ البرنامج الحكومي معا؛
- تعيين فريق عمل دائم خاص بكل قطب مع منسق القطب؛
- إعداد برمجة للمشاريع المكونة لكل مجال/ قطب؛

من ضمن أولويات هذه الأقطاب القيام بما يلي:

- تثمين مقاربة التدبير بالنتائج في إعداد وتتبع تنفيذ مخططات العمل واعتمادها كمقاربة وحيدة في هذا المجال؛
- مراجعة المشاريع المندمجة وملاءمتها مع مخطط العمل لتنفيذ البرنامج الحكومي، والعمل على تحيينها وفق المستجدات؛
- حصر النواقص التي يطرحها الجانب التنظيمي والعمل على تجاوزها من خلال المقررات والمذكرات التنظيمية؛
- عقد لقاءات دورية لتدارس المشاكل العاجلة وإيجاد الحلول الناجعة لمعالجتها؛
- العمل على حصر حصيلة تقدم تنفيذ مخططات العمل بشكل دوري (كل 3 أشهر على الأقل).

اعتماد منظومة تدبير مشاريع الرؤية الاستراتيجية "رائد"

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، تعتبر منظومة تدبير مشاريع الرؤية الاستراتيجية "رائد" بمتابه الحاضنة الأساسية للآليات اللازمة لتفعيل المنهجية المعتمدة، وكذا تتبع التنفيذ، تمكن المنظومة من:

- التأطير العملياتي والميزانياتي للمشاريع؛
- التخطيط المتعدد السنوات الخاص بكل مشروع؛
- البرمجة السنوية وفق الميزانية المعتمدة سنويا؛
- تتبع رصد التنفيذ وفق مجموعة من المؤشرات تمكن من اعداد تقارير دورية عن حالة تقدم المشاريع، وكذا رصد أثر المشاريع على المنظومة التربوية؛
- مسك الاكراهات والحلول المعتمدة لتجاوزها.

3. مؤشرات تتبع تنفيذ المشاريع على المدى القريب (2019-2021)

المشروع 1: الارتقاء بالتعليم الأولي و تسريع وتيرة تعميمه

رقم	النتيجة	مؤشرات التتبع
1	تشجيع الطلب على التعليم الأولي	✓ **نسبة التمدرس بالتعليم الأولي** • نسبة التعليم الأولي العمومي • نسبة التعليم الأولي العصري • نسبة التعليم الأولي التقليدي
		✓ **عدد الأطفال الجدد المسجلين بأقسام التعليم الأولي (عمومي + خصوصي)** منذ بداية الموسم الدراسي • بالتعليم الأولي العمومي • بالتعليم الأولي الخصوصي • بالوسط القروي (من مجموع الأطفال) • عدد الإناث منهم (أي من مجموع الأطفال الجدد)
2	توسيع العرض التربوي بالتعليم الأولي	✓ **عدد الأقسام التي تم إحداثها** • بالتعليم الأولي العمومي • بالتعليم الأولي الخصوصي • في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية • من طرف جهات أخرى • عدد الأقسام بالوسط القروي
		عدد الحجرات التي تم تأهيلها (بالمؤسسات العمومية)
		عدد الحجرات التي تم بناءها بالمؤسسات العمومية)
		✓ **عدد الشراكات المبرمة** • عدد الشراكات المفعلة منها
		✓ **عدد المربيات و المربين الذين تم تعبئتهم** • بأقسام التعليم الأولي العمومي • بأقسام التعليم الأولي الخصوصي
3	الإطار المنهاجي الجديد مطبق	**عدد الأقسام التي تطبق الإطار المنهاجي (عمومي+ خصوصي+ تقليدي)**

4	القدرات المهنية للموارد البشرية مرتفعة	✓ **عدد المربيات والمربين الذين تم تكوينهم** • عدد المربيات والمربين الذين تم تكوينهم على الإطار المنهاجي • عدد المربيات والمربين الذين استفادوا من التكوين المستمر
5	النصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة للتعليم الأولي معدلة ومحينة	✓ **عدد النصوص المعدلة** • عدد النصوص التي تم تعديلها • عدد النصوص التي تم وضعها

المشروع 2: تطوير وتنويع العرض المدرسي وتحقيق إلزامية الولوج

الرقم	النتائج	مؤشرات التتبع
1	إعداد واعتماد الإطار المؤسساتي والقانوني لتفعيل إلزامية الولوج	✓ عدد النصوص التشريعية والتنظيمية المعتمدة لتحقيق إلزامية الولوج
2	وضع المساطر وآليات تفعيل وتتبع إلزامية الولوج	✓ عدد الدلائل المسطرية وآلياتها المفعلة لتتبع إلزامية الولوج
3	إرساء الإطار التعاقدي للشراكة مع الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية في دعم الإلزامية وتعميم الولوج	✓ عدد الشراكات المفعلة والداعمة لتعميم الولوج
4	مأسسة التخطيط متعدد السنوات وإرساء المساطر والآليات لتفعيلها	✓ عدد البنيات الإدارية المعتمدة للتخطيط المدرسي متعدد السنوات ✓ وضع آلية التخطيط متعدد السنوات وربطها بمنظومة الإعلام
5	تطوير القدرات والكفاءات للأطر العاملة في مجال التخطيط المدرسي	✓ عدد الأطر العاملة في مجال التخطيط المستفيدة من التكوين في مجال التخطيط المدرسي ✓ عدد أيام التكوين المخصصة
6	تطوير الخريطة المدرسية لمواكبة تنويع العرض التربوي	✓ عدد مكونات العرض التربوي المدمجة بالخريطة المدرسية
7	إرساء الإطار التعاقدي بين الإدارة المركزية والجهات لتحقيق الإلزامية وتطوير العرض التربوي	✓ عدد البرامج المصادق عليها والموقعة
8	توفير البنيات الكفيلة لتعميم التعليم الأولي بالمؤسسات التعليم الابتدائي العمومي	✓ عدد الحجرات التعليم الأولي المحدثة والمجهزة بالمؤسسات التعليم الابتدائي العمومي

9	توفير البنيات الضرورية لتحقيق إلزامية الولوج لتعليم المدرسي للفئة العمرية من 4 الى 16 سنة في أفق 2025-2026	✓ عدد المؤسسات التعليم الابتدائي المحدثة ✓ عدد المؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي المحدثة. ✓ عدد الداخليات المحدثة بالثانويات الإعدادية. ✓ عدد التوسيعات من الحجرات بالتعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي.
10	توسيع شبكة المدارس الجماعاتية	✓ عدد المدارس الجماعاتية المحدثة . ✓ عدد المدارس الجماعاتية في طور الإنجاز
11	تسريع وتيرة إحداث الثانويات التأهيلية لضمان تغطية كافية خاصة بالوسط القروي.	✓ عدد المؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي المحدثة بالوسط الحضري. ✓ عدد المؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي المحدثة بالوسط القروي. ✓ عدد الداخليات المحدثة بالثانويات التأهيلية. ✓ عدد التوسيعات من الحجرات بالتعليم الثانوي التأهيلي.

المشروع 3: تطوير منظومة منصفة وناجعة للدعم الاجتماعي

رقم	النتائج	مؤشرات التتبع
1	إرساء نمط استهداف فعال ومنصف للفئات الاجتماعية والمجالات الجغرافية المعنية بمنظومة الدعم	✓ عدد التلميذات والتلاميذ المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي حسب السلك والوسط. ✓ عدد الأسر المستفيدة من برنامج "تيسير "حسب الوسط.
2	تدبير شفاف وناجع للموارد المرصودة لمنظومة الدعم الاجتماعي مع تحسين الأثر على الفئات والمجالات المستهدفة	✓ نسبة المديريات الإقليمية التي أنجزت خريطة الدعم الاجتماعي . ✓ نسبة المديريات الإقليمية التي أعدت برنامج عمل في مجال الدعم الاجتماعي موجه للفئات الاجتماعية الهشة والمجالات ذات الأولوية . ✓ نسبة المؤسسات التعليمية التي أدمجت مكون الدعم الاجتماعي ضمن مشروع المؤسسة.
3	ضمان خدمات اجتماعية عن قرب، ذات جودة وسهلة الولوج من قبل الفئات المستهدفة	✓ نسبة المديريات الإقليمية التي اعتمدت الوثيقة المرجعية لجودة خدمات الدعم الاجتماعي متوافق عليها من طرف مختلف الشركاء. ✓ نسبة المديريات الإقليمية التي أنجزت تقييما نوعيا لمدى رضا الأسر المستهدفة على جودة خدمات الدعم الاجتماعي. ✓ نسبة المديريات الإقليمية التي أنجزت تقارير ميدانية بشأن مراقبة مدى احترام مقتضيات الوثيقة المرجعية لجودة خدمات الاجتماعية المعتمدة.
4	تحديد المناطق الجغرافية المؤهلة للاستفادة من خدمات الدعم الاجتماعي بناء على معايير شفافة وموضوعية مع	✓ نسبة المديريات الإقليمية التي حددت بشكل دقيق المناطق ذات الأولوية في مجال الدعم الاجتماعي. ✓ نسبة المديريات الإقليمية التي أنجزت برنامج عمل متعدد السنوات

	توصيف للخصائص المعرفة لهذه المجالات	موجه بالخصوص للمناطق ذات الأولوية. ✓ نسبة الموارد المالية المخصصة للمناطق ذات الأولوية من مجموع الغلاف المالي المرصود للجهة /الإقليم.
5	تصنيف الفئات الاجتماعية المؤهلة للاستفادة من منظومة الدعم مع تحديد ومراجعة وتناغم معايير الترشيح المعتمدة لكل فئة اجتماعية على حدة	✓ عدد المستفيدات والمستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي المنتمين لفئات الأطفال في وضعية إعاقة. ✓ نسبة تمدرس الفتيات القرويات حسب السلك التعليمي. ✓ نسبة المديريات الإقليمية التي أعدت برامج محلية لتشجيع تمدرس الفتيات القرويات.
6	تطوير نظام الدعم المادي المشروط من أجل توسيع الدوائر الجغرافية والأسلاك التعليمية والفئات الاجتماعية المستفيدة.	✓ عدد المستفيدات والمستفيدين من الدعم المادي المشروط حسب السلك والوسط والفئات الاجتماعية المستهدفة.
7	تحفيز وتشجيع الشراكات في مجال الدعم الاجتماعي على المستوى الترابي بناء على خريطة للحاجيات شاملة ومحينة.	✓ نسبة المديريات الإقليمية التي أنجزت خريطة الحاجيات من برامج الدعم الاجتماعي. ✓ عدد الشراكات المبرمة والمفعلة في مجال الدعم الاجتماعي.
8	إرساء وتفعيل آلية مشتركة لتتبع ومواكبة وتقييم أثر الشراكات المبرمة على المستوى المحلي.	✓ نسبة الشراكات المبرمة في مجال الدعم الاجتماعي التي فعلت اللجن المشتركة للتتبع. ✓ نسبة الشراكات المبرمة التي أنجزت تقريرا تقييميا لمقتضياتها.
9	رصد وتثمين ورسملة الشراكات الناجحة في مجال الدعم الاجتماعي.	✓ نسبة المديريات الإقليمية التي رصدت تجارب ناجحة لشراكات مبرمة في مجال الدعم الاجتماعي. ✓ نسبة الشراكات التي اعتمدت اتفاقية الإطار النموذجية المتوافق عليها في مجال الدعم الاجتماعي.

المشروع 4: تمكين الأطفال في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة من التمدرس

رقم	النتائج	مؤشرات التتبع
1	تنزيل برنامج التربية الدامجة من خلال توسيع العرض المدرسي ليشمل تدريجيا جميع مؤسسات التربية والتكوين	✓ عدد المؤسسات التعليمة المصنفة مؤسسات دامجة ✓ عدد الأطفال في وضعية إعاقة المتابعين دراستهم في المؤسسات الدامجة
2	تكييف المناهج الدراسية مع خصوصيات الأطفال في وضعية إعاقة	✓ مناهج دراسية خاصة بالتعليم الأولي مكيفة ✓ مناهج دراسية خاصة بالتعليم الابتدائي مكيفة ✓ نموذج للتربية الدامجة بسلكي التعليم الثانوي مهيء
3	خدمات التصحيح والتقويم والتأطير موفرة	✓ عدد المستفيدين من أنشطة التدخل الطبي والشبه الطبي ✓ عدد المستفيدين من أنشطة التدخل النفسي الاجتماعي

		✓ عدد المستفيدين من أنشطة التدخل السيكومعرفي
4	نظام التقويم والامتحانات ملائم لخصوصيات الأطفال في وضعية إعاقة	✓ الأطر المرجعية للمراقبة المستمرة والامتحانات الإشهادية للأسلاك التعليمية (ابتدائي، إعدادي، ثانوي) ملاءمة مع خصوصيات التلميذات والتلاميذ في وضعية إعاقة ✓ عدد الأطفال المستفيدين من التكييف
5	آليات التوجيه ملاءمة لخصوصيات الأطفال في وضعية إعاقة	✓ إطار مرجعي للتوجيه دامج ✓ عدة المشروع الشخصي للتوجيه ملاءمة ومهيئة
6	حياة مدرسية ميسرة	✓ عدد الأطفال في وضعية إعاقة المشاركين في الأنشطة الترفيهية والرياضية
7	صحة مدرسية داعمة	✓ عدد الأطفال في وضعية إعاقة المستفيدين من الفحوصات الطبية ✓ عدد الأطفال في وضعية إعاقة المستفيدين من أنشطة التكفل الطبي ✓ عدد الأطفال في وضعية إعاقة المستفيدين من التجهيزات الطبية المقدمة
8	أنشطة رياضية وتربية بدنية داعمة	✓ عدد الأطفال في وضعية إعاقة المشاركين في البطولات المدرسية حسب صنف الإعاقة
9	المتدخلون التربويون والإداريون والأسر والجمعيات مؤهلون	✓ عدد المفتشين المستفيدين من مجزوءة التكوين ✓ عدد الفاعلين الإداريين المستفيدين من مجزوءة التكوين ✓ عدد المدرسين المستفيدين من مجزوءة التكوين ✓ عدد الفاعلين الجمعويين (أسر وجمعيات) المستفيدين من مجزوءة التكوين
10	إطار قانوني وتنظيمي لمشروع التربية الدامجة	✓ إصدار وثائق المساطير المتعلقة بالتربية الدامجة ✓ عدد مشاريع المؤسسات الدامجة؛ ✓ عدد المؤسسات الخصوصية الدامجة
11	شراكات داعمة للتربية الدامجة	✓ عدد المؤسسات الدامجة المستفيدة من برامج تنمية ودعم مشاريع التربية الدامجة مع الجمعيات الشريكة والمنظمات الدولية
12	نظام معلوماتي ملائم	✓ إدماج الأطفال في وضعية إعاقة في منظومة مسار
13	توعية وتحسيس جميع المتدخلين بأهمية التربية الدامجة للأطفال في وضعية إعاقة	✓ عدد ونوعية الأنشطة التواصلية والتعبوية المنظمة من أجل تنزيل التربية الدامجة.

المشروع 5: تأمين التمدرس الاستدراكي والرفع من نجاعة التربية غير النظامية

رقم	النتائج	مؤشرات التتبع
1	تطوير عمليات الاستهداف والاستقطاب والتوجيه والإدماج	✓ عدد الجمعيات الشريكة ✓ عدد الأطفال المشمولين بحملات التواصل والتعبئة لاستدراك تمدرسهم
2	استدراك تمدرس جميع الفئات غير المدرسة	✓ عدد المستفيدين من الفرصة الثانية للتمدرس: ✓ عدد تلاميذ سلك الفرصة الثانية الأساس ✓ عدد الأطفال غير المدرسين المدمجين مباشرة ✓ عدد تلاميذ مدرسة الفرصة الثانية الجيل الجديد ✓ نسبة إدماج التلاميذ المستفيدين من سلك الفرصة الثانية ✓ عدد مراكز الفرصة الثانية الجيل الجديد
3	إحداث وتعميم مراكز الفرصة الثانية- الجيل الجديد على مستوى المديريات الإقليمية	
4	إدراج التمدرس الاستدراكي في الخريطة المدرسية على الصعيد المركزي والجهوي والإقليمي وضمن المهام الأساسية للمدرسة النظامية وفق حكامة ناجعة لتدبيرها	
5	تعميم وتفعيل اليقظة التربوية بالمؤسسات الابتدائية والإعدادية	✓ عدد المؤسسات التعليمية الابتدائية والإعدادية المنفذة لعمليات التعبئة المجتمعية ✓ عدد التلاميذ المشاركين في عملية من الطفل إلى الطفل ✓ عدد الأطفال غير المدرسين المحصيين ✓ عدد الجمعيات المشاركة في عملية قافلة للتعبئة المجتمعية ✓ عدد خلايا اليقظة ومراكز الإنصات المفعلة ✓ عدد التلاميذ المستفيدين من برنامج المواكبة التربوية ✓ مذكرة منع فصل التلاميذ دون 16 سنة
6	إرساء وتنويع صيغ المواكبة التربوية الداعمة للمؤسسات التعليمية	
7	إحداث اقسام انتقالية	
8	تطوير وترسيخ آليات التدبير بالمشروع والتعاقد بالأهداف	✓ نظام الدراسة والتوجيه والإشهاد والممرات ✓ عدد كتب التربية غير النظامية المطبوعة والموزعة ✓ عدد المفتشين المكلفين بتتبع أقسام التربية غير النظامية ✓ عدد المنشطين والمشرفين المستفيدين من التكوين
9	وضع النصوص التنظيمية المؤطرة لبرامج التدخل	
10	ضبط وتحسين وملاءمة العرض التربوي والتكويني وفق حاجات وخصوصيات الفئات المستهدفة والعمل على استدامة التعلم	
11	وضع وتفعيل آليات التتبع والتقييم والمراقبة	
12	تحفيز المستهدفين وتعبئة الفاعلين من أجل الانخراط في تمويل البرامج	✓ عدد التلاميذ المستفيدين من الدعم الاجتماعي ✓ عدد المجالس الجماعية والإقليمية والجهوية الشريكة والداعمة لبرامج التربية غير النظامية ✓ عدد المدارس الخصوصية المحتضنة لتلاميذ التربية غير النظامية
13	تطوير شراكة دائمة مع الهيئات والجماعات المحلية والترابية والفاعلين القطاعيين والجامعات ومؤسسات التكوين والقطاع الخاص	

14	تعزيز التواصل وتطوير الشراكة والتعاون الدولي

المشروع 6: التأهيل المندمج لمؤسسات التربية والتكوين

رقم	النتائج	مؤشرات التتبع
1	الربط بالشبكات أو تزويد أغلب مؤسسات التربية والتكوين بالماء والكهرباء/الطاقات المتجددة والصرف الصحي	✓ عدد المؤسسات التعليمية المستفيدة
2	توفير المرافق الصحية والأسوار/ السياجات بأغلب مؤسسات التربية والتكوين	
3	توفير المنشآت الفنية لمواجهة مخاطر الفيضانات و التقلبات الجوية بجميع مؤسسات التربية والتكوين.	
4	إصلاح وترميم كافة الفضاءات الوظيفية لمؤسسات التربية والتكوين (المتضررة جدا والمتضررة ومتوسطة الضرر)	✓ عدد المؤسسات التعليمية التي خضعت للخبرة حسب مقتضيات الصفقة ✓ عدد المؤسسات التعليمية التي تمت إعادة تأهيلها
5	توفير الولوجيات لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة	✓ عدد المؤسسات التعليمية المستفيدة
6	ترشيد وعقلنة استهلاك الماء والكهرباء من خلال تزويد جميع مؤسسات التربية والتكوين بالمصابيح الكهربائية ذات الكلفة المنخفضة و تجديد الشبكات الداخلية المهترئة	✓ نسبة تخفيض كلفة استهلاك الماء والكهرباء ✓ عدد المؤسسات التي جددت شبكتها الداخلية ✓ عدد المؤسسات التعليمية المعنية بتخفيض الاستهلاك
7	توفير المكتبات والقاعات متعددة الوسائط وقاعات داعمة للأنشطة بأغلب مؤسسات التربية والتكوين خصوصا الابتدائي	✓ عدد المؤسسات التعليمية المستفيدة
8	تعويض البناء المفكك مع إعطاء الأولوية للبناء المفكك الذي يتوفر على الصخر الحريري	✓ عدد الحجرات الدراسية التي تم تعويضها
9	التخلص من الفضاءات المهجورة و الغير صالحة للاستعمال	✓ عدد المؤسسات التعليمية المستفيدة
10	توفير التدفئة بمؤسسات التربية والتكوين في المناطق التي يتجاوز علوها 1000 متر	✓ عدد الحجرات الدراسية و الداخليات المستفيدة
11	تعويض التجهيزات المدرسية المتلاشية للحجرات الدراسية والداخليات	✓ عدد الحجرات الدراسية ومراقد الداخليات المستفيدة ✓ احترام آجال التسليم.
12	تزيين فضاءات المؤسسات التعليمية	✓ عدد المؤسسات التعليمية المستفيدة
13	حملات تحسيسية لفائدة الشركاء بجميع المؤسسات	✓ عدد البرامج الموجهة للشركاء

	التعليمية	✓ عدد اتفاقيات الشراكة الموقعة
14	تأهيل المؤسسات التعليمية المستفيدة في إطار الشراكات	✓ عدد الشركاء المتدخلين ✓ عدد المؤسسات المستهدفة
15	إنجاز ملصقات تحسيسية و وصلات إشهارية	✓ عدد الحملات التحسيسية
16	إنشاء نوادي	✓ عدد النوادي المحدثة
17	تنظيم مسابقات و دورات تحسيسية و تعبئة فرقاء المؤسسة (الأمن الوطني و الوقاية المدنية و وزارة الصحية و غيرها)	✓ عدد المؤسسات التعليمية المستفيدة
18	تنظيم دورات تكوينية وتحسيسية لفائدة مستعملي الفضاءات التعليمية للحفاظ على منشآتها وتجهيزاتها ومرافقها	✓ عدد البرامج التكوينية ✓ عدد المستفيدين من الدورات التكوينية
19	الصيانة الوقائية لمؤسسات التربية والتكوين	✓ عدد المؤسسات التعليمية المستفيدة من الصيانة الوقائية

المشروع 7: تطوير وتنويع التعليم الخاص

رقم	النتائج	مؤشرات التتبع
1	الإطلاع على آراء واقتراحات الفاعلين والمتدخلين بشأن مراجعة وتحيين القانون المنظم للتعليم الخاص	✓ تقرير ختامي وبطاقة مفصلة عن الاقتراحات المقدمة خلال اللقاءات التشاورية المنظمة لفائدة الفاعلين والمتدخلين بشأن مراجعة وتحيين القانون المنظم للتعليم الخاص.
2	إعداد مشروع قانون جديد لتنظيم التعليم الخاص	✓ مشروع قانون جديد لتنظيم التعليم الخاص جاهز للعرض على مسطرة المصادقة عليه.
3	إعطاء الفعالية اللازمة لتدابير التأطير والمراقبة التي تخضع لها مؤسسات التعليم الخاص	✓ مذكرة تنظيمية بشأن المراقبة الإدارية والتربوية لمؤسسات التعليم الخاص. ✓ أعداد مؤسسات التعليم الخاص التي تمت زيارتها من طرف لجن التفتيش والمراقبة من بين جميع المؤسسات الخاصة على صعيد كل مديرية إقليمية. ✓ تقريران نصف سنويين عن عمليات المراقبة التي خضعت لها مؤسسات التعليم الخاص ووضعية التعليم الخاص بالجهة على صعيد كل مديرية إقليمية وأكاديمية جهوية للتربية والتكوين.
4	إرساء آلية قانونية تمكن من ضبط المخالفات المرتكبة من طرف مؤسسات التعليم الخاص	✓ لائحة الموظفين المحلفين المخول لهم معاينة وضبط المخالفات لأحكام القانون رقم 00-06. ✓ دورة تكوينية لفائدة الموظفين المحلفين المخول لهم معاينة وضبط المخالفات لأحكام القانون رقم 00-06.
5	ضبط وتأطير عملية لجوء مؤسسات التعليم الخاص إلى الاستعانة بكتب	✓ نص تنظيمي بشأن تأطير عملية لجوء مؤسسات التعليم الخاص إلى الاستعانة

	ومقررات دراسية غير تلك المعمول بها بالتعليم العمومي	بكتب ومقررات دراسية غير تلك المعمول بها بالتعليم العمومي.
6	تحديد ومراجعة رسوم التسجيل والدراسة والتأمين والخدمات ذات الصلة بمؤسسات التعليم الخاص.	✓ مرسوم بشأن تحديد ومراجعة رسوم التسجيل والدراسة والتأمين والخدمات ذات الصلة بمؤسسات التعليم الخاص.
7	تقنين استفادة آباء وأولياء التلاميذ من الخدمات المقدمة لهم من طرف مؤسسات التعليم الخاص	✓ نص تنظيمي بشأن الخدمات المقدمة من طرف مؤسسات التعليم الخاص وكيفيات الاستفادة منها.
8	وضع ضوابط لسير العملية التربوية داخل فضاء المؤسسة التعليمية الخاصة	✓ نظام داخلي نموذجي لمؤسسة تعليمية خاصة.
9	استفادة التعليم الخاص من تحفيزات للدولة والجماعات الترابية من أجل تعزيز مساهمته في تعميم التعليم ولا سيما بالمجال القروي	✓ مشروع لنظام تحفيزي خاص لفائدة مؤسسات التعليم الخاص جاهز للعرض على مسطرة المصادقة عليه. ✓ دفاتر للتحملات لتقنين استفادة مؤسسات التعليم الخاص من التدابير التحفيزية.
10	تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل إعادة استغلال المؤسسات التعليمية غير المستعملة	✓ قرار للسيد رئيس الحكومة بشأن إحداث لجنتين للقيادة والتتبع. ✓ المصادقة على الصيغة النهائية لطلبات إبداء الاهتمام واتفاقيات الشراكة.

المشروع 8: تطوير النموذج البيداغوجي

رقم	النتائج	مؤشرات التتبع
1	هيكلة للمدرسة المغربية ملائمة للقانون الإطار	✓ إصدار مرسوم (أو مقرر وزاري) يحدد الهيكلة الجديدة لمختلف أطوار منظومة التربية والتكوين المتعلقة بالتعليم المدرسي.
2	جسور وممرات مفعلة بين مختلف قطاعات منظومة التربية والتكوين	✓ إصدار مقرر وزاري يحدد مختلف الممرات بين أطوار التعليم المدرسي والتكوين المهني. ✓ إصدار مقرر وزاري يحدد مختلف الممرات بين تكوين التقني العالي والتعليم العالي
3	إطار مرجعي للتعليم الأولي مُفَعَّل	✓ إصدار مقرر وزاري يتعلق بالإطار المرجعي للتعليم الأولي. ✓ نسبة وحدات التعليم الاولي المُفَعِّلة للاطار المرجعي الوطني للتعليم الأولي.
4	منهاج دراسي جديد لسلك التعليم الابتدائي	✓ إصدار مقرر وزاري يتعلق بتطبيق المنهاج الجديد (المنقح) للتعليم الابتدائي. ✓ تَقَدُّم تجديد مكونات المنهاج الدراسي للسلك الابتدائي. ✓ إصدار الوثيقة النهائية لمنهاج السلك الابتدائي وتوزيعها على كل المعنيين. ✓ إصدار مقرر وزاري يتعلق بالاطار المرجعي للامتحان الإشهادي لسلك التعليم الابتدائي.

		✓ إصدار المذكرة التنظيمية للمراقبة المستمرة المتعلقة بالمنهاج الجديد لسلك التعليم الابتدائي.
5	عدة بيداغوجية مواكبة للمنهاج الدراسي الجديد لسلك التعليم الابتدائي جاهزة ومُفَعَّلَة	✓ إصدار الكتب المدرسية الجديدة (أو المنقحة كليا). ✓ إصدار الدلائل التربوية الموجهة للمدرسات والمدرسين. ✓ نسبة المستفيدين من التكوينات المتعلقة بمواكبة المنهاج الجديد (مفتشين، مدراء مدارس، مدرسين).
6	منهاج اللغة العربية مطور	✓ نسبة تقدم مراجعة وتطوير منهاج اللغة العربية بالسلك الابتدائي.
7	اللغة الأمازيغية مدمجة في المنظومة التربوية	✓ نسبة التلاميذ المستفيدين من حصص اللغة الأمازيغية بالسلك الابتدائي (بالنسبة لمجموع تلاميذ السلك الابتدائي عمومي وخصوصي). ✓ نسبة الأساتذة المتخصصين في تدريس اللغة الأمازيغية بالسلك الابتدائي (بالنسبة للحاجيات الاجمالية من أجل تعميم الامازيغية بالسلك الابتدائي).
8	التناوب اللغوي مُفعل بالسلك الابتدائي	✓ عدد المجزوءات المدرسة بلغات أجنبية بالسلك الابتدائي. ✓ عدد المستويات الدراسية التي يطبق فيها مبدأ التناوب اللغوي. ✓ إدماج مجزوءة/أنشطة تكوينية، حول التناوب اللغوي في مسلك تكوين مدرسي السلك الابتدائي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.
9	تدريس المواد العلمية والتقنية باللغات الأجنبية في سلكي التعليم الثانوي	✓ نسبة تلاميذ السلك الاعدادي الذين يدرسون المواد العلمية والتقنية بلغة أجنبية (بالنسبة لمجموع تلاميذ السلك الإعدادي عمومي وخصوصي). ✓ نسبة تلاميذ السلك التأهيلي الذين يدرسون المواد العلمية والتقنية بلغة أجنبية (بالنسبة لمجموع تلاميذ السلك التأهيلي عمومي وخصوصي).
10	مستوى من الإتقان اللغوي في اللغة الفرنسية عند التلاميذ الحاصلين على البكالوريا لا يقل عن B2	✓ نسبة التلاميذ الحاصلين على البكالوريا بمستوى لا يقل عن B2 (بالنسبة لمجموع تلاميذ الشعب العلمية والتقنية والمهنية الحاصلين على البكالوريا).
11	مستوى من الإتقان اللغوي في اللغة الإنجليزية	✓ نسبة التلاميذ الحاصلين على البكالوريا بمستوى لا يقل عن B1 (بالنسبة لمجموع تلاميذ

	عند التلاميذ الحاصلين على الباكالوريا لا يقل عن B1	الشعب العلمية والتقنية والمهنية الحاصلين على البكالوريا)
12	مستوى من الإتقان اللغوي في اللغة الفرنسية لمدرسي اللغة الفرنسية بسلك التعليم الابتدائي ومدرسي الرياضيات والعلوم بسلكي التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي لا يقل عن B2	✓ نسبة مدرسي اللغة الفرنسية بسلك التعليم الابتدائي ومدرسي الرياضيات والعلوم بسلكي التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي الجدد بمستوى لا يقل عن B2 (بالنسبة لمجموع خريجي مسالك التدريس بالمراكز الجهوية للتربية والتكوين بالأسلاك المذكورة). ✓ نسبة مدرسي اللغة الفرنسية بسلك التعليم الابتدائي ومدرسي الرياضيات والعلوم بسلكي التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي المستفيدين من التكوينات اللغوية في اللغات الأجنبية في إطار التكوين المستمر.
13	مستوى من الإتقان اللغوي في اللغة الفرنسية لمدرسي اللغة الفرنسية بسلكي التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي لا يقل عن C1	✓ نسبة مدرسي اللغة الفرنسية بسلك التعليم الثانوي الاعدادي والتأهيلي الجدد بمستوى لا يقل عن C1 (بالنسبة لمجموع خريجي مسالك التدريس بالمراكز الجهوية للتربية والتكوين بالسلك المذكور). ✓ نسبة مدرسي اللغة الفرنسية بسلك التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي المستفيدين من التكوينات اللغوية في اللغات الأجنبية في إطار التكوين المستمر.
14	مستوى من الإتقان اللغوي في اللغة الفرنسية لمفتشي اللغة الفرنسية بسلك التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي والتأهيلي لا يقل عن C1	✓ نسبة مفتشي اللغة الفرنسية بأسلاك التعليم الابتدائي والثانوي الاعدادي والتأهيلي الجدد بمستوى لا يقل عن C1 (بالنسبة لمجموع خريجي مسالك التفتيش بالأسلاك المذكورة). ✓ نسبة مفتشي اللغة الفرنسية بأسلاك التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي المستفيدين من التكوينات اللغوية في اللغات الأجنبية في إطار التكوين المستمر.
15	مراجعة منهاج العلوم بالسلك الابتدائي ورصفه مع المنهاج الافتراضي لتقويمات TIMSS	✓ نسبة المستويات التي تم فيها تجديد منهاج النشاط العلمي بالسلك الابتدائي. ✓ نسبة المدرسات والمدرسين المستفيدين من تكوين مستمر لتطبيق المنهاج الجديد للنشاط العلمي.
16	مراجعة منهاج الرياضيات بالسلك الابتدائي ورصفه مع المنهاج الافتراضي لتقويمات TIMSS	✓ نسبة المستويات التي تم فيها تجديد منهاج الرياضيات بالسلك الابتدائي. ✓ نسبة المدرسات والمدرسين المستفيدين من تكوين مستمر لتطبيق المنهاج الجديد للرياضيات.
17	إعمال نهج التقصي في تعلم العلوم والتكنولوجيا	✓ نسبة الكتب المدرسية المُفَعِّلة لنهج التقصي (من مجموع كتب النشاط العلمي المقررة بالسلك الابتدائي). ✓ إدماج نهج التقصي في تكوين المدرسات والمدرسين الجدد بسلك التعليم الابتدائي بالمراكز

		الجهوية لمهن التربية والتكوين.
18	تجهيز المؤسسات بالوسائل التعليمية المتعلقة لمنهاج العلوم والرياضيات	✓ نسبة المؤسسات المجهزة بوسائل تدريس العلوم والرياضيات (من مجموع مؤسسات السلك الابتدائي العمومي والخصوصي). ✓ نسبة المؤسسات التي تنظم أنشطة علمية في إطار برنامجها السنوي للأنشطة الموازية ضمن مشروع المؤسسة.
19	الإدماج الفعلي للثقافة في المدرسة المغربية	✓ إنجاز تحليل للمنهاج الدراسي حول حضور الثقافة وبالخصوص في الكتب المدرسية. ✓ تحديد مختلف التقاطعات بين الأنشطة الصفية والأنشطة الثقافية والفنية الموازية على مستوى المنهاج.
20	تعزيز قيم المواطنة والديمقراطية والمساواة بين الجنسين في المنظومة التربوية	✓ تحديد مختلف التقاطعات بين الأنشطة الصفية والأنشطة الثقافية والفنية الموازية على مستوى مشاريع المؤسسات. ✓ إعداد خطة عامة لتعزيز حضور الثقافة والفنون في المنهاج الدراسي. ✓ تفعيل مخططات محلية لتعزيز التكامل بين الأنشطة الصفية والأنشطة الثقافة والفنية على مستوى المؤسسات التعليمية. ✓ نسبة تنزيل الأرضية المواطنة في مختلف مكونات التعليم المدرسي. ✓ انجاز دراسة حول قيم المواطنة والديمقراطية والمساواة بين الجنسين في المنهاج الدراسي. ✓ إعداد خطة لتعزيز قيم المواطنة والديمقراطية والمساواة بين الجنسين في المنهاج الدراسي. ✓ إعداد خطة لتعزيز قيم النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد والرشوة في مختلف مكونات المنهاج الدراسي. ✓ نسبة المؤسسات التعليمية التي تدمج في مشاريعها تدابير وعمليات تتعلق بتعزيز قيم المواطنة والديمقراطية والمساواة بين الجنسين والنزاهة والشفافية ومحاربة الفساد في الحياة المدرسية. ✓
21	منهاج السلك الإعدادي متضمن المهارات الحياتية	✓ نسبة المؤسسات الإعدادية التي تدمج المهارات الحياتية في الانشطة التعلمية.
22	مسارات مهنية مُحْدَثة ومُوَسَّعَة بسلك التعليم الثانوي الإعدادي	✓ نسبة المؤسسات الإعدادية التي تقدم عرضا تربويا يتضمن المسارات المهنية (بالنسبة لمجموع المؤسسات الإعدادية العمومية والخصوصية). ✓ نسبة تلاميذ السلك الاعدادي المسجلين بالمسارات المهنية (بالنسبة لمجموع تلاميذ السلك الاعدادي عمومي وخصوصي).
23	مسالك مهنية مُحْدَثة ومُوَسَّعَة بسلك البكالوريا المهنية	✓ نسبة الثانويات التأهيلية التي تقدم عرضا تربويا يتضمن المسالك المهنية (بالنسبة لمجموع المؤسسات التأهيلية العمومية والخصوصية). ✓ نسبة تلاميذ السلك التأهيلي المسجلين بالمسالك المهنية (بالنسبة لمجموع تلاميذ السلك

		التأهيلي عمومي وخصوصي).
24	استفادة تلاميذ الاسلاك الثلاث من الاستئناس باستكشاف المهن ومن التكوين المقاولاتي ومن التربية المالية والتربية الضريبية	✓ نسبة التلاميذ المستفيدين من : ✓ ✓ الاستئناس باستكشاف المهن بالسنتين الخامسة والسادسة بالسلك الابتدائي. ✓ التكوين المقاولاتي من بين تلاميذ السنة الثانية من الثانوي الإعدادي والجذع المشترك من الثانوي التأهيلي. ✓ التربية المالية والتربية الضريبية بالأسلاك التعليمية الثلاث.
25	إعادة هيكلة التعليم التقني بسلك الثانوي التأهيلي	✓ نسبة تقدم إرساء هيكلة جديدة للتعليم التقني: ✓ مسلك تكنولوجي واحد بسلك التعليم الثانوي التأهيلي. ✓ مسلك تقني واحد (اقتصاد وتدبير) بسلك التعليم الثانوي التأهيلي.
26	الارتقاء بدور تدريس التكنولوجيا بالسلك الإعدادي	✓ نسبة التلاميذ المستفيدين من حصص التكنولوجيا بالسلك الاعدادي (بالنسبة لمجموع تلاميذ هذا السلك بالتعليمين العمومي والخصوصي).
27	بنيات البحث التربوي ممأسسة ومفعلة	✓ عدد بنيات البحث التربوي المُفعلة مركزيا وجهويا. ✓ عدد المنشورات السنوية (مجلات، مقالات محكمة، دراسات،...) من طرف أطر التعليم المدرسي.

المشروع 9 :تجديد مهن التربية والتكوين والارتقاء بتدبير المسارات المهنية

رقم	النتائج	مؤشرات التتبع
1	معايير ولوج التكوين الأساس الخاصة بمختلف الهيئات مراجعة	✓ ارتفاع نسب المشاركين من حاملي شهادة الإجازة في التربية ابتداء من تخرج أول فوج ✓ إطار مرجعي خاص بمباراة توظيف الأساتذة يراعي الكفايات المستهدفة بسلك الإجازة التربوية صادر ✓ اختبار سيكومتري لقياس مدى استعداد المترشحين لمزاولة مهنة التدريس، معتمد بشكل رسمي في انتقاء المترشحين
2	ضبط وتطوير تكوين أطر هيئة التدريس والرفع من جودته ونجاعته (أساتذة: التعليم الابتدائي، الثانوي، المبرزون)	✓ برامج مجزوءات التكوين التأهيلي مراجعة ومحينة ومدققة وملاءمة مع الهندسة الجديدة ✓ تداريب ميدانية منظمة ومؤطرة (اطار مرجعي) ✓ منصة التكوين عن بعد تتضمن أهم المساقات الخاصة بالتكوين التأهيلي ✓ صدور النصوص التنظيمية والأطر المرجعية الخاصة بالتأطير البيداغوجي والقانوني بأسلاك تحضير التبريز ✓ إرساء سلك لتكوين المكونين

3	تعزيز وتوسيع مسلك تكون أطر الإدارة التربوية وضمان ملائمة ملمح التخرج وكفايات الخريجين مع الأدوار المنوطة بأطر الإدارة التربوية	✓ تنظيم جديد لمسلك تكوين أطر الإدارة التربوية؛ بإصدار نصوص تنظيمية خاصة بالمسلك في صيغته الجديدة صادرة ومحينة ✓ منصة التكوين عن بعد تتضمن مساقات خاصة بتكوين أطر الإدارة التربوية وتغطي أهم المجزوءات ولاسيما المجزوءات المعتمدة في امتحان التخرج الخاص بالأطر المزاولة لمهام الإدارة التربوية
4	تجديد المناهج والبرامج والطرائق المعتمدة في تكوين هيئات التفتيش والتخطيط والتوجيه والتدبير، وملاءمتها مع متطلبات الارتقاء بأداء المدرسة وضمان انسجامها مع مهامها وأدوارها الجديدة	✓ تنظيم جديد للتكوين بمركز التوجيه والتخطيط التربوي وملائم مع القانون 01.00 –نصوص محينة وصادرة ✓ عدة تكوين و هندسة تكوين مراجعة ومحينة ومفعلة بمركز تكوين مفتشي التعليم
5	تعميم إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والثقافة الرقمية في التكوين الأساس لكل الأطر التربوية	✓ صدور مقرر خاص بشأن تحديد برنامج مجزوءة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم ✓ الأساتذة المؤطرون بمؤسسات تكوين الأطر مكونون في مجال إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والثقافة الرقمية في التكوين الأساس ✓ مجزوءات ومساقات خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والثقافة الرقمية في التكوين الأساس متوفرة على منصة التكوين عن بعد حسب الأسلاك
6	التكوين المستمر ممأسس ومنظم ومفعل	✓ نصوص تنظيمية ✓ مؤسسات (وطنية، جهوية، إقليمية) ✓ عدد المستفيدين من التكوين المستمر حسب الفئات والهيئات
7	منظومة التكوين عن بعد تم تطويرها ومأسستها	✓ عدد المستفيدين من التكوين عن بعد حسب الفئات والهيئات
8	آلية المصاحبة والتكوين عبر الممارسة لفائدة أطر التدريس مستكملة الإرساء	✓ عدد الأساتذة المصاحبين كل سنة ✓ عدد الأساتذة المستفيدين من المصاحبة في السنة
9	منظومة للبحث العلمي في المجال التربوي بمؤسسات تكوين الأطر التربوية مفعلة وممأسسة ومنظمة	✓ وثائق مرجعية ✓ بنيات مؤسساتية (لجن، فرق ومختبرات البحث، مراكز الدراسات، الشبكات...) ✓ عدد اللقاءات الجهوية والوطنية
10	منظومة التجديد التربوي بالمؤسسات التعليمية والتكوينية محدثة	✓ بنيات مؤسساتية (وطنية، جهوية واقليمية) ✓ عدد المشاريع التجديدية المشاركة في كل ندوة دولية ✓ عدد المشاريع التجديدية المجربة
11	آليات للرصد واليقظة حول تطور مهن التربية والتكوين والبحث والتجديد التربوي تم إرساؤها	✓ وحدة مركزية لتدبير عمليتي الرصد واليقظة ✓ نشرات خاصة بالرصد واليقظة

12	إرساء أجهزة وهياكل قادرة على خلق الدينامية المرغوبة في إطار اللامركزية واللاتمركز	✓ بنيات تحتية تستجيب لحاجيات المرتفقين ✓ مؤسسات تكوين الأطر قادرة على تكوين و تطوير أداء موظفي الأكاديميات بالجهة ✓ نص تنظيمي خاص بتنظيم الهياكل صادر ✓ مرصد للخبرات مفعل ✓ نص تنظيمي صادر يحدد كيفية التصديق على المكتسبات
13	إرساء دعائم الحكامة الجيدة بمؤسسات تكوين الأطر التربوية	✓ النصوص التنظيمية المهيكلة للتكوين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين صادرة وكل مجالس المراكز قائمة ومفعلة ✓ مهام واختصاصات مجلس التنسيق الإداري للمراكز محددة بنص تنظيمي ✓ شبكة مؤسسات تكوين الأطر صادرة و مفعلة ✓ مواقع الكترونية بجميع المراكز مفعلة.

المشروع 10: الارتقاء بالحياة المدرسية

رقم	النتيجة	مؤشرات التتبع
1	تعميم العمل بمشروع المؤسسة	✓ عدد المؤسسات المتوفرة على مشروع المؤسسة ✓ عدد المؤسسات المتوفرة على مشروع المؤسسة مصادق عليه ✓ عدد المؤسسات المتوفرة على مشروع المؤسسة ممول
2	توسيع قاعدة مؤسسات التفتح وتزويدها بالتجهيزات المناسبة لتمكين أكبر عدد ممكن من التلميذات والتلاميذ من ولوج الأنشطة الفنية والثقافية والعلمية حسب ميولاتهم ومواهبهم	✓ عدد مؤسسات التفتح ✓ عدد التلميذات والتلاميذ المستفيدين من الأنشطة بمؤسسات التفتح
3	دعم إرساء الأندية التربوية النشيطة في المجالات الفنية والثقافية والعلمية بالمؤسسات التعليمية	✓ عدد الأندية التربوية النشيطة في المجالات الفنية والثقافية والعلمية ✓ عدد التلميذات والتلاميذ المستفيدين من أنشطة الأندية التربوية
4	تمكين المتعلمات والمتعلمين من اكتساب ثقافة صحية ووقائية وتنمية مهاراتهم الحياتية	✓ عدد الحملات التحسيسية التي تم تنظيمها حسب الموضوع ✓ عدد الأندية الصحية ✓ عدد الدورات التكوينية المنظمة حول مقاربة التثقيف بالنظير ✓ عدد المكونين في مجال التثقيف بالنظير ✓ عدد المثقفين النظراء المكونين
5	تعزيز حماية المتعلمات والمتعلمين من حوادث السير	✓ عدد المؤسسات التعليمية المتوفرة على حواجز أمنية ✓ عدد الحملات التحسيسية
6	حماية المؤسسات من الكوارث الطبيعية	✓ عدد المؤسسات التعليمية المتوفرة على مخطط الحماية من المخاطر ✓ عدد الأطر التي تم تكوينها
7	تقوية التعبئة حول المدرسة وتعزيز قيم المواطنة	✓ عدد المؤسسات والجمعيات المنخرطة في التعبئة

8	دعم الآليات والممارسات لتغيير السلوكيات المشينة	✓ عدد المؤسسات المنخرطة في برنامج APT2C ✓ عدد برامج العمل الممولة في إطار برنامج APT2C ✓ أندية المواطنة وحقوق الإنسان ✓ عدد خلايا الإنصات والوساطة المحدثة والمجهزة
9	تفعيل بوابة مرصد	✓ عدد مستعملي بوابة مرصد ✓ عدد الحالات المرصودة
10	تعزيز قيم التنمية المستدامة	✓ عدد المؤسسات الحاصلة على اللواء الأخضر ✓ عدد المؤسسات المستفيدة من الألواح الشمسية ✓ عدد المتوجين في برنامج الصحفيون الشباب من أجل البيئة ✓ عدد النوادي البيئية

المشروع 11 :إحداث مسارات "رياضة ودراسة"

رقم	النتيجة	مؤشرات التتبع
1	إحداث مركزين لمسارات رياضة ودراسة ابتداء من الموسم الدراسي 2019/2020 في أفق تعميم المشروع على جميع الجهات في الثلاث سنوات المقبلة	✓ تحديد المؤسسة المحتضنة لمسار ومسالك "رياضة ودراسة" وفق الشروط والمؤهلات اللازمة لذلك ✓ عدد الأقسام المحتضنة لمسار "رياضة ودراسة « (مسالك ومسارات) ✓ عدد التلاميذ الرياضيين المستفيدين من مسار "رياضة و دراسة " موزعين حسب المستوى الدراسي والتخصص الرياضي
2	تحصين التحصيل الدراسي للتلاميذ الرياضيين	✓ عدد التلاميذ المتفوقين دراسيا (من خلال تحليل نتائج التلاميذ في مختلف مواد ونتائج التقويم التشخيصي للتلميذات والتلاميذ) ✓ عدد ساعات الدعم التربوي المبرمجة ✓ عدد التلاميذ الذين أتموا مسارهم الدراسي
3	الانخراط الفعلي للجامعات الرياضية في المشروع	✓ عدد الجامعات والرياضات المستفيدة من المشروع ✓ الأعداد والمستويات الدراسية حسب الشعب والمسالك والرياضات المبرمجة ✓ عدد المدربين الرياضيين التابعين للجامعات الرياضية المستفيدة ✓ عدد المشاريع وبرامج التدريب (الأسبوعية) الدورية والسنوية ✓ تحديد المنشآت الرياضية الخاصة بالتدريب

المشروع 12 : تحسين وتطوير نظام التقويم والدعم المدرسي والامتحانات

رقم	النتيجة	مؤشرات التتبع
1	بلورة تصور منهجي جديد لنظام التصديق على التعلمات الأساسية في نهاية المستويات الانتقالية للتعليم الابتدائي والإعدادي	✓ عدد النصوص التشريعية والتنظيمية المعتمدة لإرساء نظام التصديق على التعلمات الأساسية ✓ % التلاميذ المتحكمين في الكفايات الأساسية حسب المستوى والمادة المدرسة ✓ % التلاميذ المستفيدين من الدعم التربوي الإلزامي
2	عدة للتصديق على التعلمات الأساسية في نهاية المستويات الانتقالية للتعليم الابتدائي والإعدادي	✓ لجن تخصصية مشكلة ومؤهلة ✓ عدد الأطر المرجعية الخاصة بروائز التصديق على التعلمات الأساسية حسب المستوى الدراسي معدة ومصادق عليها وطنيا
3	مأسسة إلزامية الدعم التربوي للتعلمات بناء على نتائج كل محطة تقويمية للتصديق على التعلمات الأساسية	✓ عدد الحصص الإلزامية لمعالجة تعثرات التلاميذ في مجالات التعلمات الأساسية في ضوء نتائج التقويمات المنجزة ✓ نسبة تغطية أنشطة الدعم لمجالات التعلمات الأساسية
4	اعتماد الأطر المرجعية في بناء فروض المراقبة المستمرة من طرف الأساتذة	✓ نسبة تعميم الإجراء على المواد والمستويات المعنية ✓ درجة تقلص الفروق الملاحظة بين نقط المراقبة المستمرة ونقط الامتحانات الإشهادية
5	بلورة نظام للتصديق القبلي على نتائج المراقبة المستمرة في المحطات الإشهادية مع وضع صيغ لمواءمة النتائج قبل اعتمادها في حساب المعدلات النهائية	✓ تقلص الفروق بين نتائج المراقبة المستمرة والامتحانات الموحدة حسب المواد
6	اعتماد أطر مرجعية لفروض المراقبة المستمرة كمكون للإشهاد في البكالوريا	✓ درجة اعتماد الأطر المرجعية من طرف الأساتذة ✓ درجة التقيد في فروض المراقبة المستمرة بالأطر المرجعية
7	التقيد بمذكرات المراقبة المستمرة في بناء فروض المراقبة المستمرة كمكون للإشهاد في البكالوريا	✓ توفر المذكرات المنظمة والاطلاع عليها من طرف الأساتذة ✓ درجة الاعتماد والتقيد بمذكرات المراقبة المستمرة في إعداد الفروض الفصلية
8	اعتماد آلية لرصد وتتبع الاختلالات في نقط المراقبة المستمرة من خلال قواعد المعطيات التي توفرها الأنظمة الإعلاميائية المعتمد وخصوصا منظومة مسار	✓ توفر مؤشرات كمية وكيفية عن نقط المراقبة المستمرة بالسنة الختامية لسلك البكالوريا عبر منظومة مسار
9	اعتماد دليل للتقويم خاص بالأستاذ لإنجاز مختلف التقويمات الصفية وأصناف	✓ عدد اللقاءات التأطيرية لاستعمال دليل التقويم الخاص بالأستاذ

	التعلمات	✓ نسبة استعمال دليل التقويم الخاص بالأستاذ من طرف الأساتذة
10	إعداد بنوك للاختبارات حسب مفردات المنهاج تضم اختبارات ذات طابع تشخيصي وتكويني مع دعم جانب التقويم في الكتاب المدرسي الخاص بالتلميذ	✓ درجة تغطية بنوك الاختبارات للمواد المعنية ✓ نسبة استعمال بنوك الاختبارات التشخيصية والتكوينية
11	إصدار النصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة لتكييف الاختبارات والتقويمات لفائدة المتعلمين في وضعية إعاقة	✓ صدور النصوص القانونية والتنظيمية المعتمدة
12	بناء عدة وطنية لتكييف التقويمات والامتحانات (أطر مرجعية مكيفة، مساطر مكيفة لإجراء الاختبارات وتصحيح الإنجازات....) لفائدة المتعلمين في وضعية إعاقة	✓ درجة تغطية مكونات عدة التكييف لمكونات مجال تقويم التعلمات ✓ درجة اعتبار أنواع الإعاقات في بناء عدة التكييف
13	اعتماد هيكلة بيداغوجية جديدة لبكالوريا التعليم العام تستجيب لمتطلبات النجاعة والترشيد	✓ صدور النصوص والوثائق القانونية والتربوية المؤطرة للهيكلة البيداغوجية الجديدة ✓ تنظيم امتحانات البكالوريا وفق الهيكلة البيداغوجية الجديدة
14	اعتماد هيكلة بيداغوجية للبكالوريا المهنية تستجيب لمتطلبات الترشيد وتلبية الحاجيات الفعلية لسوق الشغل	✓ صدور النصوص والوثائق القانونية والتربوية المؤطرة للهيكلة البيداغوجية الجديدة ✓ تنظيم امتحانات البكالوريا المهنية وفق الهيكلة البيداغوجية الجديدة
15	اعتماد إطار مرجعي وطني لمعادلة الشواهد والديبلومات الوطنية والتصديق على الخبرة والتجربة	✓ توفر هيئة وطنية للإشهاد والتصديق مفعلة
16	إحداث جسور بين مختلف التكوينات الوطنية	✓ درجة تغطية الإمكانات التي تتيحها التكوينات الوطنية ✓ درجة تيسير الجسور المحدثة لمواصلة التكوين
17	تحيين عدة برنامج تقويم المستلزمات الدراسية بالاستناد إلى المناهج المنقحة	✓ عدة التقويم محينة
18	تعميم برنامج تقويم المستلزمات الدراسية على مستويات التعليم الابتدائي والإعدادي	✓ درجة تغطية عدة البرنامج للمستويات والمواد الدراسية
19	تيسير توظيف عدة برنامج تقويم المستلزمات الدراسية عبر رقمنتها وإدراجها ضمن مكونات منظومة مسار	✓ توفر عدة تقويم المستلزمات عبر منظومة مسار
20	توسيع تجريب البرنامج الوطني للدعم التربوي PNSS ليشمل المستويات النهائية لسلكي الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي	✓ نسبة تغطية عملية تجريب البرنامج الوطني للدعم المدرسي لعينة المؤسسات والمستويات الدراسية ✓ أثر البرنامج على التعلمات

21	إحداث آليات للتنسيق بين مختلف المؤسسات والهيئات الوطنية المتدخلة في إنجاز الدراسات التقويمية	✓ توفير معايير لتحديد حاجيات منظومة التربية والتكوين للدراسات التقويمية ومجالاتها ✓ استثمار ناجع لنتائج الدراسات التقويمية بكلفة أقل
22	إحداث بنية مشتركة بين المديريات التربوية المركزية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لاستثمار نتائج التقويمات في بلورة الإجراءات التطويرية ذات الأولوية	✓ بنية قطاعية لاستثمار نتائج التقويمات المنجزة محدثة ومفعلة
23	دعم القدرات على الصعيد الجهوي والإقليمي في مجال استثمار نتائج الدراسات التقويمية الدولية والوطنية	✓ التوفر على فرق بأطر مؤهلة لاستثمار نتائج التقويميات المنجزة
24	مواصلة الدراسات الوطنية والدولية المنتظمة لتقويم التعلمات	✓ إنجاز الدراسة التجريبية PIRLS 2020 ✓ إنجاز الدراسة الرئيسية PISA 2021 ✓ إنجاز الدراسة الرئيسية PISA 2020
25	إصدار كراسات خاصة بالتعريف بالدراسات الدولية تتضمن اختبارات(رياضيات، علوم، قراءة) موضوعة رهن إشارة التربويين لاستخدامها خلال الممارسة الصفية	✓ عدد تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي والثامنة إعدادي الذين استفادوا من الكراسات
26	بلورة وتجريب نموذج لنظام وطني لتقويم أداء المؤسسات الثانوية	✓ بلورة معايير ومؤشرات واضحة ومصادق عليها لتقويم أداء الثانويات التأهيلية
27	إرساء نظام لتقويم أداء الثانويات التأهيلية	✓ بلورة نموذج لتصنيف المؤسسات الثانوية حسب أدائها

المشروع 13: إرساء نظام ناجع للتوجيه المبكر والنشيط المدرسي والمهني والجامعي

رقم	النتيجة	مؤشرات التتبع
1	المشروع الشخصي للمتعلم ممأسس ومفعل بالمؤسسات الثانوية	✓ عدد المؤسسات الثانوية العمومية التي أرست العمل بالمشروع الشخصي للمتعلم وفق الإطار التنظيمي المرجعي
2	المؤسسات الثانوية مدمجة لمكون التوجيه المدرسي والمهني والجامعي ضمن ممارساتها وآليات اشتغالها	✓ عدد المؤسسات الثانوية التي أدمجت مكون التوجيه المدرسي والمهني والجامعي ضمن مشاريعها التربوية ✓ عدد المؤسسات الثانوية التي تتوفر على برامج أنشطة خاصة بالتوجيه المدرسي والمهني والجامعي ✓ عدد المؤسسات الثانوية التي أرست العمل بمفهوم النادي

		التربوي الموجه
3	العمل التخصصي في مجال التوجيه المدرسي والمهني معزز بآليات الجودة	✓ عدد الأطر المرجعية لخدمات التوجيه المدرسي والمهني المتوفرة ✓ عدد مكونات النظام المعلوماتي الخاص بالتوجيه المدرسي والمهني المفعلة
4	نظام الممرات والجسور ممأسس بين مكونات منظومة التربية والتكوين	✓ عدد الممرات والجسور المفتوحة بين مكونات التربية والتكوين
5	نظام معلوماتي مندمج لتدبير مساطر التوجيه المدرسي والمهني والجامعي موضوع ومفعل	✓ عدد مكونات النظام المعلوماتي المندمج المفعلة
6	الموارد البشرية والمادية المخصصة للتوجيه المدرسي والمهني متوفرة كما وكيفا	✓ عدد المناصب المخصصة لمباراة ولوج سلك الاستشارة في التوجيه التربوي ✓ عدد أقسام التعليم الثانوي العمومي المؤطرة بأساتذة رؤساء للمواكبة التربوية للمشاريع الشخصية للمتعلمين ✓ عدد المؤسسات الثانوية العمومية المتوفرة على فضاء مؤهل للتوجيه المدرسي والمهني والجامعي
7	قدرات الفاعلين التربويين معززة في مجال التوجيه المدرسي والمهني والجامعي	✓ عدد مجزوءات التوجيه المدرسي والمهني والجامعي المدمجة في التكوين الأساس للفاعلين التربويين ✓ عدد الفاعلين التربويين المستفيدين من دعم القدرات في مجال التوجيه المدرسي والمهني والجامعي

المشروع 14: تطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم

رقم	النتيجة	مؤشرات التتبع
1	مناهج تدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتعلم	✓ عدد المناهج المدمجة ت. م. ا ✓ عدد الدلائل البيداغوجية التخصصية الخاصة ت. م. ا
2	موارد رقمية مكيفة وفق المنهاج الجديد وتغطي جميع المواد والأسلاك الدراسية	✓ عدد المؤسسات المغطاة ✓ عدد الموارد الرقمية المتوفرة على البوابتين "taalimtice.ma" و "telmidtice" ✓ عدد الموارد الرقمية المنتجة والمصادق عليها في إطار INNOVATICE و VAREN

3	أطر تربوية ذات أداء مهني متطور من خلال توفير تكوينات حضورية وعن بعد	✓ عدد المصوغات التكوينية التي تحترم التوجهات التربوية ✓ عدد الأطر التربوية المستفيدة من التكوينات الحضورية وعن بعد
4	مؤسسات تعليمية مجهزة ببنيات مناسبة مع الصيانة والربط بالإنترنيت	✓ عدد المؤسسات التعليمية المجهزة بقاعة متعددة الوسائط SMM ✓ عدد المؤسسات التعليمية المجهزة بحقيبة متعددة الوسائط (VMM) ✓ عدد المؤسسات التعليمية المرتبطة بشبكة الإنترنت ✓ عدد المؤسسات المستفيدة من برنامج الصيانة من أجل الوقاية والإصلاح ✓ عدد المؤسسات المستفيدة من برنامج تحديث تجهيزات جيني 1 و جيني 2
5	ضمان حكامة رقمية جيدة	✓ عدد الهياكل المحدثة للتنسيق الجهوي والإقليمي ✓ عدد التقارير السنوية المنتجة والخاصة باستعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التعليم
6	تلاميذ يتوفرون على الكفايات القرائية الرقمية في مجال استخدام الوسائط المتعددة وشبكة الإنترنت	✓ عدد الموارد الرقمية الخاصة بالدعم المدرسي والتقوية المتوفرة عبر البوابة telmidtice.ma ✓ عدد متعلمي التعليم الثانوي (جذع مشترك) الحاصلين على الإشهاد ✓ نسبة الحاصلين على الإشهاد
7	تحيين وتعميم مادة المعلوميات	✓ عدد المستويات المحينة ✓ عدد الأساتذة و المفتشين المتدربين في مادة المعلوميات ✓ عدد الأساتذة المبرزين في مادة المعلوميات

المشروع 15 : الارتقاء بتدبير الموارد البشرية

رقم	النتيجة	مؤشرات التتبع
1	طرق وأساليب تدبير المسارات المهنية ناجعة	✓ إعداد وإصدار نظام أساسي لمهن التربية والتكوين، وملاءمته مع المبادئ والقواعد والمعايير المنصوص عليها في الدلائل المرجعية
2	تقييم الأداء منتظم ومرتبط بمنظومة الترقي المهني	✓ وضع معايير لقياس الأداء والمردودية اعتمادا على شبكات تشمل مؤشرات موحدة ووظيفية وفق الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات
3	ميثـاق تعاقـدي لأخلاقيـات مهـن التربيـة	✓ مستوى تقدم إعداد الميثاق التعاقدي لأخلاقيات مهن التربية

	والتكوين معتمد على أساس مبدأ التلازم بين الحقوق والواجبات	✓ والتكوين ✓ المصادقة على الميثاق من قبل السلطات والجهات المعنية
4	صلاحيات الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين تم تعزيزها	✓ نسبة الاختصاصات التي تم تفويضها ✓ ممارسة الأكاديميات الجهوية لهذه الصلاحيات
5	القدرات التدبيرية للأكاديميات الجهوية والمديريات الإقليمية والمؤسسات التعليمية تستجيب لمتطلبات حجم الإختصاصات المفوضة	✓ عدد المساطر المتمكن منها من طرف المدبرين بالأكاديميات الجهوية ✓ معدل معالجة الملفات من طرف المصالح الجهوية والإقليمية المكلفة بتدبير الموارد البشرية
6	الموارد البشرية بالمصالح اللاممركزة موزعة بما يحقق العدالة المجالية	✓ تطور نسبة تقليص الخصاص من الموارد البشرية
7	آليات تتبع تشغيل وترشيد استعمال الموارد البشرية تم إرساؤها والعمل بها	✓ نجاعة آليات تأمين الزمن الإداري والزمن المدرسي من خلال نسبة التغيبات
8	منظومة الحركات الانتقالية وإعادة الانتشار جيدة وناجعة	✓ نسبة الاستجابة لطلبات المشاركين في الحركات الانتقالية
9	مساطر التدبير غير المدرجة في النظام المعلوماتي للموارد البشرية تم استكمالها والعمل بها	✓ نسبة إنجاز وتسوية الوضعيات الإدارية الجديدة المدرجة في النظام المعلوماتي ✓
10	النظام المعلوماتي للموارد البشرية تم تحسينه وتعميم استعماله على مستوى المؤسسات التعليمية	✓ نسبة الأخطاء (bugs) التي تمت معالجتها في النظام المعلوماتي ✓ عدد المؤسسات التعليمية المستعملة للنظام المعلوماتي
11	نظام أساسي خاص بموظفي الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين جاهز ومعتمد	✓ الاتفاق حول هندسة ومضامين النظام الأساسي الخاص بموظفي الأكاديميات ✓ صدور مرسوم بشأن النظام الأساسي بالجريدة الرسمية داخل آجال معقولة
12	مقتضيات النظام الأساسي الخاص بموظفي الأكاديميات تمت أجرأتها وتفعيلها	

المشروع 16: تطوير الحكامة ومأسسة التعاقد

رقم	النتيجة	مؤشرات التتبع
1	ترسانة تشريعية وتنظيمية جاهزة لتزيل القانون - الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي	✓ مخطط تشريعي وتنظيمي جاهز ومميزن ومصادق عليه من طرف الجهة المعنية ✓ عدد النصوص التشريعية التنظيمية الصادرة بالجريدة الرسمية

		✓ عدد الوثائق والدلائل المرجعية المنجزة
2	مجالس إدارية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين مسؤولة ومهننة وأكثر نجاعة وفعالية	✓ تركيبة جديدة مقلصة وذات فعالية للمجالس الإدارية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين باختصاصات ومهام واضحة ومدققة
3	استقلالية مفعلة لمؤسسات التربية والتكوين	✓ تركيبة جديدة للمجالس التعليمية بمؤسسات التربية والتعليم العمومي باختصاصات ومهام واضحة ومدققة ✓ مشاريع المؤسسة ذات مرجعية قانونية ✓
4	هياكل البنيات التدبيرية على المستوى المركزي والجهوي والإقليمي منسجمة ومواءِمة مع الاختصاصات والمهام الموكولة لها	✓ اختصاصات جديدة وتنظيم هيكلي جديد للإدارة المركزية صادر بالجريدة الرسمية ✓ المصادقة على الهيكلة الجديدة للأكاديميات والمديريات الإقليمية التابعة لها من لدن المجالس الإدارية والسلطة الحكومية المكلفة بالمالية ✓ عدد الاختصاصات والمهام المنقولة أو المفوضة من الإدارة المركزية إلى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، تفعيلا للتصميم المديري للاتمركز الإداري
5	كفاءات بشرية متوفرة كما وكيفا ومؤهلة في جميع مستويات المنظومة	✓ عدد الأطر المؤهلة التي تم توظيفها لفائدة المنظومة ✓ عدد الدورات التكوينية المنظمة للرفع من القدرات التنظيمية لفائدة أطر المنظومة مركزيا جهويا وإقليميا
6	آلية واضحة للتعاقد بين مختلف مستويات المنظومة	✓ عدد نماذج العقود المصادق عليها على مختلف المستويات الترابية (مركزيا، جهويا، إقليميا ومحليا) ✓ عدد العقود المبرمة والموقعة بين مسؤولي مختلف مستويات المنظومة
7	مسؤوليات المدبرين ومعايير تقييم الأداء على كل المستويات محددة	✓ عدد شبكات معايير تقييم نجاعة أداء المعبأة الخاصة بالمدبرين الماليين والمحاسبيين والقانونيين
8	إطار التدبير الميزانياتي والمحاسبي ناجع على جميع مستويات المنظومة	✓ عدد الندوات الميزانياتية المنظمة مركزيا وجهويا وإقليميا ✓ عدد مشاريع نجاعة الأداء وتقارير نجاعة الأداء التي تم إعدادها على مستوى المصالح المركزية والأكاديميات والمديريات الإقليمية ✓ عدد دلائل المساطر المتعلقة بالتدبير الميزانياتي والمحاسبي المحينة ✓ عدد القوائم التركيبية التي تم إعدادها ونشرها من طرف الأكاديميات الجهوية
9	منظومة المراقبة الداخلية متطورة ومجال الافتحاص ممهن	✓ عدد الدورات التكوينية المنظمة لفائدة مدبري مجال المراقبة الداخلية والافتحاص
10	مصادر تمويل المنظومة متنوعة ومستدامة	✓ نسبة الموارد الذاتية التي تمت تعبئتها من طرف الأكاديميات والمديريات الإقليمية والمؤسسات التعليمية

المشروع 17 : تعزيز تعبئة الفاعلين والشركاء حول المدرسة المغربية

رقم	النتيجة	مؤشرات التتبع
1	إرساء تعاقد معنوي مع الفاعلين التربويين من أجل تجديد الثقة وإعطاء نفس جديد لأدوارهم وانخراطهم	✓ قياس مدى انخراط الفاعلين التربويين والنقابات التعليمية الممثلة لهم في المساهمة في تنزيل المشاريع المندمجة في المدرسة
2	تعزيز قدرات المسؤولين على التواصل	
	تعبئة الأسر حول المدرسة المغربية	✓ قياس مدى انخراط الأسر والجمعيات الممثلة لها في المساهمة في تنزيل المشاريع المندمجة في المدرسة
3	تعبئة الفاعلين الاقتصاديين حول المدرسة المغربية	
4	الرفع من وثيرة جهود مناصرة المدرسة المغربية من قبل النسيج الإعلامي الوطني بمختلف مكوناته، وتعميق النقاش العمومي حول المدرسة(وجود نسيج إعلامي مناصر للمدرسة المغربية ومتتبع لقضاياها المغربية	✓ عدد المقالات الصحفية المكتوبة ✓ عدد التغطيات الإعلامية والحوارات الصحفية المنجزة ✓ عدد البرامج التلفزيونية المنجزة في موضوع المدرسة المغربية
	استثمار مقومات الجهوية الموسعة في توفير دعم منتظم للمدرسة	✓ عدد المبادرات المنجزة من طرف مختلف المؤسسات والفاعلين بالجهات الترابية ✓ قياس مدى أثر برامج ومبادرات مختلف الفاعلين بالجهات في المؤسسات التعليمية وعلى المتمدرسين
	إطلاق مبادرات موسعة تقوم على التركيز على مشاريع ذات أولوية بالنسبة للمدرسة	✓ قياس أثر المشاريع ذات الأولوية على المدرسة ✓ عدد الشراكات الجديدة المبرمة والمجالات الجديدة التي مستها هذه الشراكات
5	تحقيق قيمة مضافة لمبادرات الشراكة والتعاون	✓ عدد المبادرات المنجزة من طرف مختلف المؤسسات والفاعلين وطنيا وجهويا ✓ قياس مدى أثر برامج ومبادرات مختلف الفاعلين والشركاء

		الوطنيين والدوليين على المنظومة التربوية
6	تعبئة كافة الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والمؤسساتيين حول المنظومة التربوية	✓ قياس مدى انخراط الفاعلين في النهوض بالمنظومة التربوية وغاياتها من خلال تقييم القيمة الإجمالية لمساهمة الشركاء
7	تنمية الشراكة والتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين	✓ تطور عدد اتفاقيات شراكة وبرامج للتعاون تتماشى مع أهداف المشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية 2015/2030 ✓ إرساء نظام معلوماتي عبارة عن قاعدة معطيات شاملة تضم كافة المعطيات الإحصائية حول مبادرات الشراكة والتعاون، وتمكن من جرد محكم لمختلف الشراكات القائمة وتصنيفها وإعداد حصيلة التقويم
8	الرفع من القدرات التدبيرية للمكلفين بملفات الشراكة وبرامج التعاون.	✓ عدد الدورات التكوينية التي تم تنظيمها لفائدة أطر ورؤساء مصالح الشؤون القانونية والشراكة بالأكاديميات الجهوية والمديريات الإقليمية والمؤسسات التعليمية التابعة لها ✓ الأطر المرجعية والوثائق ذات الصلة
9	الرفع من القدرات التدبيرية للجمعيات الشريكة(الرفع من القدرات التدبيرية للجمعيات الشريكة للمنظومة التربوية	✓ عدد الدورات التكوينية التي تم تنظيمها لفائدة الجمعيات ✓ الأطر المرجعية والوثائق ذات الصلة

المشروع 18: تقوية نظام المعلومات للتربية والتكوين

رقم	النتيجة	مؤشرات التتبع
1	إرساء منظومة للتدبير التربوي ولتتبع المتمدرسين والمتكونين والطلبة والخريجين طيلة مسارهم التعليمي وبعد تخرجهم	✓ نسبة التغطية الوظيفية بمنظومة مسار
		✓ نسبة الاستغلال للمكونات بمنظومة مسار
2	إرساء منظومات المعلوماتية لتدبير الموارد والحكامة	✓ عدد المنظومات المعلوماتية المنجزة للمجالات المهنية
		✓ عدد المنظومات المعلوماتية المستعملة للمجالات المهنية
3	الاستثمار في التجهيز المعلوماتي وإرساء آليات فعالة لتأمين المنظومات المعلوماتية والعمل على حماية المعطيات الشخصية	✓ نسبة تجديد التجهيزات المعلوماتية (أقل من 5 سنوات)
		✓ عدد الدلائل التي تم تفعيلها لتأمين المنظومات المعلوماتية
		✓ عدد المؤسسات التعليمية التي تتوفر على ربط بالأنترنيت
4	تطوير الإدارة الإليكترونية والمساهمة في تبسيط المساطر الإدارية	✓ عدد الخدمات على الخط
		✓ عدد المواقع الإلكترونية التي تم إحداثها أو تجديدها

		وتفعيلها
5	وضع آليات لضمان الحصول على المعلومات الموثوقة والعمل على نشرها	✓ عدد قواعد البيانات الإحصائية (datamart) المتقاسمة
		✓ عدد قوائم المعطيات المنشورة على الويب
6	الاستثمار في تطوير الكفاءات في المجال المعلوماتي	✓ عدد الندوات والتكوينات المنجزة

الملحق رقم 1: توطين المشاريع المندمجة ضمن الهيكلة التنظيمية للإدارة المركزية

رقم	المشاريع	المديريات المركزية المسؤولة
الإنصاف وتكافؤ الفرص (سبعة مشاريع)		
1	الارتقاء بالتعليم الأولي وتسريع وتيرة تعميمه	الوحدة المركزية للتعليم الأولي
2	تطوير وتنويع العرض المدرسي وتحقيق إلزامية الولوج	مديرية الاستراتيجية والاحصاء والتخطيط
3	تطوير منظومة منصفة وناجعة للدعم الاجتماعي	المديرية المكلفة بالدعم الاجتماعي
4	تمكين الأطفال في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة من التمدرس	مديرية المناهج
5	تأمين التمدرس الاستدراكي والرفع من نجاعة التربية غير النظامية	مديرية التربية غير النظامية
6	التأهيل المندمج لمؤسسات التربية والتكوين	المديرية المكلفة بإدارة مشروع تأهيل المؤسسات التعليمية
7	تطوير وتنويع التعليم الخاص	مديرية التعاون والارتقاء بالتعليم الخصوصي
الارتقاء بجودة التربية والتكوين (سبعة مشاريع)		
8	تطوير النموذج البيداغوجي	مديرية المناهج
9	تجديد مهن التربية والتكوين والارتقاء بتدبير المسارات المهنية	الوحدة المركزية لتكوين الأطر المركز الوطني للتجديد التربوي والتجريب
10	الارتقاء بالحياة المدرسية	المديرية المكلفة بالحياة المدرسية
11	إحداث مسارات "رياضة ودراسة"	مديرية الارتقاء بالرياضة المدرسية
12	تحسين وتطوير نظام التقويم والدعم المدرسي والامتحانات	المركز الوطني للتقويم والامتحانات
13	إرساء نظام ناجع للتوجيه المبكر والنشيط المدرسي والمهني والجامعي	الوحدة المركزية للتوجيه المدرسي والمهني

رقم	المشاريع	المديريات المركزية المسؤولة
14	تطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم	مديرية برنامج "جيني"
	حكامة المنظومة والتعبئة (أربعة مشاريع)	
15	الارتقاء بتدبير الموارد البشرية	مديرية الموارد البشرية وتكوين الأطر
16	تطوير الحكامة ومأسسة التعاقد	مديرية الشؤون العامة والميزانية والممتلكات مديرية الشؤون القانونية والمنازعات
17	تعزيز تعبئة الفاعلين والشركاء حول المدرسة المغربية	المديرية المكلفة بتدبير مجال التواصل
18	تقوية نظام المعلومات للتربية والتكوين	مديرية إدارة منظومة الإعلام

الملحق رقم 2: التقائية المشاريع المندمجة مع مواد القانون الإطار

رقم	المشروع المندمج	مواد القانون الإطار
1	الارتقاء بالتعليم الأولي وتسريع وتيرة تعميمه	8-3
2	تطوير وتنويع العرض المدرسي وتحقيق إلزامية الولوج	28-22-21-20-19-8
3	تطوير منظومة منصفة وناجعة للدعم الاجتماعي	21-20-4-3
4	تمكين الأطفال في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة من التمدرس	25
5	تأمين التمدرس الاستدراكي والرفع من نجاعة التربية غير النظامية	49-23-22-20-14-7-3
6	التأهيل المندمج لمؤسسات التربية والتكوين	22
7	تطوير وتنويع التعليم الخاص	44-14-13-7
8	تطوير النموذج البيداغوجي	32-31-30-29-28-3
9	تجديد مهن التربية والتكوين والارتقاء بتدبير المسارات المهنية	39-28-14-5-4-3
10	الارتقاء بالحياة المدرسية	26-22-18
11	إحداث مسارات "رياضة ودراسة"	28-20
12	تحسين وتطوير نظام التقويم والدعم المدرسي والامتحانات	55-35-27-20-3
13	إرساء نظام ناجع للتوجيه المبكر والنشيط المدرسي والمهني والجامعي	34-27-18
14	تطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم	33-3
15	الارتقاء بتدبير الموارد البشرية	38-37-36-22-20
16	تطوير الحكامة ومأسسة التعاقد	55-54-53-52-49-48-47-46-44-41-40-26
17	تعزيز تعبئة الفاعلين والشركاء حول المدرسة المغربية	الديباجة-6-20-22
18	تقوية نظام المعلومات للتربية والتكوين	42